الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تاريخ الوقائع الإقتصادية

مطبوعة علمية تدريسية موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ليسانس

من إعداد الدكتور: عبيد فريد زكريا

أستاذ محاضر "ب"

قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير

السنة الجامعية: 2022- 2023

فهرس المحتويات:

المحتويات
فهرس المحتويات

مقدمة
المحور الأول: الإطار المفاهيمي للوقائع والفكر الإقتصادي
تمهيد
أولاً: مفهوم الوقائع والفكر الإقتصادي
ثانياً: أهمية دراسة تاريخ الوقائع والفكر الإقتصادي
ثالثاً: العلاقة بين الفكر الإقتصادي والواقع الإقتصادي
رابعاً: وسائل ومناهج تحليل الوقائع الإقتصادية
أسئلة المحور الأول:
خلاصة
المحور الثاني: الوقائع الإقتصادية في العصور القديمة
تمهيد
أولاً: تاريخ الوقائع الإقتصادية في ظل الحضارات القديمة (السومرية؛ الفرعونية؛ البابلية)
ثانياً: الوقائع الإقتصادية في ظل النظام العبودي "نظام الرق" (3000 -4000 قبل الميلاد)
ثالثاً: الفكر الإقتصادي اليوناني القديم (عند أفلاطون - أرسطو)
رابعاً": الفكر الإقتصادي الروماني (فكرة القانون الطبيعي – المذهب الفردي)
أسئلة المحور الثاني
خلاصة
المحور الثالث: الوقائع الإقتصادية في العصور الوسطى (القرن 5م – القرن 15م)
تمهيد
أولاً: النظام الإقتصادي في أوروبا (النظام الإقطاعي)
ثانياً: النظام الإقتصادي الإسلامي
أسئلة المحور الثالث:
خلاصة
المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية في العصر الحديث
تمهيد
أولاً: النظام الإقتصادي الرأسمالي
ثانياً: النظام الإقتصادي الإشتراكي
أسئلة المحور الرابع:
خلاصة
المحور الخامس: إتفاقية بريتون وودز ونشأة المنظمات الإقتصادية الدولية
تمهيد
أولاً: إتفاقية بريتون وودز (مفهوم؛ أدوار؛ نتائج؛ إنهيار)
ثانياً: صندوق النقد الدولي
ثالثاً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير
رابعاً: منظمة التجارة العالمية
أسئلة المحور
خلاصة
المحور السادس: التكتلات والمنظمات الإقتصادية
تمهيد

أولاً: مفهوم وخصائص وأهداف التكتل الإقتصادي
ثانياً: شروط ونظريات التكتلات الإقتصادي
ثالثاً: أهم التكتلات الإقتصادية
رابعاً: المنظمات الإقتصادية الدولية والعربية
أسئلة المحور السادس:
خلاصة

❖ تمهيد المحور الأول

تعنى دراسة تاريخ الوقائع والفكر الإقتصادي بأهمية كبية نظراً لما ترتكز عليه من دراسة الإقتصاد والظواهر الإقتصادية في الماضي، حيث يمثل تاريخ الفكر والوقائع الإقتصادية جزء من أجزاء علم الإقتصاد ويهتم بدراسة التطورات التي حصلت في الإقتصاد خصوصاً في النظرية الإقتصادية الكلية والجزئية، بالإضافة إلى هذا الجزء يدرس الأفكار التي قدمها علماء الإقتصاد عبر عصور الزمن، وعليه يتعامل تاريخ الفكر والوقائع الإقتصادية مع المفكرين ومختلف النظريات في هذا الموضوع الذي أصبح يعرف بالإقتصاد السياسي أو إقتصاديات السياسة منذ القديم إلى يومنا هذا.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للوقائع والفكر الإقتصادي

نتناول في هذا المحور والذي يُعد تمهيداً ومدخلاً أساسياً للمحاور الأخرى، وذلك من خلال تحديد مفهوم تاريخ الوقائع والفكر الإقتصادي وتوضيح أهمية دراسته، وإبراز العلاقة بين الفكر الإقتصادي والوقائع الإقتصادية.

أولا: مفهوم الوقائع والفكر الإقتصادي

تعنى دراستنا الإقتصادية من مدخلها التاريخي في تحليل الظواهر الإقتصادية التي عرفتها المجتمعات عبر العصور، ويُشار إلى الوقائع الإقتصادية بعدَّة مصطلحات من بينها التاريخ الإقتصادي، التطور الإقتصادي، تاريخ الأحداث، إلاَّ أنَّها تشترك في هدف واحد ألاَّ وهو إستخراج الأفكار المكتسبة من ظواهر وأحداث سابقة للإستدلال بها في الحاضر والمستقبل بشكل نسبي، وعليه يمكن التطرق لمجموعة من التعاريف للوقائع الإقتصادية على النحو التالي:

1- تُعرف بأنَّها" تلك الأحداث التي جرت في الحيز المكاني والزماني من التاريخ فشكلت النظريات الإقتصادية مجراها الطبيعي"،[1] والهدف من النظريات الإقتصادية هو تحليل وتفسير الأعمال والظواهر الإقتصادية من خلال مجموعة من المبادئ والأفكار.

[1] - حوحو سعاد،"***تاريخ الوقائع الإقتصادية***"، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى بكلية العلوم الإقتصادية بجامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، 2014-2015، ص4.

2- إنَّ دراسة تاريخ الأفكار الإقتصادية تعني دراسة صراع وتطور وتتابع الفكر المرافق لتلك الوقائع، ذلك لأنَّ الوقائع الإقتصادية تساهم في بروز الفكر الإقتصادي، لأنَّه ببساطة هذه الوقائع هي التي خلقت المناخ وهيأت الظروف الإقتصادية للأفكار الإقتصادية.[2]

3- إنَّ تاريخ الوقائع الإقتصادية هو الركيزة الأساسية التي من خلالها ظهرت النظريات الإقتصادية كتفسير وتحليل يوضح مجرى هذه الوقائع والأحداث وكيفية مواجهتها والتحكم فيها.[3]

ثانياً: أهمية دراسة تاريخ الوقائع والفكر الإقتصادي

تُعطي دراسة تاريخ الوقائع والفكر الإقتصادي الفرصة لفهم النظريات الإقتصادية المعاصرة، لطالما أنَّ الفكر الإقتصادي هو سلسلة مترابطة الحلقات، والأفكار الإقتصادية هي ليست تركيبات منطقية مجردة يمكن الإلمام بها بذاتها والإقتصار عليها، بل الحقيقة تشير أنَّ أية مجهودات موضوعية لكشف حقائق الإقتصاد المعاصر تتضمن بالحتم مجهودات مفكرين سابقين، والفكر بمجمله هيكل بناء قائم على أسس ولكل مفكر دور فيه، وعليه تجنب دراسة تاريخ الفكر أو الوقائع الإقتصادية خطورة التجريد الشائع في العلوم الاخرى وتضفي على علم الإقتصاد طابعاً علمياً، ومؤكدة إسهامه في تيار الفكر العام من ناحية، وأهمية الجوانب الأخلاقية والإجتماعية من ناحية أخرى، وبالتالي فإنَّ إدراك نسبية الأفكار الإقتصادية "Relativity" وعدّم تمتعها بقيم مطلقة وتوقفها على الظروف الزمانية والمكانية مما يؤكد أهمية التمييز بين الإقتصاد كمجموعة قوانين موضوعية وبين التفسيرات المختلفة لها إنطلاقاً من إختلاف المنهج "Method" وإختلاف الفلسفة، وتُعد دراسة الفكر والوقائع الإقتصادية مهمة لإثبات إستمرارية الفكر ووحدته منذ العصور القديمة وحتى الآن، ويلغي تماماً الطروحات التي تشير إلى وجود فترات إنقطاع فكري ولا سيما في العصور الوسطى،[4] ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط الآتية:

1- يُفيد في إثبات أنَّ الفكر الإقتصادي الإسلامي جزء لا يتجزأ من الفكر الإنساني وهو حلقة مهمة من حلقات هذا الفكر وليس معزولاً عنها تبعاً لمبدأ التفاعل بين الحضارات الإنسانية؛

2- تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، من وقوف على علاقات الإنتاج التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية؛

3- يعتقد أنَّ دراسة تاريخ الوقائع الإقتصادية ليست أكثر بمجرد سرد لأحداث إقتصادية وحقائق علمية متباينة إنبثقت خلال تطور المجتمعات الإنسانية، بينما يعتقد آخرون أنَّها عبارة عن دراسة النظم الإقتصادية "Economics Systemes" أو النظريات الإقتصادية "Economics Théories" التي ظهرت في المجتمعات المختلفة وعبر الأزمنة المتوالية لبيان الكيفية والإتجاهات التي إتخذها الإنسان الإقتصادي في علاجه للمشكلة الإقتصادية من واقع التجارب المختلفة؛

---

[2] - حركاتي فاتح، "***تاريخ الوقائع الإقتصادية المعاصرة***"، مطبوعة بيداغوجية مقدمة للسنة أولى علوم إقتصادية بجامعة باتنة –الجزائر- ، 2018-2019، ص2.

[3] - زهار وليد، "***تاريخ الوقائع الإقتصادية***"، مطبوعة بيداغوجية مقدمة للسنة أولى علوم إقتصادية بجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج –الجزائر- ، ص5.

[4] - عبد علي كاضم المعموري،"***تاريخ الأفكار الإقتصادية***"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ص: 34-35.

4- لدراسة التاريخ الإقتصادي له أبعاد وآفاق أكبر من ذلك وهكذا أمكن لدراسة التطور الإقتصادي أو تاريخ الوقائع الإقتصادية أنْ ترصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة من حيث مسيرتها في سبيل التقدم الإقتصادي، إذْ أنَّه كلما ظهرت علاقات إنتاج جديدة وتم نضجها في إطار نظام قديم وحيث يبلغ النمو الإقتصادي حده النهائي في ظرف زمني معين أوجب عليه مزاحمة النظام القديم لأنَّه أصبح يعكس حالة إقتصادية تم تخطيها مثلاً النظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي.

ثالثاً: العلاقة بين الفكر الإقتصادي والواقع الإقتصادية

إنَّ موضوع الفصل بين الأفكار الإقتصادية والوقائع الإقتصادية في غاية الصعوبة، بسبب أنَّ الأفكار الإقتصادية كانت نتيجة الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في زمان ومكان معينين، كما أنَّ الوقائع تأثرت على مدى التاريخ بأفكار إقتصادية دافع عنها الإنسان وحاول الوصول إليها، بعد الإكتشافات الجغرافية والإصلاحات الدينية تم النمو الإقتصادي بعد جلب الأموال من القارات المكتشفة، كان من جراء ذلك إرتفاع الأسعار بشكل هائل حيث تعرفت أوروبا مبكراً على ظاهرة التضخم النقدي مما جعل رجال الفكر الإقتصادي يعكفون على معالجة تلك الظاهرة، وكان أول من لاحظها الإقتصادي المركنتيلي "Jean Bodin" ووضع النظرية الكمية للنقد، وتتلخص بأنَّه كلما إرتفعت كمية النقد كلما إنخفضت قيمته، وترتفع القيمة بتقلص الكمية، أيْ قيمة النقد رهن بكميته، أدى كل هذا إلى إرتفاع دخول التجار، نشاط حركة المدن، تكدس الثروات في يد فئة قليلة، تطور العمل المصرفي، مما دعا الإقتصاديين التجاريين إلى تدوين كثير من الأفكار الإقتصادية مثل قضايا التجارة الدولية، الميزان التجاري، الضريبة الجمركية، ميزان المدفوعات، ومن الامثلة الاخرى التي توضح العلاقة بين الوقائع الإقتصادية بالأفكار الإقتصادية نذكر على سبيل المثال لقد كان من أثر الحروب النابليونية أنْ إرتفعت أسعار المحاصيل الزراعية إرتفاعاً كبيراً وقد عاد هذا الإرتفاع بالفائدة على ملاك الأراضي، وكان من جراء ذلك أنْ صيغت نظرية الريع عند ريكاردو "David Ricardo"، وأصبحت جزء لا يتجزأ من النظرية الإقتصادية الإنجليزية، وأثر الأزمة العالمية الكبرى عام 1929م في القضاء نهائياً على النظرية التقليدية في التشغيل وإفصاح الطريق إلى حلول نظرية كينز "Keynes" التي ساهمت في حل هذه الأزمة.[5]

معلومة: إنَّ الفكر الإقتصادي لكل عصر يظل رهينة طبيعة المشكلات والوقائع الخاصة به والتي من الممكن أنْ تكون مختلفة من غيره من العصور، والفكر يتأثر بدرجة كبيرة بالواقع الإقتصادي الموجود.

- **من خلال هذه المعلومة تبين أنَّ للعلاقة ثلاثة صور، هي:** من مراجعة التاريخ الإنساني تكشف لنا عن وجود صورتين للعلاقة، وهما:[6]

[5] - أحمد بركات، "***تاريخ الوقائع الإقتصادية***"، مطبوعة علمية لطلبة سنة أولى، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص: 5-6.

[6] - هلال علي الدين، "***العلاقة بين الفكر والواقع في عالم متغير***"، البيان، 12 يوليو 1998، ص: 1-3.
https://www.albayan.ae/opinions/1998-07-12.1022770

• **الصورة الأولى**: المدعمة من قبل(أدم سميث وكارل ماركس) هذه الصورة الأكثر شيوعاً في بلادنا العربية هي أنَّ الفكر الإنساني هو بمثابة إنعكاس للواقع، وأنَّ المفكر أو البحث عادة ما يتناول القضايا التي يطرحها الواقع التاريخي الذي يعيش فيه ويترتب على ذلك أنَّ الفكر الإنساني هو تعامل نظري مع الوقائع والتطورات التاريخية والإجتماعية سعياً لفهمها وتحليلها وتفسيرها، ووفقاً لهذه النظرة برز المجال المعرفي الخاص بعلم إجتماع المعرفة وهو المجال الذي يهتم بدراسة الجذور الإجتماعية والتاريخية للفكر، ودراسة الفكر الإنساني السياسي والإجتماعي والإقتصادي في إطار سياقه الذي نشأ فيه، فتتم دراسة العوامل التي أدت بمفكر ما مثل أدم سميث أو ماركس، إلى تبني إتجاه فكري بعينه والأسباب الذاتية والموضوعية التي تفسر ذلك، كما تتم دراسة الأسباب الإجتماعية لإنتشار الأفكار، أو إيديولوجيات معينة في فترة دون أخرى، ويتبنى أنصار هذا الإتجاه الرأي بأنَّه سواء على المستوى الفردي (مفكر أو فيلسوف) أو على المستوى الجماعي (أيْ عملية ذيوع الأفكار ورواجها أو إنحسارها)، فإنَّ الفكر الإنساني لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الظروف الإجتماعية وأنَّ رواج فكرة او نظرية ما في وقت معين لا يمكن تفسيره بالسلامة النظرية للفكرة وحسب وإنّما أيضاً بالإحتياج الإجتماعي لها.

• **الصورة الثانية**: المدعمة من قبل (توماس مور، كامبانيلا، أفلاطون) هي النظر إلى الفكر بإعتباره قرون إستشعار مستقبلية وأداة لطرح رؤى وتصورات وإستراتيجيات يسترشد بها المجتمع في تعامله مع المستقبل، وهذه الصورة تجد بذورها لدى كثير من المفكرين الطوباويين أو الخياليين الذين قدموا رؤى حالمة من أمثال توماس مور، وكامبانيلا، بل يمكن إرجاع هذا النمط إلى الفيلسوف الإغريقي أفلاطون في كتابه عن الجمهورية الذي قدم فيه صورة لنظام الحكم المثالي، وفي الحقبتين الأخيرتين إزداد الإهتمام بمجال الدراسات المستقبلية وهو المجال الذي يقوم على إستشراف المسارات المحتملة لتطور مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات وفي إطار هذه الصورة فإنَّ الفكر لا يكون مجرد تعامل مع القضايا التي يطرحها المجتمع أو التي تكون مثارة في الواقع، بل يكون إستشراقاً للمستقبل، وتصور لأمور قد لا يكون لها أساس في الواقع المعاش.

• **الصورة الثالثة**: هي مزيج من الصورتين السابقيتين، فالعلاقة ليست إنعكاساً للواقع أو تجاوزاً كاملاً له، وفي حالات كثيرة يتمكن المفكر في الجمع بين الأمرين فيعكس قضية أو مشكلة إجتماعية معينة ثم ينطلق بها إلى آفاق تطوراتها المستقبلية، وفي حالات أخرى يفتش المفكر عن البذور الجنينية للتغيير في الواقع، والتي قد لا تكون واضحة للكافة، ثم يأخذ في تسليط الأضواء عليها، ويثار في المجال قضية أيهما يسبق الآخر، الواقع أم الفكر، وعموماً وبإستثناء هذا النفر من المفكرين المستقبليين الذين يشخصون بأبصارهم وبعقولهم صوب المستقبل فإنَّ الفكر عادة ما يكون انعكاساً لواقع وقضايا قائمة، فالفكر يأخذ وقتاً أطول لكي يتبلور ويتخذ أشكالاً واضحة، والمنظومات والأبنية الفكرية أقل سرعة في التغيير من الوقائع الإجتماعية، لذلك توجد دوماً فترة إنقطاع زمني أو فجوة بين تغير الوقائع وتغير الأفكار، وكثيراً ما تستمر أفكار وأنماط فكرية في التداول بعد أنْ تكون الأسباب الموضوعية والظروف التاريخية التي ارتبطت بها قد إنتهت.

رابعاً: وسائل ومناهج تحليل الوقائع والفكر الإقتصادي

لدراسة الوقائع والفكر الاقتصادي أبعاد وآفاق أكبر من مجرد سرد لأحداث اقتصادية وحقائق علمية متباينة، من أهم هذه الأبعاد والآفاق ما يلي:[7]

1- تنمية القدرة على البحث والبحث العلمي والتحليل: كثيراً ما تتيح معرفة الأساليب والطرائق العلمية التي يسلكها الباحثون الإقتصاديون لدى دراسة المشاكل المطروحة والطرق العلمية على غرار الدراسة والتحليل، ثم إنماء قدرتنا في هذا المجال، كما أنَّ معرفة الأفكار والنظريات الإقتصادية التي سادت خلال فترات التاريخ تمكننا من التعرف على نتاج عقول رجال الفكر والفلاسفة وما توصلوا إليه من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الإستفادة من معرفة مشاكل وأخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر وظروف المستقبل إثر إنتقاء أحسن الطرق الموجهة.

2- إستيعاب النظريات المعاصرة: إنَّ دراسة النظريات والأحداث الإقتصادية التي تواجدت خلال فترات التاريخ الإنساني يساعدنا ولحد كبير على فهم وإستيعاب النظريات الحديثة، إذْ لا بد قبل الإحاطة بسري الظواهر الإقتصادية المعاصرة الحديثة، من العودة إلى التاريخ الإقتصادي والإلمام بتطورات الوقائع الإقتصادية الماضية، فالنظرية الإقتصادية كسائر النظريات العلمية الأخرى تساهم في تفسير حقائق معينة وتقدم الحلول للمشاكل القادمة. إنَّ إستيعاب النظريات الإقتصادية الراهنة سيكون متعذراً علينا دون الرجوع إلى أصولها العلمية ومنطقاتها الأساسية، وظروف نشأتها الأولى إذْ من المعروف أنَّ لكل نظرية علمية نقطة بدء وتنمو بعدها بشكل حلقات تسلسل، وتترابط حتى تصل في النهاية إلى الحقيقة العلمية، وقد يتراءى لنا أننا نفهم النظرية بمجرد الإطلاع عليها ودراستها، إلاَّ أنَّ الواقع، فهذا الفهم لها ليس إستيعاباً كاملاً وإنما إقراراً عقلياً، حيث نلاحظ في الوقت الحالي أنَّ كثيراً من النظريات إن لم نقل نظم لم يتمكن تحقيقها لأنَّ العقل فقط هو الذي أقرها دون مراعاة الظروف السياسية والإجتماعية، والإقتصادية وحتى الظروف الداخلية البيئية، الظرف الزمني المستوحاة فيه والجماعة الإجتماعية المقرر عليها، فلهذا دراسة الوقائع الإقتصادية له أهمية بمكان في معرفة التسلسل التاريخي للأحداث الإقتصادية والإستفادة منها في إقرار منهاج جديدة متكيفة مع ظروف العصر والواقع.

3- إستنباط العلاج للمشكلة الإقتصادية: يختلف علاج المشكلة الإقتصادية تبعاً لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي حسب تنظيمه الإقتصادي، لهذا كانت دراسة التاريخ الإقتصادي عوناً للباحثين الإقتصاديين للتعرف على الأساليب المختلفة التي طبقت في علاج المشكلة خلال العصور التاريخية.

4- تدبير ظروف المستقبل: تبين لنا دراسة تاريخ الوقائع الإقتصادية تحديد الروابط التي نشأت بين الأحداث الإجتماعية المختلفة، لنتمكن بواسطتها من الإستفادة من تجارب الإنسانية لتدبير ظروف ورسم آفاق المستقبل.

[7] - خباية عبد الله، بوقرة رابح، "***الوقائع الإقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين***"، ص:6-8.

5- إستلهام السياسة الإقتصادية الناجعة: تستدعي دراسة تاريخ الوقائع الإقتصادية إستلهام الأفكار الجديدة لرسم السياسة الإقتصادية التي قد ينجم عنها نقل سكان المجتمع متخلف من الفقر والجمود إلى الغنى والتقدم والإزدهار، وهذه الأهمية تبرز بشكل واضح أمام الدول النامية بشكل خاص، إذْ أنَّ النظرية الإقتصادية التي تلائم مجتمع معين قد لا تلائم مجتمع آخر، لهذا لابد من إستنباط النظرية التي تتفق مع ظروف ومشاعر الأمة ونفسيتها وتاريخها في إطار يدمج الامة ضمنه ويتفاعل معها خلاله كل أفراده، وتعتبر أكثر الدول نجاحاً في رسم السياسة الإقتصادية المثالي، وهذا نادراً ما يكون، تلك التي هي أكثرها إطلاعاً على تاريخ الوقائع الإقتصادية وأسلوب تحليل الظواهر السائدة والتدابير المتخذة حيالها، وخير دليل على السياسة التي سلكتها يوغسلافيا سابقاً حيث إستطاعت بفضل أسلوبها الإقتصادي المتبع أنْ تخرج نوعاً ما من ركب التخلف الإقتصادي.

خلاصة المحور الأول:

من القضايا التي شغلت إهتمام الباحثين هي العلاقة بين الفكر الإقتصادي والوقائع الإقتصادية خاصة فيما يتعلق بمن يسبق من، وندرك أنَّ هذه العلاقة معقدة ومركبة في آن واحد، وعليه فالواقعة تتطلب فكر معين لتجاوزها، والفكر يتطلب واقعة لحلها، وبالتالي يفرق علماء الإقتصاد بين الفكر الإقتصادي وعلم الإقتصاد، حيث يدل الفكر الإقتصادي على التفكير في حل المشكلات التي واجهها الإنسان في حياته، ويهتم بدراسة التطورات والنظريات الإقتصادية التي بنت الإقتصاد، أما علم الإقتصاد هو علم حديث لا يتجاوز عمره مائتي عام.

المصطلحات الجديدة المساعدة لفهم تاريخ الوقائع والفكر الإقتصادي:

- **النظرية:** تدل على شرح ووصف الظواهر من خلال قواعد ومبادئ والتنبؤ بأحداث مستقبلية إما علمياً او فلسفياً، وأعتبر الفيلسوف اليوناني أرسطو أول من إعتمد على تطبيق فكرة النظرية،
- **الفكر:** ويدل على ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى المجهول ومنبعه العقل البشري وهي قدرة العقل على تصحيح الإستنتاجات بشأن ما هو حقيقي أو وواقعي وبشأن كيفية حل المشكلات.
- **الوقائع:** تمثل الأحوال والأحداث في موقع ما يترتب عنها آثار.
- **الإقتصاد:** جاء لتحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمعات، ويرتكز على توظيف الموارد الإقتصادية بكفاءة تشغيلية من أجل الإنتاج وتحقيق الرفاهية.
- **التاريخ:** هي جملة من الأحداث والأحوال التي يمر بها الكائنات مع مراعاة الزمن والمكان.

➢ **أسئلة متعلقة بالمحور الأول:**

- ما المقصود بالتحليل الإقتصادي والنظرية الإقتصادية؟
- ما الفرق بين السياسة الإقتصادية والمذهب الإقتصادي؟

❖ **تمهيد المحور الثاني:**

لقد عرَّفت البشرية عبر التاريخ الإقتصادي عدَّة أنماط للنظم الإقتصادية التي بدورها عرفت تغيرات من وقت لآخر وذلك مع تغيير ظروف الإنسان وتطور حياته، ومهما إختلفت الأنظمة الاقتصادية تبقى تواجه المشاكل والأزمات بنظرياتها وأفكارها المنبثق من تركيباتها المجتمعية وغير ذلك، ففي محورنا هذا نسعى إلى تحديد تاريخ الوقائع الإقتصادية في ظل الحضارات القديمة (السومرية؛ الفرعونية؛ البابلية)، والتطرق إلى

الوقائع الإقتصادية في ظل النظام العبودي "نظام الرق" (3000 -4000 قبل الميلاد)، ومع الإشارة إلى الفكر الإقتصادي اليوناني القديم (عند أفلاطون - أرسطو) وتوضيح الفكر الإقتصادي الروماني (فكرة القانون الطبيعي – المذهب الفردي).

المحور الثاني: الوقائع والفكر الإقتصادي في العصور القديمة

في هذ المحور سوف نستعرض أبرز المفاهيم وطبيعة المجتمعات وخاصية الوقائع والفكر الإقتصادي في ظل النظام المشاعي البدائي ومن ثم التطرق إلى النظام العبودي (الرق) فيما يلي:

أولاً: الوقائع والفكر الإقتصادي في ظل النظام البدائي

بدأ الإنسان صراعه مع القوى الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والحيوانات المتوحشة بالسكن في الكهوف، وإعتمد في غذائه وكسائه على الأشجار وإصطياد الحيوانات، وإكتشاف النَّار ساعده على الطهي والسكن في المناطق الباردة، حيث إستخدم الإنسان البدائي الأحجار وأغصان الشجر في صناعة أدواته التي تساعده على الدفاع والصيد لذلك سمي بالعصر الحجري، وعليه سوف نوضح مفهوم النظام البدائي والملكية السائدة ومراحل تطوره وأسباب إنحلاله فيما يلي:

1-مفهوم النظام البدائي: يجب أنْ نوضح كلمة بدائي "Primitive" في معناها العلمي لا تعني الشعوب التي لا حضارة لها، فهذه الشعوب قدْ مرت بأطوار تاريخية لكن لأسباب توقفت عند نمو وتطور معين، وقد تفوق مجتمعاتنا في بعض وجوه التنظيم الإجتماعي، وينظر علماء الأنثروبولوجيا إلى المجتمعات البدائية على أنَّها مجتمعات ضيقة المجال الإجتماعي لأنَّها بعيدة عن المؤثرات التقنية، وكما ينحصر نظامها الإقتصادي في الإكتفاء الذاتي أو التبادل المحدود، ولا يوجد إنتاج أدبي أو مناهج فنية أو علمية واضحة، تُعد المشاعية البدائية أول نظام إقتصادي إجتماعي في التاريخ، وكانت وسائل الإنتاج التي إستخدمها الإنسان بسيطة وبدائية، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جداً،[8] ويعرف كذلك بأنَّه أبسط النظم الإقتصادية، حتى جملة من المؤرخين يأبون قبول فكرة أنَّه نظام إقتصادي، بل يعتبرونه مرحلة كان الإنسان يزاول فيها بعض الأنشطة الإقتصادية من خلال صراعه مع الطبيعة ومحاولة العيش فيها،[9]

2-علاقة النظام الطوطمي "Totémisme" بالنظام البدائي: عثر المنقبون والمشتغلون بالحفريات على رسوم ونقوش أحجار في جنوب فرنسا وشمال إسبانيا يرجع عهدها إلى ما قبل التاريخ، وتثبت هذه الآثار بصفة قطعية تشابه العقائد والطقوس الدينية بين من عاشوا من السكان في المناطق في العصور الغابرة، وبين الشعوب البدائية الحالية وتتلخص هذه العقائد في النظام الطوطمي وفي الإعتقاد بسريان الروح في جميع ظواهر الطبيعية (المبدأ الحيوي)، والطوطمية هي ديانة مركبة من الأفكار والرموز والطقوس تعتمد على العلاقة بين جماعة إنسانية وموضوع طبيعي يسمى الطوطم يمكن أنْ يكون طائراً أو حيواناً أو نباتاً أو ظاهرة أو مظهراً طبيعياً مع

---

[8] - إبراهيم بولمكاحل، "***مفهوم النظم الإقتصادية وتطورها التاريخي***"، سلسلة محاضرات لمقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2021، ص2.

[9] - عويسي أمين، "***دراسة مقارنة لأهم النظم الإقتصادية كمحاولة لبناء نموذج نظري لنظام إقتصادي إسلامي***"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2015-2016، ص59.

إعتقاد الجماعة بالإرتباط به روحياً، ومن أشهر العلماء الذي إهتموا بالعقلية البدائية " Lucien Lévy-Bruhl" بإعتباره عالم إجتماع وأثنولوجي فرنسي له بحوث في العقلية البدائية ولد سنة 1857 وتوفي 1939، إذْ يميز العقلية البدائية في:[10]

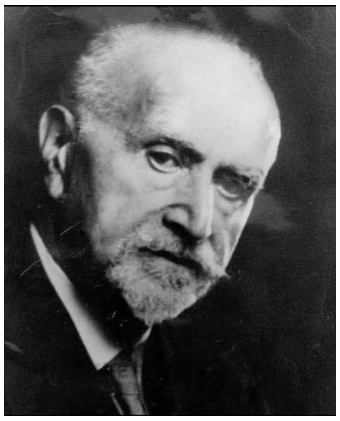

- أنَّ العقلية البدائية لا تفرق بين الفرد والمتعدد ولا بين الذات والغير فهذه العقلية حسب "Lévy-Bruhl " لها عقلية سابقة على المنطق، وتتجلى ظاهرة الإتحاد الروحي بين الكائنات في إعتقاد البدائي أنَّه يكتسب صفات الطوطم الذي يعتنقه، على سبيل المثال: أفراد قبيلة (بوروورو) في شمال البرازيل يفتخرن بأنَّهم ببغاوات حمراء ويعتقد الفرد أنَّ له صفة الإنسانية وطائر ذو ريش أحمر، هذا الإعتقاد يصعب فهمه بالنسبة إلينا، لكن بالنسبة للعقلية البدائية التي تخضع لمبدأ المشاركة في الوجود، أمر طبيعي فكل هذه المجتمعات في النظام الطوطمي تعتقد بوجود تشابه بين الأفراد وبين الطوطم الذي ينتسبون إليه؛
- إنَّ العقلية البدائية تعزو وقوع حادثة ما لا تتعلق بسبب طبيعي بل إلى تدخل قوة خفية تتصل بالأشياء بطريقة غامضة فإذا ظهر، فمثلاً في فصل ما كثير من حيوانات الصيد بصورة غير عادية أو كثرة الأسماك في البحيرات أو الثمار في الغابات فإنَّهم يفسرون ذلك بما قام به بعض رؤسائهم الروحانيين من طقوس دينية أو سحرية او بوجود شخص مقدس في المكان؛
- أنَّ العقلية البدائية تعتقد الشخص البدائي أنّهَ ملازمة الحظ أو النحس له يرتبط بنوع ما قامت به إمرأته من أعمال يومية من تهيئة الطعام، وهكذا نجد أنَّ العلاقات الطبيعية التي تقوم على قانون السببية لا تحظى بنصيب.

3-مراحل تطور النظام البدائي: إنَّ بعض المهتمين بتطور النظام الإقتصادية إستطاعوا أنْ يحددوا لهذا النظام مراحل تطور وهي كالتالي:[11]

-تطوير بعض الوسائل والأدوات التي أعانت الإنسان البدائي على مواجهة وحشية الطبيعة؛
-تطور اللغة إعتماداً على الإشارة بإستخدام أطراف الإنسان (بداية تكوين بعض الجماعات)؛
-إكتشاف النّار وإستخدامها لأغراض عديدة مثل التدفئة، الحماية، الطهي في بعض الجماعات الأكثر تطوراً؛
-التوصل إلى الزراعة مع بداية إستقرار الإنسان في شكل جماعات شبه منظمة؛
-تربية الحيوانات وبالذات المواشي، إستعمالها كوسائل تساعد على الزراعة في مراحل متقدمة نسبياً؛
-التنظيم الإجتماعي في النظام البدائي (بداية تأسيس العشائر) مع ظهور أشكال المقايضة بين القبائل والعشائر.

4-خصائص النظام البدائي: هناك خمسة خصائص تميز بها النظام البدائي تتمثل في:[12]

[10] - محمد بدوي، "***علم الإجتماع الإقتصادي***"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983،ص145-147.
[11] - عويسي أمين ، ***مرجع سبق ذكره***، ص: 59-60.
[12] - ، "***الوقائع الإقتصادية في العصور القديمة***"، سلسلة من المحاضرات –المحاضرة الثانية-، ص: 2-3.

- **على مستوى القوى الإنتاجية:** عرفت عملية الإنتاج بتدني وإنخفاض مستوى قوى الإنتاج وكذلك أدوات العمل وبإستخدام العقل البشري ثم التوصل إلى مجموعة من الإكتشافات مثل النار، القوس، بذر الحبوب؛
- **علاقة الإنتاج في المجتمع البدائي:** تنحصر علاقات الإنتاج في القانون الإقتصادي الأساسي لنظام إنتاج المشاعية البدائية وهو ضمان وسائل المعيشة الضرورية للإنسان بالإعتماد على أدوات الإنتاج بدائية وعلى أساس مشاعية تملك وسائل الإنتاج والعمل الجماعي وطريقة التوزيع المتساوي للمنتجات، من هذا القانون يمكن إستنتاج أنَّ علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي تتسم بثلاثة خصائص وهي العمل الجماعي، الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، التوزيع المتساوي للمنتجات؛
- **التنظيم الإجتماعي:** كانت العشيرة تمثل الوحدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع البدائي؛
- **تطور التقسيم الإجتماعي للعمل:** إرتبط التقسيم الإجتماعي للعمل مع ظهور كل من الزراعة أيْ زراعة الأرض وتربية المواشي حيث ظهر التخصص في العمل (تقسيم العمل) على أساس المشاعيات، وكان أول تقسيم إجتماعي كبير للعمل هو تقسيم العمل على أساس المشاعيات (هو من تأليف قبائل الرعاة وقبائل الزراعة) وهو ما زاد في إنتاجية العمل إلى حد كبير؛
- **ظهور التملك الخاص والطبقات:** أصبح العمل أكثر إنتاجية وهو الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة، فهذا الإرتفاع في الإنتاجية سمح بالإنتاج في الزراعة والرعي والحرف على نطاق إجتماعي أضيق من العشيرة، وهو الأسرة التي أصبحت الوحدة الإقتصادية والإجتماعية الجديدة في المجتمع، وبهذا فتح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة وهو الذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والتحول إلى النظام الإقتصادي العبودي؛

5-أسباب إنحلال نظام المشاعية البدائية: يمكن إدراج أسباب إنحلال نظام المشاعية البدائية فيما يلي:[13]

- تطور مستوى الإنتاج وظهور المنتوج الفائض، وذلك بسبب تطور قوى الانتاج الإجتماعية؛
- التحول من العمل الجماعي المشترك إلى العمل الفردي بسبب تخصص أدوات العمل ووسائله وإمتلاك الافراد لها؛
- نهاية التوزيع المتساوي لمنتوجات العمل بين أفراد الجماعة وظهور حب التملك أدى إلى ظهور التفاوت الإقتصادي؛
- أزمة علاقات الإنتاج أيْ إزدهار الملكية الخاصة على الملكية العامة وظهور التملك بالوراثة وإستغلال أسرى الحروب.

[13] - بن موفق زروق، **"تاريخ الوقائع الإقتصادية"**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة أولى جذع مشترك، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020-2021، ص6.

ملاحظة: في النظام البدائي يعتمد الإنسان على يده للحصول على طعامه، وهذا النظام لم يعرف فائض في الإنتاج ولا يسمح بإمتلاك أي شيء فلم تكن ثمة أسرة ولا زواج ولا علاقات إجتماعية.

ثانياً: الوقائع الإقتصادية في ظل النظام العبودي "نظام الرق"

بدأ نظام الرق بالتشكل عقب إنهيار النظام البدائي المشاعي حوالي (3000 -4000 قبل الميلاد)، وإستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع ميلادي في شمال إفريقيا وأسيا وإزدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي، كانت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والعبيد من قبل ملاك العبيد تشكل أساس علاقات الإنتاج السائدة في النظام العبودي ويمكننا تحديد مفهوم النظام العبودي (الرق) والعوامل التي أدت إلى سقوطه ونظرة الإسلام إلى نظام الإسترقاق.

1- <u>مفهوم نظام الرق</u>: وهو نظام يعتمد على إستخدام أسرى الحرب من الأعداء ومن الفقراء من أبناء الجماعة في زراعة الأراضي الشاسعة، وقد أدى التوسع في الإهتمام بالزراعة وتطوير أدواتها إلى تطوير المنتجات الزراعية، وإستحداث أصناف جديدة من المزروعات، إضافة إلى التوسع في الإعتماد على المراعي، كما ظهرت بعض الصناعات البسيطة كصناعة الزجاج والأواني، وبدأت الجماعات تبادل منتجاتها في مختلف صورها، كما بدأت الثروات تتزايد في أيدي المنتجين وتراكمت لدى البعض، في حين ظل الآخرون وهم أغلبية مجردين تماماً من أيْ نوع من أنواع الملكية، وقد تعمد الأغنياء زيادة عدد الأرقام التابعين لهم من خلال الغزوات العسكرية وإستخدام الأعداء كأسرى حرب، وإقراض الفقراء العامليين لديهم بفوائد ربوية باهظة وتحويلهم على أرقام حينما يعجزون عن سداد ديونهم، وتحويل المجرمين الذين يقترفون الجرائم إلى عبيد كنوع من العقوبة، وبيع المفقودين بواسطة الذين يحصلون عليهم، ولقد أدت المعاملة السيئة التي كان يلقاها الأرقاء إلى تناقص أعدادهم المستمر، وإلى قيامهم بثورات متعددة اتخذت أحياناً شكل الحروب بين الأرقاء والجيش، وقد أدت التناقضات الموجود في نظام الرق إلى تدهور الأوضاع وضعف الجيوش وتضاؤل أعداد الأيدي العاملة مع زيادة الثورات الداخلية، مما جعل للدولة مطمعاً من الأعداء في الخارج، فأدرك السادة أنَّ من الأفضل تحرير الأرقاء وإعطائهم مساحات من الأرض حتى يزداد الإنتاج ويتوفر الحماس لدى هذه الطبقة، هكذا إنتهى نظام الرق ليتحول فيما بعد إلى نظام الإقطاع، [14] ويُعرف النظام العبودي بأنَّه لا يشجع الإتجاهات الإنسانية، كما لم يعترض أفلاطون على بيع وشراء بعض الكائنات مثل البغال أو كسلعة في السوق، وأنَّه كان مسموحاً لـ"Veduis Pollio" وهو رجل أعمال روماني ثري وصديق الإمبراطور أغسطس المعروف بقسوته للعبيد أنْ يعاقب عبيده بإلقائهم طعاماً لأسماك الجلكا، وعند إستقباله اغسطس على العشاء كسر أحد العبيد كأس من الكريستال أَمر بإلقائه في خزان كانت تغذى ثعابين موراي الضخمة، دون مساءلة من أحد.[15]

[14] - دالية عادل الزيادي، أحمد منور "***النظم الإقتصادية المقارنة***"، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، ص:28-29.

[15] - جوزيف فوجت، ترجمة منيرة كروان، "***لنظام العبودية القديم والنموذج المثالي للإنسان***"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص132.

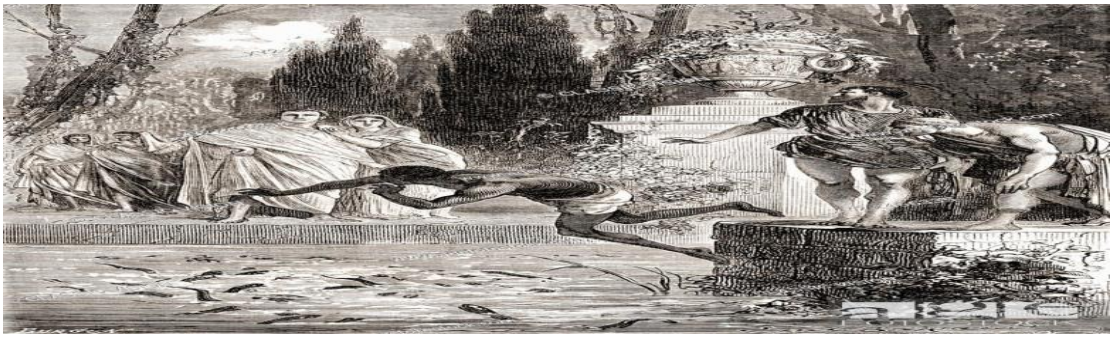

ملاحظة: النظام العبودي ككل يتعارض تماماً مع كل شيء نفهمه نحن من مصطلح الإنسانية.

2- خصائص النشاط الإقتصادي في ظل المجتمع العبودي (الرق): نستخلصها في النقاط التالية:[16]

- **طبقة العبيد**: شكلت طبقة العبيد الأساس الإقتصادي لعملية الإنتاج والوسيلة الأساسية للثروات في المجتمع العبودي، فلم تعد المجموعة القبلية تعمل لسد حاجياتها الإقتصادية، بل أصبحت طبقة من المجتمع تعمل من أجل تحقيق فائض بالنسبة لطبقة الأسياد؛
- **وسائل الإنتاج**: عرَّفت وسائل الإنتاج تطوراً ملحوظاً في هذه المرحلة، بحيث إكتشف الإنسان الكثير من الآلات والوسائل البناء والتشييد والزراعة؛
- **تقسيم العمل**: على أساس طبقي إجتماعي إلى عمل جسدي وآخر ذهني، فالعمل الجسدي تخصص له أرقاء للإنتاج المادي، فقد إختصوا في أعمال البناء والتشييد والمناجم وشق الطرقات..إلخ، في حين كان العمل الذهني من نصيب الأسياد الذين إختصوا بالإدارة الحكومية والسياسية والفلسفة والشعر والأدب والفن، إلى جانب العمل الحرفي الذي إختصوا فيه الحرفيين وكذلك النشاط التجاري للمرابين وصغار الفلاحين؛
- **تبادل البضائع**: وظهر في ظل نظام الرق تبادل البضائع الذي تحول تحولاً متدرجاً إلى تجارة منظمة، ونشأت الأسواق التي تجاوزت حدود الدولة، وظهر ما يسمى بالتجارة الخارجية، وقد أدى تزايد كميات الإنتاج من السلع المخصصة للسوق وتوسيع التبادل التجاري إلى تزايد التفاوت في الملكية والثروة على حساب عمل الرقيق، وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية، وإعتمد النشاط الإقتصادي على الزراعة وتربية الماشية مع ظهور الإنتاج الحرفي، ومع تطور التجارة المنظمة ظهرت النقود التي بدأت تحتل مكانة مهمة في إقتصاديات مجتمع الرق؛
- **أهم الطرق التجارية الكبرى في فترة النظام العبودي**: كانت هناك ثلاثة طرق رئيسية خلال هذه الحقبة وهي:[17]
  - **طرق القصدير**: هذا الطريق يربط بين بريطانيا وروما، وذلك عبر فرنسا.
  - **طرق العنبر**: كان يربط روما بالدول التي حول البحر الأسود، وهو لنقل المنتجات الطبية والتجميلية.

[16] - إبراهيم بولمكاحل، ***مرجع سبق ذكره***، ص4.

[17] - زهار وليد، **"تاريخ الوقائع الإقتصادية"**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، ص 12.

- **طرق الحرير**: وهو اهم الطرق، والذي يربط بين الصين وروما، ويتم من خلاله نقل كثير من المنتجات إلاَّ انه يتميز بتحركات الحرير (الصين ، الفرس ، الرومان).

- **القانون الأساسي الذي حكم النظام الإقتصادي العبودي**: إنَّ إنتاج الخيرات المادية موجه لسد مختلف حاجيات الأسياد المتزايدة بإستمرار، وكان يتم عن طريق الإستثمار في العبيد، الذين شكلوا محور كل إنتاج يؤسس القاعدة التي يقوم عليها التركيب الفوقي للمجتمع، وكان من العوامل المهمة في تكريس هذا النظام هو مواقف الفلاسفة والمفكرين الذين كانوا يرون هذا النظام خلود الطبيعة، فأفلاطون عبر عن هذا النظام قائلاً: الرقيق هو الأداة الحية في حين أنَّ الأداة هي الرقيق الذي لا حياة فيه".

3- النظام العبودي في روما القديمة واليونان:

لقد كان العبد في القانون الروماني والإغريقي والذي مازال شكله في الفترة المتأخرة موجوداً بشكل قوي في بعض الأماكن – يعتبر من ضمن الماشية، وظهرت العبودية في بلاد الرومان والإغريق نتيجة للأسر في الحرب أو بدلاً لعقوبة الإعدام، ويرى الفكر الروماني العبودي بأنَّ التمتع بالحياة يتطلب مجموعة كبيرة من الأدوات وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أنَّه لا يمكن الإستغناء علن العبيد بإعتبارهم أدوات حية، ورغم معارضة أفلاطون الشديدة لإستعباد الإغريق الذين يقعون في الأسر أثناء الحروب، فمن الواضح أنَّه يقبل فكرة أنَّ طبيعة بعض الناس تمنعهم من أنْ يكونوا شيئاً آخر سوى عبيد، ولقد كان يؤيد وجود تمييز أكثر صرامة بين الأحرار والعبيد، وكان يرى أرسطوا أنَّ العلاقة بين السيد والعبد علاقة ضرورية للوجود الإنساني، فالإنسان الذي يفكر في المستقبل هو سيد بالفطرة، اما ذلك الشخص الذي يوجه جوهر حياته تجاه الماديات فقط فقد ولد ليكون عبداً.[18]

4- العوامل التي أدت إلى سقوط نظام الرق: تتمثل فيما يلي:[19]

- نتيجة للفائض الإقتصادي والتوسع التجاري وتدفق الفضة من مناجم إسبانيا ونتيجة لعدم وجود أسواق جديدة للتعامل الخارجي عدا الولايات المجاورة، حدثت الأزمة الإقتصادية في القرن الثالث ميلادي وأدت إلى تفاقم التناقضات الإجتماعية تفاقماً حاداً، حيث أخذ المستأجرون والفلاحون الاحرار وفقراء المدن يناضلون معاً ضد مالكي العبيد، مما أشعل كثيراً من الإنتفاضات والثورات كان على رأسها ثورة "سبارتاكوس"؛

- حرب القبائل الجرمانية ضد الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع والخامس ميلادي وذلك نتيجة سخطهم عن النظام الإستبدادي الحاكم في روما ونتيجة للصراع بين الملاكين الكبار والفلاحين الأحرار؛

- الفتح الإسلامي الذي إلتف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط الذي كان فاصلاً لنظام الرق وهكذا فإنَّ سقوط روما كإمبراطورية سجل في الوقت نفسه إنهيار النظام العبودي بشكل كلي.

---

[18] - جوزيف فوجت، ترجمة منيرة كروان، "***النظام العبودية القديم والنموذج المثالي للإنسان***"، المجلس الأعلى للثقافة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1999، ص29.

[19] - خباية عبد الله، بوقرة رابح، "***المرجع سبق ذكره***"، ص:29-30.

5- الإسلام ونظام الرق: كل إنسان له في الإسلام قدسية الإنسان، وللجنس البشري كله كرامته التي لا تجوز أنْ تستذل، في قوله تعالى: سورة الإسراء، الآية70، ومعنى هذه الآية الكريمة أنَّ الله قد كرم بني آدم بجنسهم لا بأشخاصهم ولا بعناصرهم ولا بقبائلهم، فالكرامة للجميع على سبيل المساواة المطلقة، للناس جميعاً كرامتهم التي لا يجوز أنْ ينال منها أحد، وللناس جميعاً، حرماتهم التي لا يجوز أنْ ينتهكها الآخرون، هذه الكرامة هي سياج من الحصانة ينشره قانون الإسلام على كل فرد من البشر، يصون به دمه أنْ يسفك، وعرضه أنْ ينتهك، وماله أنْ يغتصب، ومسكنه أنْ يقتحم، ونسبه أنْ يبدل، ووطنه أنْ يخرج منه، وضميره أنْ يتحكم فيه قسراً، وتعطل حريته خداعاً ومكراً، لقد شكك بعضهم في هذا الأمر حين تساءلوا لماذا لم يبت الإسلام بشكل قاطع في إلغاء الرق؟ ما من شك أنَّ الإسترقاق إهدار للكرامة الإنسانية، فكيف يوافق عليه ومفره الاسلام الذي أعلن عن كرامة الانسان، إنَّ الذين يلصقون هذا الاتهام بالإسلام، قوم يشهد تاريخهم بأنهم هم الذين أنشأوا الرق أبيضه وأسوده وأنَّهم جاوزوا فيه الحدود، ولم يكفهم إسترقاق الأفراد فعمدوا إلى إسترقاق الأمم والشعوب، ومازلنا نشهدها حتى اليوم، في بعض البلاد التي تسودها التفرقة العنصرية، أنَّ الزنجي يحرم عليه الزواج بالبيضاء، بل يحرم عليه إرتياد الأماكن التي يرتادها البيض والجلوس بجانبهم في المركبات العامة، ولقد كانت الشرائع والقوانين القديمة تفتح باب الرق على مصراعيه، فكان جزاء القاتل أنْ يكون عبداً لولي الدم، وكان المدين الذي يعجز عن وفاء دينه ينقلب مملوكاً لدائنه، وكان السلطان المطلق المخول لرب الأسرة على أعضائها يبيح له أنْ يقتل أو يبيع منهم من يشاء، هكذا كانت أوضاع المجتمع قبل ظهور الإسلام، فلما جاء الإسلام أعلنها حرباً شعواء على هذه الأوضاع كلها لأنَّها لا تتفق مع مبادئه في الحرية وإرساء قواعد المساواة والعدالة، ولكنه وفقاً لسياسة الحكيمة في تغيير النظم الفاسدة، لم يشأ أنْ يبطل الرق بجرة قلم، بل سار في إلغائه تدريجياً كما فعل في تحريمه للخمر وتحريمه للربا، ذلك لأن النظم والعادات المتأصلة في بنية المجتمع، قد يصعب إستئصالها دفعة واحدة، أو تبديلها من النقيض إلى النقيض، لقد كانت سوق الرقيق رائجة في جميع المجتمعات، ومنها المجتمع الإسلامي، وكان الحريق أعظم أنْ تطفئه نفخة واحدة، والداء أوسع من أن يعالج بجرعة واحدة من الدواء، فأما النطاق الذي ضربه الإسلام حول الرق، فهو ذلك القانون الذي منع به إسترقاق الأحرار وامنهم منه، ولم يعد البيع والشراء ولا التغلب في المشاجرات والغارات، ولا تحكم رب الأسرة ولا العجز عن وفاء الدين، ولا السرقة ولا القتل، وقد يقال أن الإسلام قد ترك باباً للإسترقاق لم يغلقه، ونعني به معاملة أسرى الحرب كأرقاء في الحرب الإسلامية المشروعة، وهي التي يعتدي فيها الكفار على بلاد الإسلام، ولكن حتى في مثل هذه الحالات فإنَّ الإسلام لم يلجأ إلى إسترقاق الأسرى نزولاً على حكم الضرورة، وإتقاء لخطرهم وكسراً لشوكتهم وشوكة قومهم، ولم يجعل هذا الإسترقاق مصيرهم النهائي، بل إتخذه إجراءاً مؤقتاً حتى تتاح الفرصة لتحريرهم، ومن بين الوسائل التي أعدها الإسلام لمكافحة الرق هي:[20]

[20] - محمد بدوي، "***علم الإجتماع الإقتصادي***"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص:219-223.

- حث المؤمنين على عتق الرقاب وترغيبهم فيه بمختلف الوسائل، في قوله تعالى ﴿ فلاَّ إقْتَحَمَ العَقَبَة، وماَ أدْرَاكَ مَا العَقَبَة، فَكُّ رَقَبَة.﴾.

- وثاني هذه الابواب جعل مقدار من الصدقات لإفتداء الأسرى، وتحرير المستعبدين، في قوله تعالى﴿ إنَّمَا الصَّدَقَاتْ لْلْفُقَرَاءْ والمَسَاكينْ..وفي الرقَابْ.﴾.

- وثالثها قانون الكفارات، وهو القانون الذي يجعل عتق الرقاب فريضة لازمة لمحو خطيئة من الخطايا، كالحنث في اليمين، والفطر في رمضان، والقتل الخطأ وغير ذلك، بل أنَّ الإساءة التي تقع من السيد في حق العبد نفسه تكون كفارتها عتقه، وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لطم مملوكة أو ضربه فكفارته أنْ يعتقه". وأما الأرقاء الذين ظلوا على حالهم لسبب أو لآخر، فقد عاملهم الإسلام معاملة إنسانية وكان يحاول إدماجهم في مجتمع الأحرار بكل وسيلة ممكنة، فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم إبنة عمته زينب بنت جحش سليلة قريش الهاشمية من مولاه زيد، والزواج مسألة حساسة ترتفع في قضية المساواة إلى أفق دونه كل أفق، ويُروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنَّه مر يوماً بمكة فرأى الخدم وقوفاً لا يأكلون مع سادتهم، فغضب وقال لسادتهم مستنكراً: "ما لقوم يستأثرون على خدامهم" ثم دعا الخدم للأكل مع السادة في وعاء واحد، وكان المجال مفتوحاً أمام الموالي ليبلغوا أقصى مراتب المجد في كل إتجاه، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد مولاه قائداً في غزوة من الغزوات ثم بإبنه أسامة قائداً لغزو الروم في جيش يضم كثرة من المهاجرين والأنصار، فيهم أبو بكر وفيهم عمر، وبعد ذلك نرى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يولي عمار بن ياسر على الكوفة، وهو أحد الموالي، وفي مصر تولى الفتيا يزيد بن أبي حبيب في أيام عمر بن عبد العزيز وهو مولى أسود من دنقلة.

6- بواكير الفكر الإقتصادي في اليونان القديمة:[21]

- **أكسينوفون "Xenophon" (431 ق.م- 354 ق.م):** كتب أكسينوفون أول كتاب في التاريخ مسجل بعنوان "الإقتصادي" وسماه البعض "النظام المنزلي" والبعض الآخر "إدارة المالية الخاصة" وعلى الرغم من أنَّ أكسينوفون تتلمذ على بعض فلاسفة عصره إلاَّ أنَّه لا يعد ضمن الفلاسفة المعدودين، فأكسينوفون كان ضابطاً مميزاً في الجيش بقيادة كتيبة عشرة آلاف مقاتل وهو لم يبلغ الثلاثين، وهو مبدع في اللوجستيات العسكرية، مما مكنته من تطوير مهارات عالية في الإدارة والتنظيم، وتتلمذ على يد سقراط، وهو أول من إستخدم مصطلح الإقتصادي إلاَّ أنَّه كان يعني بها إدارة المنزل أو الأملاك الخاصة، ومن أفكار أكسينوفون نجد:

- **الثروة والقيمة والنقود:** كل ما هو نافع يعد من الثروة عند أكسينوفون حتى الأصدقاء بل والأعداء، وكل ما هو غير نافع فليس بثروة وإنْ كان أرضاً أو حصاناً، وهكذا فإنَّ مفهوم **القيمة** عند أكسينوفون مرتبط بالمهارات الإدارية للمالك، فالشيء ذو قيمة عندما يحس المالك إستخدامه، ونفس الشيء الضار في الحالة المعاكسة، ومع ذلك يصبح الضار ذا قيمة إذا تم بيعه، وفي كلامه هذا تلميح للفرق بين القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية، فالقيمة الإستعمالية تظهر من خلال مهارة المالك في الإنتفاع من الشيء والقيمة التبادلية بمناسبة البيع، وأما **النقود** فيؤكد

[21] - معاذ الشرفاوي الجزائرلي، ***تاريخ الفكر الإقتصادي***، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، 2020، ص:15-44.

أكسينوفون على أنَّها وسيلة لمراكمة الثروة عن طريق البيع والشراء، ولكنه يرى أنَّ النقود يجب ألاَّ تكون غاية في ذاتها، **فالثروة** ليست في النقود بل في الأشياء الدافعة مثل الأرض الزراعية، وأما اللهث وراء المزيد من النقود وإستخدام الذهب والفضة في الزينة هو نوع من الترف المذموم.

- **ملاحظة أكسينوفون حول تقسيم العمل:** سائر الفلاسفة اليونانيين آمنوا بالتوزيع الطبقي السائد في عصرهم، و أكسينوفون لا يختلف عنهم في تخصيص الطبقات الإجتماعية الأدنى بالعمل العضلي والطبقات الأعلى بالعمل الذهني، ولكن أكسينوفون لاحظ أنَّ إتقان العمل الحرفي يزداد في المدينة الكبيرة بسبب إمكانية التخصص، وذلك بخلاف القرية حيث يتعين على الفرد إتقان عدة مهن بآن واحد.
- **نظرة أكسينوفون إلى العبودية الزراعة والحرفة:** نجد أنَّ الإقتصاد الأثيني كان زراعياً طبيعياً، لكنه كان متطوراً من حيث التبادل ويظهر ذاك من خلال تفضيل أكسينوفون لشراء أرض رخيصة وإستصلاحها على شراء أرض محروثة ومزروعة لأن الثانية قد إستقرت عند مستوى عال أما الأولى فآفاق تضاعف قيمتها مفتوحاً، أما العمل في الأرض فهو للعبيد، وهؤلاء لابد من إدارتهم عن طريق الحوافز المادية والمعنوية الإيجابية والسلبية، في حين أنَّ السادة يراقبون العمل، لذلك فإنّه ينظر نظرة دونية إلى الحرفة لأنّها تستهلك وقت الإنسان في عمل عضلي أقرب شكل أو بآخر إلى عمل العبيد، ولعل هذه النظرة تعكس النظرة الأرستقراطية السائدة في عصره، إذ لا شك أنَّ الحرفيين كانوا يمثلون الطبقة الأقل حظاً من بين اليونانيين، وأخيراً لأكسينوفون مؤلفات منها كتاب "عن الإيرادات" وفيه يصنع أكسينوفون ما يشبه خطة للنهوض الإقتصادي بأثينا تتضمن ملاحظات عن الصناعة والتجارة والتصدير.

- **أفلاطون "Platoon" (حوالي 348 ق.م):** يعد من أشهر الفلاسفة على مر التاريخ وكان من زعماء فلسفة الاخلاق وتتلمذه على معلمه سقراط، ولا يختلف موقف أفلاطون من العبودية عن موقف سائر فلاسفة عصره وفي الحقيقة لا نعلم عن أي فيلسوف يوناني معاصر لأفلاطون نادى بالقضاء على العبودية، ويبدو انهم نظروا للعبودية بوصفها من طبيعة الحياة، فالعبيد قدرهم أن يكونوا عبيداً، وكان افلاطون حريصاً على إدارة العبيد بحيث لا يتمكنوا من تجميع قواهم خوفاً من قيامهم بإنتفاضة.

- **أرسطو "Aristotle" (384 ق.م- 322 ق.م):** لأرسطو موقف واضح من العبيد ونظام العبودية، فهو يكاد يعتبر نظام العبودية نظاماً طبيعياً وفي الحقيقة، لو كان النظام العبودي راسخاً ومقبولاً عموماً في أيم أرسطو لسوق المبررات للحفاظ على هذا النظام وان كانت هذه المبررات تنسجم مع الفلسفة العامة لأرسطو وأستاذه، بل يبدو انَّ مسألة العبودية كانت قد بدأت بالتحول لقضية للنقاش في أثينا، وأشهر مقولاته في العبودية أنَّ الأسياد مغلوبون عن أمرهم في إستخدام الأدوات البشرية لأن الأدوات الغير بشرية لا تعمل تلقائياً.

خلاصة المحور الثاني:

لقد شكلت الحروب المصدر الرئيسي بمد المجتمعات بالعبيد، إذ كان للرقيق أهمية كبيرة في النظام الإجتماعي والإقتصادي لتلك الفترة وكما قال "أنجلز" أنَّه بدون نظام الرق ما قامت دولة اليونان ولما بلغت من الفن والعلم ما بلغت، ولما قامت الإمبراطورية الرومانية، وبالتالي لما قامت أوروبا الحديثة، حيث يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الإقتصادي الزراعي القائم على الرق ففيه الزراعة هي النشاط الإقتصادي الأساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الإستثمار الوحيد المأمون، والرقيق هو أساس النشاط الإقتصادي، وهكذا نرى أنَّ **الإسلام** قد عمل بكل الوسائل والتدابير على تصفية نظام الرق، وشمل الأرقاء بعطف سابغ، ورعاية كاملة حتى يتم تحريرهم، وحث المؤمنين على عتق الرقاب إكتساب للثواب والمغفرة.

المصطلحات الجديدة لفهم النظام البدائي والنظام العبودي:

- **المشاعية "Primitive":** أول نظام إقتصادي إجتماعي وأساسه الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج والانتاج يتسم بطابع العشائر بمعنى أنَّ المحاصيل تقسم بالتساوي بينهم.
- **رقيق الأرض "":** هو رجل يستغل في الفلاحة لسيد يمتلك الأرض.

➢ **أسئلة متعلقة بالمحور الثاني:**

- إشرح المقولة التالية:" إنَّ عبودية القن تجعل السيد يفقد إنسانيته أيضاً"؟
- يُعد المجتمع اليوناني مجتمع رق وعبودية حيث ساد فيه نظام الطبقات، ماهي هاته الطبقات؟

❖ **تمهيد المحور الثالث:**

لم يكن العصر الوسيط عصراً منفصلاً عن العصور التي سبقه أو لحقه، فمنذ بداية العالم والعصور تلاحق بعضها البعض في عملية نمو بطء يتدرج فيه المجتمع الانساني من مرحلة إلى أخرى لأسباب عديدة، ولما كان العصر الإقطاعي مرحلة من مراحل تاريخ العصور الوسطى ولم يكن منفصلاً عما سبقه أو لحقه من عصور، وهو طور من أطوار النمو التي تدرجت فيه البشرية، ومرحلة الإقطاع بلغت مداها في القرنين التاسع والعاشر ميلادي، وللإسلام أثر على أوروبا في العصور الوسطى فلا يمكن تتبع تاريخ أوروبا دون الاشارة إلى هذا الأثر، فتسعت الدولة وفتحت كل من إسبانيا وصقلية وجزائر في البحر المتوسط وضمت جميع البلاد المطلة على الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط أي بلاد الشام ومصر وشمال إفريقيا، هذا فضلاً على أنَّ الدولة الإسلامية غدت بحكم موقعها الجغرافي بمثابة الحلقة التي ربطت القارات الثلاثة وبالتالي انتقل عن طريقها التراث الحضاري للشرق إلى أوروبا العصور الوسطى.

المحور الثالث: الوقائع الإقتصادية في العصور الوسطى (القرن 5م – القرن 15م)

تمتد فترة العصور الوسطى بين العهد القديم والنهضة الأوروبية ودامت حوالي 10 قرون، من القرن 5م إلى القرن 15م، وسوف نستعرض في هذا المحور كل من النظام الإقطاعي في أوروبا والنظام الإقتصادي الإسلامي، فيما يلي:

أولاً: النظام الإقتصادي في أوروبا (النظام الإقطاعي)

يُعتبر النظام الإقطاعي نظاماً إجتماعياً سياسياً حربياً قائم على حيازة الأرض، حيث إنتشر في أوروبا في العصور الوسطى، ولقد بلغت فترة النمو الإقطاعي في أوروبا قرنين التاسع والعاشر الميلادي، ولقد سبقتها مقدمات مهدت لظهور هذا النظام، وليس معنى ذلك ان الاقطاع بدأ في مطلع التاسع وانتهى في العاشر ميلادي، فالتطور إلى المجتمع الإقطاعي ليس بالحداثة التي يحددها زمن معين كالمعارك او تنصيب ملكاً على عرش، وإنَّما هي عملية تطور تدريجي من مرحلة يتعذر تحديدها إلى مرحلة النضج.

1- <u>مفهوم النظام الإقطاعي</u>: إنَّ مصطلح "***الإقطاع***" يُعد واحداً من المصطلحات التي أخذت كثيراً من التفسيرات، لدرجة أنَّ المعنى الأصلي أصبح غامضاً، وفي أيامنا هذه فإنَّ أية حكومة مستبدة وأصحاب الأملاك الجشعين والمستغلين يطلق عليهم إقطاعيون كطريقة لعدم إستحسان سلوكهم، وكلمة إقطاع تتعارض مع مصطلح "نظام الضيعة" الذي يربط الفلاحين بالأرض الذي يعملون عليها، وكذلك يستخدم للدلالة على نظم الحكم الأوروبية في العصور الوسطى وهذا غير حقيقي، إذ أنَّ هناك أجزاء من أوربا لم تَعرف النظام الإقطاعي مثل إسكندنافيا، إيرلندا وفي إيطاليا كان متداخلاً مع نظم مختلفة، وعليه فالإقطاع هو "نظام شامل لعدة انظمة تحكم المجتمع، ويحدد موقف الفرد وعلاقته بمن هو أعلى منه، وبمن هو أدنى منه، يعتمد أساساً على الأرض الزراعية، وحقوق الإنسان هي إستجابة لإمتيازاته الإجتماعية، وفي إقطاع العصور الوسطى فإنَّ السيد الأعلى كان صاحب المكانة الرفيعة، ثم إنَّه قام بتوزيع جزء من حقوقه على أفصاله ورفقائه من النبلاء ومن يخدمونه، هذه الحقوق الذي منحها لهم أخذت شكل قاعدة في كل وحدة من الأرض وهي الإقطاع، وحدث نوع من تبادل المنفعة، فقد قدم اللورد الحماية وسبل الإعاشة، في الوقت الذي قدم الفصل وعداً بالمساعدات العسكرية لسيده اللورد"[22]، وعُرف أيضاً بأنَّه "صورة من مجتمع توافر به من الخصائص ما يجعل تعريفه وتحديده أمراً سهلاً ويسيراً، وهذه الخصائص هي نمو التبعية الشخصية وتطورها في المجتمع، وما كان لفئة حربية خاصة من مكانة رفيعة في المجتمع والأنواع المختلفة للحقوق التي على الأرض وارتباطها بالتبعية الشخصية، وإنقسام السلطة السياسية بين جماعة الأفراد يمارسون السلطات والوظائف التي كانت تمارسها الحكومة، وإنتقلت إليهم بعد تداعي وإنهيار الدولة، وهذا النوع من المجتمع ساد غرب أوروبا منذ القرن التاسع الميلادي وحتى نهاية القرن الثالث عشر"، وهناك تعريفاً فقهياً وقانونياً للنظام الإقطاعي بأنَّه "عبارة عن طائفة من النظم فرضت على الرجل الحر الولاء أو التبعية والخدمة، ولا سيما الخدمة الحربية يؤديها لرجل حر آخر هو السيد الذي يلتزم بحماية تابعه والإنفاق عليه، وتطلب منه أنْ يبذل له قطعة أرض اتخذت إسم إقطاع"، وأما كوبلاند فيعرفه بأنَّه "تجربة عملية فرضتها الحوادث على المجتمع الإنساني عامة، والمجتمع الأوروبي خاصة، لتستعيض بها عن الحكومة المركزية البعيدة عن متناول الجماعات، إبتغاء الحصول على قسط من الأمن".[23]

---

[22] - موريس بيشوب، ترجمة علي السيد علي،"***أوروبا في العصور الوسطى***"، المجلس الأعلى للثقافة للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص121-122.

[23] - أحمد إبراهيم الشعراوي، "***الإقطاع وأوروبا في العصور الوسطى***"، المطبعة العالمية، القاهرة، 1970، ص:11-12.

2- <u>المجتمع الإقطاعي:</u> يتكون من العبيد ورقيق الأرض والأحرار، والأحرار هم البارونات ورجال الدين والجنود النظاميين ومعظم التجار والصناع وأصحاب المهن، وأخيراً الفلاحين الذين يملكون أرضاً ولا يرتبطون بأي سيد إقطاعي إلاَّ قليلاً، وكان هؤلاء الأحرار من القلة بحيث يتجاوز عددهم ربع الأهالي في أوروبا الغربية، ونستعرضهم فيما يلي:[24]

- **العبيد:** كانت كلمة "Servus" اللاتينية تطلق على رقيق الأرض والعبيد وهذ اللفظ تطور وتحول إلى كلمة "Serf" لتقابل رقيق الأرض وكلمة "Slave" أيْ العبد، وكان معظم العبيد في أوروبا من أسرى مسلمين أو صقالبة، أو من الصبيان الصغار وكذا البنات الذين يتم خطفهم من البلاد الإسلامية أو اليونان أو البلاد الممتدة على سواحل آسيا الغربية والبحر الأسود وشمال إفريقيا، وكان يتم بيع هؤلاء للعمل في الزراعة أو الخدمة المنزلية أو غير ذلك، ولقد راجت تجارة العبيد في إيطاليا وكانوا يقومون بهذا العمل بإعتباره إنتقاماً لغزو المسلمين على الأراضي المسيحية، ساعدت الكنيسة على إباحة إسترقاق المسلمين والوثنيين وحرمت بيع الأسرى المسيحيين إلى المسلمين، وحرم البابا "جريجوري الأول 590-604" على العبيد أنْ يصبحوا رجال دين وأنْ يتزوجوا نساء مسيحيات أحرار، كل هذا إنتهى مع نهاية القرن الحادي عشر، ورغم هذا كله فقد تطورت عملية الإسترقاق وأخذت في الإضمحلال بسبب التطورات الإقتصادية، فقد إتضح للجميع أنَّ الإنسان الذي يعمل تحت العبودية أقل إنتاجاً من الإنسان الذي يعمل في ظل الحرية، ومن هنا إضمحل نظام الإسترقاق وأنْ إحتفظ السادة بعبيدهم بعد أنْ حرروهم للعمل في ضياعهم.

- **الأقنان (عبيد الأرض):** ومفرد الأقنان قن وهو الرجل الفلاح الذي يعيش على قطعة من الأرض يمنحها إياه أو يملكها له السيد الإقطاعي، وكان هذا القن يمتلك هذه الأرض أو توجز له مدى الحياة مقابل أنْ يمنحه السيد الإقطاعي الحماية العسكرية، وفي نظير ذلك يؤدي له القن أجراً سنوياً من الغلال أو العمل أو المال،، والقن مربوط إلى هذه الأرض ولا يملك حرية الإنتقال منها وللممالك يطردوه منها متى شاء، وإذا مات هذا القن فلا تنتقل قطعة الأرض إلى ورثته إلاَّ بموافقة السيد الإقطاعي، فمن المعروف أيضاً أنه إذا تزوج القن او رزق بمولود فعليه ان يؤدي مبلغاً معيناً رمزاً لتبعيته للسيد الإقطاعي، والحقيقة أنَّه رغم هذا الروابط التي تبدو قاسية، فإنَّ القن نفسه لم يفضل ترك الأرض لأنها المورد الوحيد لكسب عيشه، وإذا أراد الإقطاعي بيع أرضه فإنَّ الأرض تباع بمن عليها من أقنان، ويمكن القول أنَّ علاقة القن بالسيد الإقطاعي علاقة ذات شقين تبعية إقتصادية وعبودية شخصية، وأصبحت هذه الحال إلى غاية القرنين الحادي عشر والثاني عشر وأصبح بإمكان القن أنْ يحرر نفسه مقابل مبلغاً من المال، وكان القن يؤدي بعض الضرائب النقدية كل عام وهي ضريبة الرأس، وعلى القن أنْ يدفع كل عام جزءاً من غلاته وماشيته تصل إلى حدود العشر، ويفرض على القن أنْ يعمل لدى سيده بدون مقابل في بعض أيام السنة، وعلى القن أنْ ينظم فوراً الى جنود السيد الإقطاعي، وكان القن يجامل سيده بالهدايا إذا أصبح إبن السيد الإقطاعي فارساً، أما عن ملابس القن من جلد الحيوان ويضع في

[24] - محمود سعيد عمران، "***حضارة أوروبا في العصور الوسطى***"، دار المعرفة الجامعية، سويس- مصر-، 1998، ص:61-88.

قدميه حذاءاً عالياً، كل هذا يتصور القن أنَّه ليس مظلوماً بل بطلاً يفلح الأرض، كل هذا الصبر منبعه حادثة القحط الذي هلك الزرع والنسل في فرنسا عامي 1100م و 980م، وكذلك في إنجلترا عام 1125م حتى إظطر الأهالي إلى أكل الخيول، ولذلك كان الفلاح أو القن جلفاً عنيفاً شرهاً قاسياً.

- **القرية:** تكونت القرية الإقطاعية من مجموعة من الفلاحين بعضها من الأقنان والبعض من أنصاف الأحرار والأحرار، وكان هؤلاء الفلاحيين يبنون أكواخهم حول قصر أو قلعة السيد الإقطاعي للإحتماء به، لذلك كانت هذه الأكواخ متقاربة داخل أسوار القرية من أجل الأمان، وكانت شخصية العمدة هي من الأهمية داخل القرية، وبذلك عملت القرية على الإكتفاء الذاتي بين الناس، وقامت القرية الإقطاعية أساساً على الزراعة، وتقسم الأرض إلى ثلاثة أقسام، يترك أحدها للراحة ولا يزرع أما القسمان الآخران فقد كان أحدهما يزرع شعيراً أو شوفاناً والآخر يزرع قمحاً أو شيلماً، ثم يتم تقسيم كل قسم من الذي سيزرع إلى مساحات صغيرة يفصل بينهم شريط غير مزرع، وتولى وظفوا القرية تسليم كل قطعة أو أكثر إلى أحد الفلاحيين لزراعتها، وكان الفلاحون جميعاً يتولون العملية الزراعية وكان تسميد الأرض بحرق بقايا النبات والأعشاب الضارة، وكان عدد الفلاحين يساهمون في شراء محراث واحد أو زحافة لإستخدامها في أغراض الزراعة، وإستخدم الثور لجر هذه الأدوات بإعتباره أقل نفقة من الحصان، وقد إستفاد الأوروبيون من المسلمين وأدخلوا السواقي في العمليات الزراعية، واعتبرت الكنيسة أنَّ العمل يوم الأحد إثماً كبيراً وجعله للغناء والرقص والألعاب وتسلي الفلاحون بمشاهدة مصارعة الديوك او الثيران، ووضع دجاجة في منطقة مغلقة ثم يقوم رجلان معصوبا العينين بمحاولة قتلها بالعصي، وتناول الخمر والحديث عن متاعبهم ومسراتهم، وبهذا الصراع والكد أطعم الفلاحيين انفسهم وأوروبا كلها ووسعوا نطاق الحضارة بما إكتسبوه من معرفة أتت إليهم من المسلمين، وإن ما نراه الآن في أوروبا الحديثة هو من جهدهم وكدهم وعرقهم بل ومن دمائهم.

- **الدومين والبارون:** يرى البعض أنَّه ليس هناك فارق بين الدومين والبارون، لأنَّ الكلمة اللاتينية "Dominous" تعني السيد المالك، ولما كان هذا السيد المالك قد أطلق عليه أسماء مختلفة في أنحاء أوروبا منها السيد "Lord et Earl" وتعني المستشار في إنجلترا، والنبيل أو البارون "Baron ou Doge"، فمعنى ذلك أنَّ كل هذه الألقاب لا تبعد كثيراً عن كلمة السيد المالك في درجات مختلفة، ولكن ما تم التعارف عليه هو أنَّ كلمة الدومين أصبحت تعني ما تحت يد السيد الإقطاعي من أراضي، والمهم هنا أنَّ البارون أو مالك الأرض كان يتحمل ثلاث مهام رئيسية اولاً، أن يوفر كافة وسائل الدفاع العسكري عن الأراضي التي يملكها وما عليها من أهالي، ثانياً، ان ينظم ويهتم بكافة الشؤون الزراعة والصناعية والتجارية في المنطقة التي يمتلكها، ثالثاً، أنْ يكون في خدمة سيده الأعلى منه مرتبة في درجات السلم الإقطاعي، وكان للسيد الإقطاعي أنْ يمتلك ضيعة أو قرية فكان يُعين وكيلاً يشرف عليها ويُعين ناضراً أو مأمور، وكان السيد يقيم في قصر ويحيط بالقصر خندق عريض مملوء بالماء ويقام جسر متحرك لربط القلعة بالخارج، يرتدي السيد جلباباً من حرير مزين برسوم هندسية التي عرفت بإسم الرنوك وهي رموز تدل

على مكانتهم وجماعة الفرسان المرتبطين به، وتعدد واجبات زوجة المالك الإقطاعي فكانت تلد له ابناء من اجل الوراثة، وتواجد عدد من الأفصال في بيت المالك الإقطاعي والأفصال هم ملاك إقطاعيين أو فرسان يكونون أدنى مرتبة من المالك الرئيسي دون أنْ تكون لهم أرض يخدمون الجانب العسكري، وكان هؤلاء الأفصال يؤدون مراسم الولاء للسيد الإقطاعي بأنْ يركع الفصل وهو أعزل عاري الرأس ويضع يديه في يدي السيد الإقطاعي ويعلن أنَّه تابع للسيد الإقطاعي مع الإحتفاظ بحريته، ولم يقتصر الأمر على رجال الدين في امتلاك الضياع بل كان مالك الضيعة في بعض الأوقات من الأساقفة أو رؤساء الأديرة، وعلى ذلك يمكن القول أنَّ الكنيسة في داخل الممالك كانت جزء لا يتجزأ من النظام الإقطاعي نفسه، وقد ادى إلى إزدواجية ولاء رجال الدين وخو الولاء الموزع بين البابوية والملكية الأمر الذي أدى إلى صراع بين البابوية والملكية أو الإمبراطوري وسميت التقليد العلماني "Lay Investiture".

- **الملك (الملكية الإقطاعية):** كان الملك على رأس النظام الإقطاعي، فالملك و صاحب السيادة على جميع الإقطاعيين سواء كانوا من النبلاء أو رجال الدين، فقد كان يضطر الملك إلى منح جزء من أرضه لأحد الرجال الأقوياء ليكسب معونته ومساعدته، وهكذا تقلصت أرض الملك رويداً رويداً، مثلما حدث في نهاية الدولة الميروفنجية حدث أيضاً في نهاية الدولة الكارولنجيين فقد ذهب هذا التقسيم في غالبه إلى حد بعيد، لأن الملوك الكارولنجيين قسموا أملاك الدولة بين أبنائهم، فإذا أضفنا إلى هذا التقسيم وما ينتج عنه من ضعف للسلطة المركزية، هجمات العناصر الشمالية الذي حدث في فرنسا بإعتبارها أشد الهجمات على أوروبا كلها، أدركنا مدى الضعف الذي إنتاب السلطة المركزية، وعلى أية حال كان الملك في ظل النظام الإقطاعي هو إقطاعي مثل بقية الإقطاعيين ولم يتميز عنهم إلاَّ أنَّه كان صاحب المقام الأول بين هؤلاء الإقطاعيين، وعليه فإنَّ التحول من النظام الإقطاعي إلى النظام المركزي شديد الوطأة على الإقطاعيين فقاموا هذا التحول بكل قوة، ولكن الملوك خففوا مرارة هذا التحول بمنح الألقاب والإمتيازات إلى كبار الإقطاعيين ليعوضهم عما فقدوه من نفوذ، ومن ذلك ما قام به الملك "Otto 1" في ألمانيا عندما نجح في إقناع الأدواق بأنْ يؤلفوا حاشية كبيرة له في حقل التتويج الذي أقيم له في مدينة " Aix la Chapelle" وهو الحفل الذي توج فيه الملك أوتو على يد "Hildbert" رئيس أساقفة المدينة، وتحولت قلاع الأعيان أو قصورهم إلى مراكز يقدمون فيها الخدمات الرسمية للملك، وأرسل هؤلاء الأعيان أولادهم إلى قصر الملك لا إلى قصر إقطاعي آخر ليخدموا الملك او الملكة وليتعلموا آداب القصور والبلاط، وبفضل هذا التحول الكبير الذي أدى إلى زيادة موارد الملك بصفة مطردة، تمكن الملك من السيطرة شيئاً فشيئاً على كافة الأراضي وإستعان ملوك فرنسا برجال القانون الذين ساندوا القوة المركزية وقضوا على النفوذ الإقطاعي، وقد إستعانت بهم الملكية في إعادة المركزية إلى الدولة وبسط السلطان القضائي على كافة المملكة، وفي النهاية تمكن الملك من إنتزاع ولاء كافة الإقطاعيين بصفة ملكاً لا بصفته كبير الإقطاعيين.

- **التشريع الإقطاعي:** كان للبارون جميع الحقوق القضائية في إقطاعه، ولا يستطيع الملك أنْ يتدخل في شؤون الإقطاعية دون موافقة البارون، كما كان البارون بدوره لا يستطيع أنْ يتدخل

في أرض تابع له دون موافقة هذا التابع، ومن هنا نشأت جميع تشريعات الإقطاع، وكان العرف والقانون في النظام الإقطاعي شيئاً واحداً، وعندما تعقد المحكمة وكان قضاتها عادة من الأميين وثارت قضية ما ووجب على القضاة تحديد نوع العقوبة يسأل القضاة الأكبر الأعضاء سناً عما إتبع في مثل هذه الحالة من قبل، وإن وجد مثال لذلك طبقه القضاة، وفي حالة عدّم وجود سابقة إستمع القضاة لأوامر الملك او الشريف، وفي شمال فرنسا حيث كان الفرنجة وذروة الإقطاع سارت شرائع الفرنجة القديمة

- **الحروب الإقطاعية:** كانت الحرب الرياضة المفضلة لدى الفرسان وغيرهم من أفراد الطبقة الأرستقراطية في المجتمع الغربي الوسيط، ففيها يشبعون رغبتهم في القتال التي ورثوها على أجدادهم الجرمان، فقد كان يحدد يوم معين للنزال لفريقين متخاصمين ويكون الحكم أحد الفرسان، هذه اللعبة تراق فيها الدماء وتزهق أرواح، فالحرب من قوانين العالم الإقطاعي اي قنص وإغتصاب الأراضي والممتلكات.

- **الجيش الإقطاعي:** كان جيشاً نظامياً يحكمه إئتلاف إقطاعي، وكان يتولى قيادة الجيش الأمير أو الدوق أو الماركيز أو الكونت، أما الأسقف فكان يتقلد رتبة لواء، والقسيس او الراهن رتبة نقيب، فبعد أن كانت الحصون الإقطاعية معاقل يلوذ بها اهل المنطقة فراراً من هجمات الفايكنج حتى اصبح الحصن الاقطاعي مقر للسيد وحاميته ومعظم الحصون في القرن الحادي عشر من النوع الذي يسمى "الساحة المسورة".

- **الفروسية:** لقد كانت طبقة الفرسان ثمرة لنظام إجتماعي قديم، كما كانت تتمتع بإمتيازات عظيمة، وتوكل إليها مسؤوليات خطيرة، فالفروسية تمثل النخبة المسلحة وكان الفارس ينحدر من أصل عريق من فوق ظهور الخيل وكانت شجاعة الفرسان نوعاً من المغامرة الهوجاء وولائه هو ولاء التابع للسيد اللورد، وكان للفارس نوعان فارس السيف الذي أخذ هذا اللقب من ميدان القتال، وفارس الحمام الذي مر بمراحل كثيرة منذ صباه، وارتبطت حياة أبناء الطبقة الإقطاعية بالإعداد للقتال وممارسة مهنة الحروب.

- **المرأة في ظل النظام الإقطاعي:** كان مركزها ثانوياً ولم تكن سيدة نفسها على الإطلاق، فقبل الزواج كانت في رعاية والدها، ثم تنتقل إلى وصاية زوجها، فإذا مات الزوج كانت وصاية سيدها أو إبنها الأكبر، وكان عليهن أنْ يلدن أكثر من ثلاثة أولاد، ولا يجوز للتابع أنْ يزوج إبنته إلاَّ بعد موافقة السيد، فإذا تزوجت البنت نقلت معها جانباً من إقطاع أبيها على أنَّه بائنة زواجها، أمَّا النساء اللواتي كان لهن نصيب من المعترك الإقطاعي، فقد كان عليهن طاعة الرب أو طاعة الزوج معتمداً ذلك على كونها متفرغة للعبادة أو مرتبطة كزوجة، فلا يمكن للمرأة أنْ تمتلك إقطاع على الرغم من أنَّها تستطيع نقل ملكية الإقطاع إلى زوجها، ولم تكن شهادتها مقبولة في المحكمة إلاَّ في حالة إغتصابها أو مقتل زوجها في حضورها، وليس لها حقوق إزاء زوجها

فبوسعه أنْ يتصرف في أملاكها وأنْ يضربها إنْ ضايقته، وأما إذا أخفقت المرأة في ان تضع مولوداً ذكراً كان من السهل على زوجها غالباً أنْ يغري الأسقف بفسخ الزواج.[25]

3- <u>أصول النظام الاقطاعي:</u> تتمثل فيما يلي:[26]

- **الأصول الجرمانية**: يصح أنْ نلتمس النظام الإقطاعي في العصور الوسطى في مملكة الفرنجة الميروفنجيين، لا سيما في قلب المملكة أيْ في غالة، بين نهر اللوار ونهر الراين والواقع أنَّ الغالة زمن الميروفنجيين طفحت بالفوضى والإضطراب ولعل السبب الأساسي لهذه الفوضى يرج إلى ما وقع من العدوات بين الأسرات الحاكمة والتي نبعت من العرف الذي يقضي بأنْ يقتسم الإرث أولاد الملك عند وفاته، فنشأت بذلك ممالك مثل أوستراسيا، نويستريا، برجنديا، يضاف إلى هذا العامل ما حدث من المنازعات بين الفئات الأرستقراطية في الأقاليم من أجل السلطة والنفوذ، وزاد الأمر سوءاً أنَّ الحكومة لم يكن بوسعها أنْ توطد الأمن والسلام، وتكفل الطمأنينة للسكان نظراً لأنَّ النظام الإداري كان بسيطاً وساذجاً، ولم يكن الموظفون كثير العدد ولم يكن لهم الدراية والخبرة بأعمال الحكومة ما يصح معه الإطمئنان إليهم، وهذا المجتمع يعتبر خير وسط وأحسن بيئة تنمو بها فئات الأتباع، ولا سيما الأتباع المسلحون، فأولئك الذين إستشعروا الضعف وأحسوا بالحاجة إلى الحماية سعوا إلى إلتماسها عند جيرانهم الأقوياء مقابل تأدية نوع من الخدمة، ومن ناحية أخرى حرص كبار الملاك، إما رغبة منهم في أنْ يشاركوا في الأمور السياسية أو الإفادة من الفوضى السياسية في توطيد سلطانهم وزيادة ثروتهم على أنْ يتخذوا لهم أتباعاً لتحقيق أغراضهم، ويصح أنْ يمدوهم بالسلاح. وعلى أيْ حال فإنَّ العرف جرى على أنْ يجعل الرجل الحر نفسه تحت حماية شخص آخر وفي خدمته، وهكذا وجد الأتباع في النظام الإقطاعي، ونظام الأتباع الذي وجد عند الألمان ظل معروفاً في القرون التالية عند القوط والفرنجة واللومبارديين والإنجليز السكسون، وكذا عند الفايكنج، وهذه الرابطة الشخصية التي قامت بين السادة وأتباعهم ظلت قائمة بين الغزاة الجرمان الذين إستولوا على أملاك الدولة الرومانية وكانت ذات قيمة لهم ولاتباعهم، فإذا أصبح المحارب الحر الذي يرى في حمل السلاح ذاته مظهراً من مظاهر التشريف، تابعاً لأحد السادة فإنَّه يفعل ذلك من تلقاء نفسه وعن طيب خاطر، ويتطلع إلى أنْ يبذل له السيد من سبل المعيشة ما يتفق مع مكانته، ولا يجد التابع في ذلك إمتهاناً لكرامته، وليس ملزماً بأنْ يرتبط بالسيد مدى الحياة فيصبح أن تنقطع الصلة بإتفاق الطرفين، على أنْ الفتى الذي يلحق بجماعة من أجل المغامرة والخبرة والتجربة، بأمل عادة في أنْ يكون له أتباع "Comitatus- Gefolgschaft" هو الآخر في يوم من الأيام، فمن الطبيعي أنْ كل رجل تتوافر لديه الثروة والشهرة يجذب إليه الرفاق.

- **الأصول الرومانية:** كان نظام الأتباع معروفاً أيضاً عند الرومان، وإنْ إختلف في بعض النواحي عن نظام الأتباع أو الرفاق عند الجرمان، وكان النظام الروماني يتخذ إسم "Clientele" أيْ التبعية، فإذا أطلق الروماني للعبد حريته جرت العادة بأنْ يظل الشخص المعتق من موالي

[25] - نيفين ظافر حسيب الكردي، ***"الأوضاع الدينية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية في الغرب الاوروبي من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر"***، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب بالجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011، ص213.

[26] - أحمد إبراهيم الشعراوي، ***"مرجع سبق ذكره"***، ص:14-16.

سيده وأتباعه، وهذه العلاقة يصح أنْ نلمسها في العصر المتأخر للإمبراطورية الرومانية إذْ أنَّ إحتراف الجندية لم يلقى من التقدير ما يلقاه النبلاء والأشراف لأنَّ معظم الرعايا الرومان ظلوا زمناً طويلاً يتجنبون الخدمة العسكرية فكان الفرق الرومانية تتألف أساساً من المتبررين أيْ من الغير الرومان. ولجأ كبار الأعيان من الرومان إلى أنْ يتخذوا لأنفسهم حرصاً من المأجورين الذين ينتمون إلى أصل وضيع أو كانوا من الأقراب ووفقاً للعرف يصح للعبد المعتق أنْ يكون من أتباع أحد سراة الرومان، بمقتضى إتفاق يقضي بأنْ يرعاه هذا الروماني، فاعتمد التابع أساساً على السيد في حياته، وفي المقابل ما يناله من المنح المالية والمؤونة والثياب يشترك في المناسبات العامة مع حاشية السيد، على أنْ التبعية التي لم تنطو على الخدمة العسكرية تختلف عن نظام الرفاق المعروف عند الجرمان، وهذا الإختلاف ظل قائماً على الرغم من إنتشار النظام الروماني بين الفرنجة الذين غزوا غالة.

- **إندماج الأصول الجرمانية والرومانية:** جنح نظام الأتباع او الرفاق المعروف عند الجرمان، ونظام التبعية المعروف عن الرومان إلى أنَّ يندمجا سوياً في نظام واحد مع مرور الوقت، وهذا الإندماج يتمثل في المحاربين الجرمان الذين إتخذهم الأعيان الرومان، فإذا كان السيد الروماني يعتبر جنده المأجورة أتباعاً محاربين، فالراجح أنَّ الجرمان لم يعتبروا أنفسهم سوى فئة الأتباع المعروفة عند الجرمان، ويتبين من كل ذلك ما كان من العلاقة بين السيد والتابع في النظم الجرمانية، والرومانية، والرومانية الجرمانية.

الشكل 01 يبين الدولة الجرمانية

4- البرابرة مقسمة إلى ثلاث طبقات هي رجال الدين والنبلاء وعامة الناس، إذ لم تكن الطبقة

البورجوازية قد وجدت بعد، فشبهوا طبقات المجتمع بالجسم البشري، فيقولون أنَّ رجال الدين هم بمثابة الرأس والعينين والجسم، والنبلاء بمثابة الذراعين واليدين، أما العامة فهم بمثابة الرجلين والقدمين.

5- <u>خصائص النظام الإقطاعي</u>: من الثابت أنَّ المجتمعات الإقطاعية تباينت في خصاصها نتيجة تركيز الحقوق والواجبات الإقطاعية، ومن الصعب إصدار أحكام عامة تشمل جميع المجتمعات الإقطاعية، لإختلاف عدد الأفصال الذين يتبعون السادة الإقطاعيين من جهة، ولإختلاف مدى إتساع دائرة الحقوق والواجبات الإقطاعية من جهة أخرى، إلاَّ أنَّه الممكن أنْ نتبع الخطوط العريضة للنظام في مرحلة النضج في القرن الثاني عشر وهي:[27]

- **التبعية الشخصية**: يُعبر النظام الإقطاعي عن التطرف في إعتماد المجتمع على علاقة التبعية الشخصية التي ترتبط بحيازة الأرض، هذا مع ملاحظة أنَّ العلاقات الإقطاعية بين الأفصال وساداتهم إنما هي روابط بين رجال أحرار بعضهم وبعض، فالفصل في النظام الإقطاعي رجل حر يتمتع بحرية كاملة مهما كانت درجته في سلم هذا النظام، وأنَّه إرتبط بعقد عرفي مع سيده الإقطاعي بحيث فرض عليه هذا الرباط مجموعة الواجبات وحقق له في مقابلها مجموعة أخرى من الحقوق؛

- **مرجعية قانونية**: لم تلبث أحكام العرف الإقطاعي التي حددت العلاقات الشخصية بين الأفصال وساداتهم أنْ تبلورت في شكل قانون ثابت محدد، وذلك في القرنين الثاني عشر والثالث عشر عندما أصبح النظام الإقطاعي بمثابة المحور الأساسي الذي دارت حوله الحياة العامة في غرب أوروبا، وكان أنْ أخذ يظهر القانون الإقطاعي تدريجياً في كتابات كبار فقهاء الإقطاع أمثال "Glanvill" و"Bracton" في إنجلترا، و"Beaumanoir" في فرنسا، وحنا إبلين في مملكة بيت المقدس الصليبية، وعندئذ أصبحت القوانين الإقطاعية بمثابة المرجع الأول الذي إعتمد عليه المعاصرون في حل مشاكلهم السياسية والإجتماعية؛

- **الولاء الشخصي**: كانت أهم مشكلة في القانون الإقطاعي حينئذ، مشكلة تعدد السادة الإقطاعيين للفصل الواحد، فعلى الرغم من أنَّه كان مفروضاً في أوائل العصر الإقطاعي أنْ يكون للفصل سيد واحد، إلاَّ أنَّ هذا الوضع لم يستمر طويلاً، لأنَّ زواج رجل من إمرأة ورثت إقطاعاً يؤدي إلى إستحواذه على ذلك الإقطاع فيصبح في هذه الحالة فصلاً للسيد الذي تتبعه أرض الزوجة فضلاً عن تبعيته الأولى لسيده الأصلي، حتى أنَّ كونت شامبني كان فصلاً لكل من ملك فرنسا، ودوق برجنديا، وإمبراطور الدولة الرومانية المقدسة، ورئيس أساقفة ريمس، وعدد كبير من كبار أمراء الإقطاعيين، ومع هذا الوضع أصبح الفصل الإقطاعي لا يقدم ولاءه الشخصي إلاَّ لسيد واحد يختصه بكل خدماته الشخصية، فمثلاً فصلاً لملك فرنسا وكونت بلوا فإذا إشتبك ملك فرنسا وكونت بلوا في حرب فإنَّ كونت انجلو كان عليه أنْ يساعد ملك فرنسا مساعدة شخصية، في حين يكتفي بإرسال معونة مادية لكونت بلوا؛

[27] - سعيد عبد الفتاح عاشور، "***أوروبا العصور الوسطى – الجزء الثاني***-"، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1959، ص:57-62.

- **الملكيات الإقطاعية**: أخذ النظام الإقطاعي بربط عناصر كل مملكة من ممالك غرب أوروبا برباط تعاقدي تحت زعامة الملك بإعتباره ممثلاً لقمة الهرم الإقطاعي، ذلك أنَّ الملوك أخذوا يفرضون حقوقهم الإقطاعية تدريجياً على أفصالهم ويتمسكون بهذه الحقوق، مما زاد من قوتهم ونفوذهم وأدى بالتالي إلى نشأة الملكيات الإقطاعية؛

- **تدخل الكنيسة**: الكنيسة لها أثر واضح في تطور النظام الإقطاعي، لاسيما في الإقلال من الحروب والمنازعات بين الأمراء وتوجيه نشاطهم يتفق مع صالح المجتمع المسيحي، ونادت الكنيسة على تحريم الحروب في أوقات معينة، ويبدو أنَّ رجال الكنيسة آمنوا عندئذ بأنَّ هدفاً واحداً هو الذي يجب أنْ يستأثر بجهود أمراء أوروبا وفرسانها ولم يكن هذا الهدف سوى الحرب الصليبية ضد المسلمين في الأندلس ثم في بلاد الشام؛

- **نظام الضيعة**: أدى النظام الإقطاعي إلى وجود وحدات إقتصادية تكفي نفسها بنفسها، فالضيعة الإقطاعية كانت في حد ذاتها وحدة مكتفية إكتفاء ذاتياً، الأمر الذي عاق تقدم الحياة الإقتصادية في بلدان غرب أوروبا؛

- **مواجهة الفوضى**: النظام الإقطاعي يُعد نظاماً تعاقدياً قام على أساس ثابت من الحقوق والواجبات المتبادلة بين السيد وأفصاله، وكثيراً ما فسرو النظام الإقطاعي على أنَّه إنحلال سياسي ومناقض للسلطة المركزية فإنَّ هذا الحكم بعيد عن الحقيقة، حقيقة إنَّ العصر الإقطاعي جاء مصحوباً بإنحلال الإمبراطورية الكارولنجية وما تفرع عنها من أقسام وممالك كبرى، ولكن هذا الإنحلال لم يكون مصدره النظام الإقطاعي، وليس ذنب النظام الإقطاعي أنَّ ملك فرنسا كان ضعيفاً بدرجة لم تمكنه من بسط نفوذه والتمسك بحقوقه حتى في أراضيه الخاصة (الدومين)، وربما كان أقرب إلى الحقيقة أنْ نقرر أنَّ النظام الإقطاعي نشأ كحل او كإجراء لمواجهة الفوضى والأخطار الذي واجهت أوروبا في القرن التاسع،

- **نظاماً قضائياً**: يُعد النظام الإقطاعي وسيلة فعالة التي توسلت بها أوروبا لإيجاد نوع من الحكم يفي بحاجات البلاد الحزبية والإدارية والقضائية وسط الأخطار الجسيمة التي ألمت بالمجتمع الأوروبي منذ القرن التاسع، فنجح النظام في مقاومة الأخطار وفي تهيئة الوسائل السلمية لحل المنازعات والخصومات، لأنَّ كان للنظام جانب قضائي ونجحت هذه المحاكم في إقرار العدالة بصورة واضحة وحل مشاكل السيد وأفصاله او بين الأفصال بعضهم وبعض، أما المنازعات بين أفصال متعددين لأكثر من سيد واحد، فلم يكن لحلها إلاَّ المفاوضة او الحرب، وهناك طريق آخر كثر الإلتجاء إليه كوسيلة لحل الخلافات بين إثنين من أفصال السيد الواحد، هو طريق المبارزة أو التقاتل دون تدخل السيد؛

- **نظاماً زراعياً**: أما القاعدة التي قام عليها بناء الهرم الإقطاعي فكانت طبقة الفلاحين التي ظلت تشقى لتقدم ثمرة جهودها وكدها للإقطاعيين، وعلى الرغم من أنَّ الفلاح المزارع كان أقل تأثراً بتطور النظم الإقطاعية من الفارس المحارب، إلاَّ أنَّ حباته هو الآخر تأثرت إلى حد كبير بنظام الضيعة "manor"، وهو النظام الذي تأثر بدوره تأثراً واضحاً بالأوضاع الإقطاعية.

6-زوال النظام الإقطاعي: إنَّ الإقطاع المبني على وضع اليد على الأراضي المملوكة للسيد الإقطاعي عن طريق الوراثة مقابل الخدمة العسكرية كان نتاجاً مميزاً لمجتمع يعاني من نقص العملة التي ليس من المستطاع دفعها كأجور إلى المحاربين، وبظهور النظام الإقتصادي النقدي في أوروبا بدأت العلاقات الإقطاعية الأساسية في التفكك، وظهر الأثر العميق للعرف الإقطاعي على الفكر الأوروبي بوضوح بأساليب مبدعة ومتنوعة حيث حاولت الطبقة الأرستقراطية الأخذ بالنظام الإقطاعي حتى قيام النظم الإقتصادية الجديدة، وإنتشر النظام الإقطاعي من فرنسا إلى إنجلترا وألمانيا، وإلى الإمارات الصليبية في الأرض المقدسة وبلاد الشام خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر، ومع ذلك وفي نفس الوقت بدأ الملوك والأدواق في اللجوء إلى إستئجار الجنود المرتزقة في الأغراض الحربية، وإستخدام القضاة المحترفين والموظفين المدنيين لإدارة ممتلكاتهم بشكل متزايد – وأما في خلال القرن الثاني عشر- طلب السادة الإقطاعيون أتباعهم بدفع ضريبة بدلاً من تأدية الخدمة العسكرية في الجيش الإقطاعي، ومن الدخل التي كانت تدره هذه الضريبة والتي اطلق عليها أحياناً البديلة "Scutage" إستطاع السيد الإقطاعي استئجار المحاربين المحترفين وأكثر تدريباً وطاعة ونظاماً على الفرنسان الذين تحت أيديهم الأراضي زراعية، وظلت الطبقة الأرستقراطية محتفظة بأراضيها وبكثير من سلطتها لعدة قرون بل وقادرة على الحصول على المحاربين، على أنَّ فرسان العصر الجديد توقعوا أنْ تدفع لهم أجور، إذْ لم يعد يقدمون الخدمة العسكرية على نقاتهم مقابل الأراضي المقطعة إليهم، لذلك ما أنْ حل دفع الضرائب محل الخدمة العسكرية الشخصية التي كانت واجباً أساسياً بالنسبة للتابع الإقطاعي وانتشرت هذه الحالة في كل مكان تقريباً بحلول القرن الثاني عشر، حتى فقد الإقطاع جوهره وروحه.[28] ومن أبرز العوامل والأسباب لتدهور النظام الإقطاعي نجد:

-تطور الحياة الزراعية: إنَّ التوسع الهائل في مساحات الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة ببيع فائض الإنتاج الزراعي إلى المدن وبالتالي تحول هذا الفائض إلى عملة نقدية مما أدى بالمزارع إلى تحقيق الربح، مما إرتفع شأن الفلاح فإمتلاك الرقيق كان نادراً في العصر الكارولنجي إختفى من الناحية الواقعية بحلول القرن الحادي عشر، إذْ أنَّ الذين فلحوا الأرض كانوا من الأحرار والأقنان وفي الغالب يمتلك الرجل الحر حقله الصغير، كان كل إنتاج يذهب إلى السيد الإقطاعي، على أنَّ السادة الإقطاعيين واجهوا عجزاً في اليد العاملة بأراضيهم نظراً لأن الرق بدأ يختفي، ونتيجة لهذه المشكلة إتجه السادة الإقطاعيون إلى التخلي على أراضيهم الزراعية وقاموا بتأجير الحقول إلى الفلاحين، كما أعفوا أقنانهم من الإلتزام التقليدي الخاص بالعمل بعض الوقت في مزارعهم الكبرى مقابل دفع الأقنان مبلغاً محدوداً من المال أيْ من الإيجار العيني إلى الإيجار النقدي، وعندما حول السادة الإقطاعيون الواجبات المطلوبة من أقنانهم إلى إيجارات مالية محددة، فإنَّهم فشلوا في تقدير التضخم المالي إذْ أنَّ الإزدهار الإقتصادي للعصور الوسطى العالية صاحبه إرتفاع حلزوني للأسعار وتدهور في القدرة الشرائية للمال ومن ثم إنخفضت القيمة الحقيقية للأجور التي كان يدفعها الفلاحين للسادة

[28] - ورن هلستر، ترجمة محمد فتحي الشاعر، "***أوروبا في العصور الوسطى***"، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر،، مصر، 1988، ،ص:167.

الإقطاعيين، إذْ أصاب الإفلاس الناتج عن التضخم المالي عدّة أسياد إقطاعيون، وعليه فإنَّ التضخم المالي كان نعمة على الفلاحين إذْ أصبح الطلب شديداً على الفلاح ونتيجة لذلك إنتقل الفلاح من العبودية إلى الحرية.

خلاصة حول النظام الإقطاعي:

يعتبر النظام الإقطاعي كوحدة من الوحدات السياسية شبه المستقلة لأنها إتسمت في حقبتها بفقدان الملك والإمبراطور كل سلطته من الناحية النظرية وأصبح أمراء الإقطاع مستقلين في إتخاذ قراراتهم، لأن الملاك الجدد لم يحولوا الفلاحين إلى أرقاء بالصورة التي كانت في نظام الرق.

أسئلة تتمحور حول النظام الإقطاعي:

- ما هي أنماط الإنتاج الزراعي والمالي في النظام الإقطاعي؟
- ماذا نعني بالأساقفة واللورد والأديرة؟

شرح المصطلحات المساعدة لفهم النظام الإقطاعي:

- ***الضيعة*** "Manor": هي وحدة نظام الملكية الزراعية، بمعنى أنَّ الإقطاع يمكن أنْ يتألف لعدَّة ضياع، والضيعة أشبه بمملكة أو عالم صغير، يحكمها سيد يتمتع بسلطة شبه مطلقة، ويمتلك جميع مقومات الإكتفاء الذاتي.
- ***الأقنان*** "Servage": الملزمون بالعمل في الأرض ، والقنانة هو الموضع الإقتصادي والإجتماعي للفلاح في عصر النظام الإقطاعي.
- ***الطبقة الأرستقراطية*** "aristocrate": تتكون من الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم أنَّهم من الطبقة الإجتماعية التي في قمة النظام الإجتماعي.
- **الدومين:** يخص سيد الإقطاع ويستزرع لحسابه الخاص.

ثانياً: النظام الإقتصادي الإسلامي

يُعتبر النظام الإقتصادي الإسلامي من بين أبرز وأهم القضايا، حيث يشمل النظام الإقتصادي الإسلامي في أسسه كل ما ندت به النظريات والأنظمة البشرية المتطرفة، لكن بشكل وسطي معتد محايد، لا يفرق بين لون ولا جنسية، يراعي كل البشر، بل وكل الكائنات الحية بتقديم تعاليم لكيفية التعامل معها بالرأفة والإحسان، بحيث تصب المنافع كلها في النهاية في مصب الإنسان الإقتصادي الرشيد بالمفهوم الإسلامي وليس بالمفهوم البشري المذهبي المتحيز.

1- **مفهوم النظام الإقتصادي الإسلامي:** يتمثل الإقتصاد الإسلامي في مجموعة الأسس الأساسية الكلية المستنبطة من مصادر الفقه الإسلامي والتي تحكم المعاملات الإقتصادية المختلفة في ظل نظام شامل ومتكامل مع الأنظمة الإسلامية الأخرى بهدف تسيير النشاط الإقتصادي لإشباع الحاجات المادية والروحانية للبشرية بما يحقق لها الحياة الكريمة الطيبة في الدنيا والفوز برضاء

الله في الآخرة[29]، ويُعرف أيضاً بأنَّه" مجموعة الأصول الإقتصادية العامة التي نستخرجها في القرآن والسنة، والبناء الإقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر"، وقد يُعرف بحسب غايته وهدفه ومن ذلك تعريفه بأنَّه "العلم الذي يوجه النشاط الإقتصادي وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه"، ويعرف حسب حقيقته وجهره بأنَّه "مجموعة الأحكام والسياسات الشرعية التي يقوم عليها المال وتصرف الإنسان فيه".[30]

2- <u>خصائص الإقتصاد الإسلامي</u>: تنوعت خصائص الإقتصاد الإسلامي إذْ أنَّ هذا الإقتصاد جزء من كل، أيْ جزء من الشرع الحنيف، ومن ثم تأثر هذا الإقتصاد بالنواحي التعبدية الواردة بالدين كما أنَّ الشرع الإسلامي لم يبن كل التفصيلات الخاصة بالإقتصاد بل أورد المبادئ الكلية وترك التطبيق والتفصيل ليتناسب مع كل وقت ومكان وأنَّ الطابع التعبدي لا يعني إقتصار الشرع على الناحية الروحية بل حمل في طياته بعض النواحي المادية المنظمة، والتي تهدف في النهاية إلى تحقيق صالح الفرد والجماعة، وتتمثل أبرز الخصائص فيما يلي:[31]

- **الطابع التعبدي للإقتصاد الإسلامي:** إنَّ المذهبين الرأسمالي والإشتراكي يقومان على فلسفة مادية بحته، سواء بنظرتهما للنشاط الإقتصادي أمْ للإنسان القائم عليه، وكان من آثار ذلك هدفها يتعلق بالكسب المادي سواء للفرد أو الجماعة وانهما ينظران إلى أنَّ خضوع الفرد للعقيدة يؤدي إلى عرقلة نشاطه وحريته مما يترتب عليه عدّم تواجد الجوانب الروحية والأخلاقية التي تحفز الفرد على واصلة مجهوده من ناحية وفساد الأخلاق والقيم من ناحية أخرى، وما سبق يناقض ما جاءت به الشريعة الإسلامية حيث أنَّ الهدف مما جاءت به الشريعة هو عبادة الله ومراقبته والخوف منه، وأنَّ القاعدة الأساسية لدراسة النظام الإقتصادي عدّم فصله عن العقيدة بوصفها ركيزة السلوك الإنساني في شتى الأمور، بوصفها أيضاً أنَّها جزء من كل متماسك ومتناسق، الأمر الذي إنعكس على النشاط الإقتصادي ذاته الذي يجب أنْ يمارس في دائرة الحلال والحرام، وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "إنَّ الله لا يبل من العمل إلاَّ ما كان خاصاً وإبتغى به وجه الله" وهذا العمل الذي يقصد به وجه الله تعالى والقيام بحق الناس إستجابة لطلبه تعالى ومرضاته كإصلاح الأرض وإعمارها ومنع الفساد فيها يعد عبادة مستمرة وصدقة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ما من مسلم يزرع زرعاً أو غرس غرساً فأكل من إنسان أو طير أو بهيمة إلاَّ كان له به صدقة"، ومصدر إلتزام المسلم بحدود الله راجع لذاته لأنَّه جزء من إيمانه وعقيدته.

- **الإقتصاد الإسلامي يجمع بين الثبات والتطور:** لقد جاء الإسلام بمبادئ وقواعد كلية عامة تنظم المجال الإقتصادي وإنَّه ترك التفصيلات والنواحي العملية لإجتهادات وآراء الفقهاء في ضوء هذه المبادئ والقواعد من خلال ظروف كل مجتمع سواء كانت ظروفها مكانية أو زمانية وأنَّ هذه المبادئ والقواعد الواردة بالقرآن والسنة ثابتة لا تتغير ولا يجوز الخلاف حولها مهما

---

[29] - حسين حسين شحاتة، "***الإقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق***"، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008، ص10.

[30] - عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، "***النظام الإقتصادي في الإسلام***"، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الثانية، الرياض-السعودية، 2006، ص13.

[31] - محمد عبد الله شاهين محمد، "***الإقتصاد الإسلامي المنقذ من الضلال***"، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018، ص:35-39.

تغيرت الظروف وتطورت الأمور لأنها تتعلق بالحاجات الأساسية اللازمة لكل من الفرد والمجتمع، ولتوضيح ذلك ذهب بعض الفقهاء إلى أنَّ مصادر التشريع الإسلامي مرنة فيما لا نص فيه وساير مصالح الناس وتطورهم، فنصوص القرآن فيها، ولا تتطور أحكامها بتطور البيئات وتطور المصالح، أما تشريع الاحكام العملية كالأحكام المدنية الإقتصادية مما تختلف بإختلاف البيئات وتطور المصالح فلم تتعرض نصوص القرآن لها بالتفصيل حيث إقتصرت على الأحكام الرئيسية والمبادئ العامة التي لا خلاف فيها وترك لكل أمة إجتهادها ففي مجال الإقتصاد إقتصرت على بيان حق الفقير وبعض الأمور الأخرى مما يدل على مرونتها، وبناءاً عليه فإنَّ الحكم الإسلامي صالح لكل عصر في حدود تفكيره، محققاً في نفس الوقت للمبادئ التي وضعها أساساً للحضارة الإنسانية لا يحيد عنها،، ولا يجري عن نقيضها حيث لن يتعرض أحد ويقول" إنَّ مراعاة التطور الفكري والعلمي الذي إنتهى الناس إليه والملائمة بينه وبين النظام الإسلامي للحكم فيها ما يخالف هذه المبادئ وما دام النظام نفسه يقوم في حدود هذه المبادئ"، ويضيف الفقهاء الى هذا قولهم أنَّ القواعد العامة الواردة بالقرآن قليلة وأنها تتناول التأصيل إلَّا في أمور محصورة وأنَّه في مجال المبادئ الإقتصادية الواردة لا ترضي عن الفردية المطلقة الواردة بالمذهب الإقتصادي الرأسمالي القائمة على أساس الأنانية الذاتية التي لا حد لها، بل على العكس من ذلك فإنَّ مبادئ القرآن تحث على تضامن الجماعة وتدعو إلى مبادئ الرحمة الإنسانية التي تعبر في الإسلام قاعدة مقررة وأنَّه على الأمة الإسلامية أن تعبر في طريق التطور الطبيعي للحياة الإنسانية، والحقيقة أنَّ الإسلام وضع لنظام الحكم في مجال السياسة والإقتصاد مبادئ عامة وترك التنفيذ لظروف كل مجتمع وفي هذه المبادئ وخاصة المبادئ الإقتصادية مبدأ الشورى حيث وردت آيات من القرآن الكريم تشير له بصفة عامة دون التعرض للتفصيل حيث يقول تعالى حاثاً رسوله صلى الله عليه وسلم على الشورة في سورة آل عمران الآية 159، وسورة الشورى الآية 38، وغيرهم من الآيات التي تدل على المبادئ دون أنْ نشير لكيفية التطبيق حيث تختلف طرائق تحققها بإختلاف الأمم من غير إهمال لمعناها ومن ثم فالإسلام وضع المبادئ العادلة في مجال السياسة والإقتصاد وفي أنَّ الناس سواء وأنَّه يجب تهيئة الفرص لكل القوى لكي تظهر الطاقات المختلفة المتفاوتة وتوسد كل طائفة ما تهيئه له طاقتها بحسب ظروف الزمان والمكان ومادامت تحقق في النهاية الصالح العام.

- **الإقتصاد الإسلامي يجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية:** إنَّ النشاط الإقتصادي في المذاهب الوضعية (الرأسمالي والإشتراكي) يقتصر على تحقيق المصالح المادية وهذه المصالح تسعى لربح الأفراد في المذهب الرأسمالي وتمثل إشباع الحاجات العامة وتحقيق الرخاء المادي في المذهب الإشتراكي ولأنَّ هذه الأهداف مادية في ذاتها فهي مهددة بالفشل أو الصراع بين الأفراد وها هو الإقتصاد في الدول الإشتراكية مثل روسيا قد فشل وإعترته النكبات والأزمات وبالنسبة للدول الرأسمالية فإنَّ الصراع فيما بينها وبين الدول الأخرى على أشده، وعلى النقيض من ذلك فإنَّ النشاط الإنساني في النظام الإسلامي يجمع بين المصلحة المادية والطابع الديني، وهذه المصلحة المادية في الشرع الحنيف ليست مطلوبة لذاته وإنَّما هي وسيلة لتحقيق صالح

البشر وإعمار الأرض ومن ثم تحقيق شرع الله والجزاء عنه في الآخرة، وهذا وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنَّ معنى الوسطية في الإسلام عند المفسرين هي وسط بين الروحانية والمادية أيْ أنَّها لم تهمل الروح وتهذيب النفس وتربية الوجدان وهي تنظر إلى الأمور المادية، فهي نظام مثالي، لأنَّها تجمع بين المادة والروح.

- **الإقتصاد الإسلامي يجمع بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة:** يهتم المذهب الرأسمالي بمصالح الفرد ويقدمه على صالح الجماعة وعلى العكس منه فإنَّ المذهب الإشتراكي يهدف لصالح الجماعة وقد إنعكس ذلك على النشاط الإقتصادي حيث يؤمن المذهب الأول بمبادئ الحرية الفردية الكاملة ونظام السوق وحق الملكية المطلقة وأنَّه يجب على الدول أنْ لا تتدخل في النشاط الإقتصادي وتبقى على حيادها بين الأفراد ويفسرون ذلك بأنَّ تدخلها يعوق المجرى الطبيعي المقيد للفرد والمجتمع وقد ظلت هذه الفلسفة مسيطرة على الفكر الرأسمالي حتى ظهرت عيوب مبادئه، وهو الأمر الذي وجه أصحاب المذهب الإشتراكي إلى الأخذ بمبادئ ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وتحديد الأجور وإتباع سياسة التخطيط المركزي، ومع مرور السنين رأينا إنهيار النظام الإقتصادي الروسي كأحد النماذج التي تطبق مبادئ المذهب الإشتراكي، وفي ذات الوقت هناك الصراع القائم بين الدول الرأسمالية والذي حولوا إنهائه بإتفاقيات التجارة الدولية (GAAT)، أمَّا الشرع الإسلامي فهو الوسط في كل ذلك حيث راعى ذاتية الفرد وكيان الجماعة لا من الناحية المادية فقط بل النواحي الإنسانية المختلفة حيث لم ينكر حق الإنسان في التملك وحمايته بشرط عدم إضراره بالجماعة وحيث رتب الإسلام على أصحابها حقوق كالزكاة، وهذا الإشتراك في مال الأغنياء في صورة تعبدية مثله كمثل باقي الفروض كالصلاة والصوم.

3- <u>مصادر الإقتصاد الإسلامي</u>: يستمد النظام الإقتصادي الإسلامي قواعد من مصادر الدين الإسلامي وهي:[32]

- **القرآن الكريم:** قد وردت مئات الآيات التي تبين هذه الأحكام المتعلقة بالزكاة والصدقات والنفقة وإباحة البيع والإجارة والرهن والكفالة والوصية وتقسيم الإرث، والحث على توثيق الديون بالكتابة والإشهاد والوجوب بالوفاء بالعهود والعقود وحفظ الامانات ووجب الإهتمام بأموال اليتامى وتحريم الربا والميسر وأكل أموال الناس بالباطل من رشوة وغش وغيرها.
- **السنة المطهرة:** توضيح المجمل وتفصيل العام وتقييد المطلق، كالأمر بالزكاة مثلاً لم تحدد أنصبتها وشروطها ومقاديرها وهنا يأتي دور السنة، كما امر سبحانه وتعالى بطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله سورة النساء الآية59.
- **الإجماع:** تعني إتفاق المجتهدين من أمَّة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بعد عصر النبوة على حكم شرعي، ومن الأمثلة عليه في الجانب الإقتصادي إجماع الصحابة على قتال مانعي الزكاة، وإجماع العلماء المعاصرين على أنَّ الفائدة التي تعطى أو تؤخذ على ما يسمى بالقروض الشخصية في البنوك من الربا المحرم.

[32] - عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، ، ***مرجع سبق ذكره***، ص:18-22.

- **القياس:** هو إلحاق فرع بالأصل في الحكم لجامع بينهما، ومن أمثلة في الجانب الإقتصادي قياس الأوراق النقدية المتداولة الآن – كالريالات والجنيهات.. على العملة النقدية التي وجدت في وقت الرسول صلى الله عليه وسلم وهي الدينار الذهبي والدرهم الفضي وذلك بجامع أن العلة واحدة وهي الثمينة، ومن ثم يأخذ الفرع المقيس أحكام الأصل المقيس عليه في وجوب الزكاة فيه، وكذا إشتراط التماثل والتقابض في صرف الجنس بجنسه (الريالات بالريالات) وإشتراط التقابض في صرف الجنس بغير جنسه (كالريالات بدولارات).
- **المصلحة المرسلة:** وهناك ثلاثة أقسام: مصلحة معتبرة كالمصلحة المتحققة من البيع لحصول الناس على احتياجاتهم وهذه اعتبرها الشارع فأجاز البيع لأجلها، ومصلحة ملغاة وهي التي دل الدليل الشرعي على إلغائها وعدم إعتبارها ومن ذلك حرمة الميسر (القمار) قال تعالى سورة البقرة الآية 219، مصلحة مرسلة أي مطلقة لم ينص الدليل الشرعي على إعتبارها أو إلغائها، وإنَّما ترك الأمر فيها حسب الأوضاع والأحوال والتي قد تختلف من زمان أو مكان إلى آخر، مثل الالتزام بالتسجيل في السجلات التجارية.
- **سد الذرائع:** يقصد بها منع الوسائل المباحة التي تؤدي إلى مفاسد، ومن أمثلة ذلك في الجانب الإقتصادي المعاصر حرمة تأجير المحلات لمن يستخدمها في أمر محرم كالربا أو القمار، أو بيع الخمور ونحوها، أو بيع المعازف والأغاني.
- **العرف:** هو كل ما تعارف عليه الناس وألفوه حتى أصبح شائعاً في مجرى حياتهم، ومن أمثلة على الأخذ بالعرف في الجانب الإقتصادي نفقة الزوج على زوجته وأبنائه حيث يرجع في تحديد مقدارها إلى العرف، قال تعالى سورة البقرة الآية 233.

4- <u>أسس الإقتصاد الإسلامي</u>: يقصد بالأسس أنَّها مجموعة الأحكام والمبادئ المستنبطة من القواعد الفقهية الكلية ذات العلاقة بالمعاملات الإقتصادية، وتتسم هذه الأسس بالثبات والصلاحية للتطبيق في كل زمان ومكان وتعتبر المرجعية الإسلامية للنظام الإقتصادي الإسلامي، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:[33]

- تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية من ممارسة المعاملات الإقتصادية، وهي حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ المال، وتحريم أي معاملة تؤدي إلى الإضرار بهذه المقاصد؛
- عدّم الفصل بين العبادات والمعاملات عن ممارسة النشاط الإقتصادي، وتعتبر المعاملات عبادة متى كانت وفقاً لشرع الله، والحافز والباعث على ذلك مرضاة الله عز وجل، وتحقيق البركة في الأرزاق، ومن أهم هذه القيم التعبدية ذات الأثر الإقتصادي التقوى والخشية من الله في كل المعاملات، والإخلاص في العمل والتعامل، والإيمان بأنَّ الرزق من عند الله سبحانه وتعالى وعلى الإنسان أنْ يأخذ بالأسباب الذاتية التي تضبط السلوك والإيمان بالمحاسبة الأخروية أمام الله؛
- إيتاء فريضة الزكاة، الركن الثالث من أركان الإسلام، وهي ركن من أركان النظام الإقتصادي الإسلامي، وهي من أهم أدوات تنمية المال وإعمار الأرض؛

[33] - حسين حسين شحاتة ، مرجع سبق ذكره، ص:11-13.

- حماية المال وتنميته وفق الضوابط والصيغ المشروعة، ولا يجوز الإعتداء على أموال الناس، ولا تؤخذ منهم إلاَّ بالحق في ضوء الضوابط الشرعية، وأساس ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "كُلْ المسلم على المسلم حرام دَمُه وعرْضُه ومَالُه" راوه مسلم؛
- إنَّ الله قد خلق من الأرزاق ما يكفل حياة كريمة للمخلوقات، وعلى الإنسان أن يسعى في الحصول على الرزق الطيب، طبقاً للأولويات الإسلامية وهي الضروريات والحاجيات والإدخار لوقت الحاجة؛
- إنَّ العمل الصالح المتقن وسيلة الكسب المادي والذي غايته التقوية على عبادة الله، فالمادة وسيلة لبناء الجسد، والعبادة وسيلة لتغذية الروح، ويلزم على الفرد أنْ يوازن بينهما بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر؛
- إنَّ المعاملات الإقتصادية هي علاقات تعاقدية تخضع لشروط العقد وأحكامه بصفة عامة والبيوع بصفة خاصة، ومن ثم يجب توثيقها بالكتابة والتسجيل أو غيرهما، ولقد أشار إلى ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى سورة البقرة الآية282؛
- حماية الملكية الفردية المكونة بالحق والمقيدة بعدم الإعتداء على حقوق الآخرين، وأدائها لحقوق المجتمع والغير بالقسط وهي أساس التملك، ويجوز أن يكون بجانبها الملكية العامة والملكية التعاونية ليقوما بدورهما في التنمية الشاملة في المجالات التي يحجم عنها الأفراد؛
- عدَّم الفصل بين الأخلاق والمعاملات الإقتصادية، وأول قيمة أخلاقية في المعاملات الإقتصادية هي تحري الحلال.

5- <u>توزيع الدخل في الإقتصاد الإسلامي</u>: لا يَعتبر النظام الإقتصادي الإسلامي التفاوت في الدخل أمر يخل بالعدالة الإجتماعية مادام ذلك التفاوت يحقق حد الكفاية، فالإسلام يحث على زيادة الإنتاج لكنه يحرص أيضاً على العدالة في التوزيع، ويرى النظام الإقتصادي الإسلامي أنَّ التوزيع العادل يتم على أساس العناصر التالية:[34]

- **العمل:** يكلف الفرد المسلم بالعمل تكليفاً وشرعاً وصاحب المال مجبر على توظيف رأسماله في الإنتاج إذْ لا يجوز إكتنازه وتؤخذ منه الزكاة، ومنه تعمل الدولة والأفراد في النظام الإقتصاد الإسلامي على تحقيق ما يلي:
  - تساوي الأفراد في حدي الكفاف والكفاية، وتفاوتهم بعد حد الكفاية تفاوت غير مطلق لأنَّه إنْ كان التفاوت جائزاً بسبب تفاوت قدرات الأفراد إلاَّ أنَّه ليس مطلق بل منضبطاً بالقدر الذي لا يسمح للسفيه بتبذير الأموال؛
  - إعطاء فرصة عمل للقادر عليه من خلال تزويده برأسمال ليبدأ مشروعاً معيناً، ومن هنا فإنَّ إحدى الوظائف الأساسية للزكاة هي تمكين الفقراء من إغناء أنفسهم بأنفسهم بحيث يكون له مصدر دخل يغنيه عن طلب المساعدة من غيره. الحياة الكريمة حتى لغير المسلمين فقد أمر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصرف مبلغ من بيت مال المسلمين لسيخ من أهل الذمة يسأل عن أبواب الناس فقال "ما أنصفناك إذا كنا قد أخذنا منك الجزية في شبابك ثم

[34] - عويسي أمين، "***النظام الإقتصادي والثقافة الإجتماعية***"، دار إحياء للنشر الرقمي، ص:139-141.

ضيعناك في كبرك"، المصاب بالضرر يعطى حسب حاجته وبالمقدار الذي يفرح ضائقته فتخلق الثقة والطمأنينة مما يحضر الأفراد على العمل ومن ثم الإنتاج.

- **الحاجة:** يستند النظام الإقتصاد الإسلامي في تقدير الحاجة على أساس حد الكفاية، والذي يتناسب مع العمل والموقع السياسي والإداري والعلمي والإجتماعي للفرد، كما نجد عاملين أساسين يتحكمان في ذلك هما العمل والموقع الإجتماعي، ويتحقق حد الكفاية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي والذي يقوم بعملية التنظيم هو بيت المال الذي يجمع الموارد ويتحكم بالإنفاق.

- **الملكية:** إنَّ حسر النظام الإقتصادي الإسلامي إستغلال الموارد في الإنتاج النافع حقاً والذي يوصف بالحلال، فالعملية الإنتاجية في الإسلام لابد أنْ تكون متكاملة ذاتياً من حيث الشكل والمضمون، أيْ أنْ يقع الشيء في دائرة الحلال وأنْ تكون وسيلة جمع عناصر الإنتاج (كالتمويل) منسجمة مع تعليمات النظام الإقتصادي الإسلامي، وتراعي مبدأ المنفعة الإجتماعية كمقياس رئيسي يخضع له الإنتاج ومنه الملكية، بالإضافة إلى أنَّ إيجاد توازن بين الحق الفردي والحق الإجتماعي العام يعد أسمى أهداف الإقتصاد الإسلامي، ونخلص إلى أنَّ الفكر الإقتصادي الإسلامي يقر التفاوت تبعاً لإختلاف المواهب والقدرات لكنه لا يقبل الإستغلال والسيطرة والفجوات الكبيرة سواء بين الأفراد أو بين الدول، ولا يفوتنا أيضاً في آخر هذه النقطة الإشارة إلى إعتماد النظام الإقتصادي الإسلامي على الزكاة في توزيع الدخل فهي تعتبر الأداة والوسيلة الرئيسية في عملية توزيع الدخل على إعتبارها إلتزام نقدي أو عيني يؤخذ من ذوي الفائض ليرد إلى ذوي الحاجة حسب ترتيب وتنظيم شرعي إسلامي، بهذا نجد أنَّ الدخل أخذ نصيب الأسد في النظام الإقتصادي الإسلامي وذلك للأهمية التي يراها فيه هذا الأخير وفي قدرة هذا المتغير (توزيع الدخل) في لعب دور مهم في تحقيق الإستقرار على المستوى الإجتماعي ومنه الإقتصادي.

6- <u>النقود في المنظور الإقتصاد الإسلامي</u>: تعرض كثيراً من فقهاء الأمة الإسلامية ومؤرخيها إلى تحليل النقود بإعتبارها ظاهرة إجتماعية مرتبطة بالحياة الإقتصادية التي هي بطبيعتها نشاط إجتماعي إنساني، بل منهم من تفرغ لعملية تحليلها ومتابعة تطورها على غرار المقريزي في رسالته حول "شذوذ العقود في ذكر النقود" أو كذا أبو حامد الغزالي، وإبن خلدون وغيرهم، ومنه رؤية النظام الإقتصادي الإسلامي للنقود، كما يعرفها إبن تيمية في مصنفاته فأشار مبيناً "وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبيعي ولا شرعي بل مرجعه إلى العادة والإصلاح" وذلك لأنَّه في الأصل لا يتعلق بالمقصود به بل الغرض أنْ يكون معيار لما يتعاملون به (مقياس للقيم)، والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها ولهذا كانت أثماناً بخلاف سائر الأموال، فإنَّ المقصود الإنتفاع بها نفسها، فلهذا كانت مقدرة بالأموال الطبيعية أو الشرعية والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها.

- **نشأة النقود وتطورها في البلاد الإسلامية:** إنقسم تطور النقود في العالم الإسلامي إلى خمسة مراحل وهي:[35]

- **النقود في الجزيرة العربية قبل الإسلام:** تداول العرب قبل الإسلام وحدتين أساسيتين هما الدينار الذهبي والدرهم الفضي، وكلاهما يساوي مثقال من صنفه وما ميزها عدم سكها داخلياً بل ترد من الدول القوية المجاورة حيث مصدر الدينار الذهبي من قيصرية الروم بينما يأتي الدرهم الفضي من البلاد الفارسية- الكسروية- وبالتالي يعتبر الدينار والدرهم من أهم العملات المتداولة.
- **النقود في العصر الراشدي:** أقر نبي الأمة صلى الله عليه وسلم التعامل بالنقود الموجودة في الجزيرة العربية، ثم أتى التغير في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السنة الثامنة للهجرة حيث أضاف عدة كلمات على الدرهم الفارسي فأصبحت تلك الدراهم تبرز الشعار والطابع الإسلامي وتبعه في ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه فأضاف بعض النقوش على تلك الدراهم.
- **النقود في العصر الأموي والعباسي والعثماني (القرن 7-القرن18 للميلاد):** إتسع إستعمال النقود المنقوشة بالكلمات الإسلامية إتساع العالم الإسلامي مع الفتوحات، وإزداد إهتمام الخلفاء بتميز النقود الإسلامية عن نظيرتها ففي سنة 76 من الهجرة في عهد الخليفة "عبد المالك بن مروان" ضرب الدينار والدراهم المعربة، وضبط وزن الدرهم الشرعي، ثم تلى ذلك التوسع إنقسام فلما إتسعت رقعة العالم الإسلامي وخاصة في عصر الدولة العثمانية بدأت مختلف الأقطار تضرب عملتها الخاصة حتى وإنْ ميزها الطابع الإسلامي ما فتح المجال للبروز عدة ظواهر على غرار ظهور النقود المغشوشة وهو ما مهد لصدور عدة دراسات وتحاليل عن النقود خصوصاً ما تعلق بنظرية النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة.
- **مرحلة الإستعمار الغربي للعالم الإسلامي:** سيطرت نقود الدول المستعمرة فحلت محل النقود المحلية طيلة فترة الإستعمار، وعلى جميع أطراف العالم الإستعماري، فكان الفرنك الفرنسي العملة الرئيسية في الدول المستعمرة من طرف الفرنسيين والإسترليني فيما يخص الإحتلال البريطاني.
- **نقود الدول الإسلامية المستقلة حديثاً:** إستقلت النقود في الدول الإسلامية مع إستقلال هذه الأخيرة شكلاً، فتم إستصدار عملة خاصة من طرف كل دولة مستقلة لكن بالنسبة للقيمة فإرتبطت هذه الأخيرة وضلت تحت تبعية النقود الغربية وهو ما خلف عدة مشاكل وأزمات على مستوى الدول العربية.

الشكل رقم (02) يبين النقود في العصر الأموي والعباسي والعثماني

دينار أموي يعود إلى سنة 695م، في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، وهو أو من أمر بسك الدنانير باللغة العربية، ويظهر رسم له على العملة.

[35] - عويسي أمين، مرجع سبق ذكره، ص :141-144.

دينار هارون الرشيد في عهد الدولة العباسية، وضرب أول دينار في الخلافة سنة (749م)	
قرش العثماني والليرة الذهبية: في عهد السلطان سليمان الثاني، ومن ثم أستخدمت الليرة الذهبية حتى تأسيس الجمهورية التركية عام 1923م	

7- **الفروق الأساسية بين الإقتصاد الإسلامي والنظم الإقتصادية الوضعية:** هناك فروقاً جوهرية أساسية بين النظام الإقتصادي الإسلامي وبين النظم الإقتصادية الوضعية (رأسمالية، إشتراكية، مختلطة) نلخصها كالآتي:[36]

-**الفروق من حيث الأهداف والمقاصد:** يتمثل مقصد النظام الإقتصادي الإسلامي في إشباع الحاجيات الأصلية للإنسان وتوفير حد الكفاية الكريم ليحيا الناس حياة طيبة رغدة وليعينهم على تعمير الأرض وعبادة الله عز وجل، وبذلك فهو يهدف إلى تحقيق الإشباع المادي والروحي للإنسان وأساس ذلك قول الله عز وجل سورة هود الآية61، وقوله كذلك: "وما خَلقت الجن والإنس إلاَّ ليعبدون" سورة الذاريات الآية 56. أما مقاصد النظم الإقتصادية الوضعية فهي تحقيق إشباع مادي ممكن وتكوين الثروات بدون إعتبار إلى الإشباع الروحي.

-**الفروق من حيث القيم والأخلاق:** يقوم النظام الإقتصادي الإسلامي على منهج إيماني أخلاقي مبعثه تحقيق رضا الله عز وجل وعبادته والإيمان بأنَّ العمل ومنه المعاملات الإقتصادية عبادة، وأساس ذلك قول الله عز وجل: سورة النحل الآية114، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم{ طلب الحلال فريضة بعد الفريضة} رواه الطبراني عن إبن عباس، أما النظم الإقتصادية الوضعية فهي تقوم على منهج الفصل بين الدين وحلبة الحياة، فلا دخل للعقيدة والأخلاق بالإقتصاد، ومن المفاهيم التي يلزمون بها أنفسهم "الدين لله والوطن للجميع، دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، كما يقولون "الغاية تبرر الوسيلة"، هذه المفاهيم وغيرها مرفوضة تماماً في الفكر الإقتصادي الإسلامي.

-**الفروق من حيث المرجعية والمصادر:** يضبط النظام الإقتصادي الإسلامي مجموعة من الأحكام والمبادئ (الأصول والأسس) المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية: القرآن والسنة وإجتهاد الفقهاء ونحو ذلك، كما أنَّه لا يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية بل يعمل على تحقيقها وهي حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال، وتتسم أسس وضوابط الإقتصاد الإسلامي بالثبات والعالمية والواقعية، وتأتي المرونة في التفاصيل والإجراءات والأساليب والأدوات والوسائل، بينما يحكم النظم الإقتصادية الوضعية مجموعة من المبادئ والأسس من

[36] - حسين حسين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص:14-18.

إستنباط وإستقراء البشر الذي يصيب ويخطئ، كما تتأثر هذه المبادئ بالأيديولوجية التي تنتهجها الحكومات سواء كانت حرة بورجوازية أو شيوعية أو إشتراكية أو تعاونية، وعلى ذلك فهي غير ثابتة ومستقرة، بل دائمة التبديل والتغير، وتتصف بالتضاد والنقص والإنقراض.

- **الفروق من حيث الأساليب والوسائل:** يستخدم فقهاء ومطبقوا أسس الإقتصاد الإسلامي مجموعة من الأساليب والوسائل التي تحقق المقاصد والغايات شريطة أنْ تكون مشروعة، وعليهم أنْ يأخذوا بأحدث أساليب التقنية الحديثة، فالحكمة ضالة المسلم أينما وجدها فهو أحق الناس بها، ويحكم ذلك القاعدة الشرعية، مشروعية الغاية ومشروعية الوسيلة، وأحياناً نجد بين بعض الأساليب والوسائل الإقتصادية التي تستخدم في النظم الإقتصادية الإسلامية والرأسمالية والإشتراكية، لأنَّ ذلك من الأمور التجريدية، والفارق الأساسي في هذا الأمر هو أنَّ الإسلام يركز على مشروعية الغاية ومشروعية الأساليب والوسائل، بينما لا يعتد بذلك في النظم الإقتصادية الوضعية.

-**الفروق من حيث الفرائض والواجبات:** يقوم النظام الإقتصادي الإسلامي على مجموعة من الفرائض المالية منها فريضة الزكاة والميراث وفقاً لحدود الله، وكذلك على مجموعة من الواجبات والمندوبات مثل الصدقات والكفارات والنذور والوقف والوصايا...وما في حكم ذلك، كما يوجد نظام التكافل لتحقيق التنمية والضمان الإجتماعي، بينما تختلف هده في النظام الإشتراكي عنه في النظام الرأسمالي وكلاهما يختلف من مكان إلى مكان، فعلى سبيل المثال تأخذ هذه النظم الوضعية بنظام الفائدة ونظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهذه الأمور تسبب خللاً في المعاملات الإقتصادية، وتقود إلى تكدس الأموال في يد حفنة من الناس ليسيطروا على مقادير الآخرين ولقد إنتُقدت هذه النظم في الوقت المعاصر إنتقاداً شديداً من بعض علماء وكتاب النظم الإقتصادية الوضعية.

-**الفروق من حيث ضوابط ونظام السوق:** يعمل النظام الإقتصادي الإسلامي في ظل سوق حرة طاهرة نظيفة خالية من الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والإحتكار والإستغلال والمنابذة وكل صور البيوع التي تؤدي إلى أكل الأموال الناس بالباطل، ويضبط إلتزام المتعاملين بذلك بالوازع الديني والنفسي والرقابة الإجتماعية والحكومية، ويجوز للدولة التدخل في السوق إذا ما حدث خلل يترتب عليه ضرر للأفراد والمجتمع، بينما يعمل النظام الإشتراكي في ظل سوق مخططة من حيث تكاليف الإنتاج التي تحدد عرض المنتجات، ومن حيث الأسعار، فلا توجد فردية للإنتاج أو التسعير..، وفي هذا قتل للحوافز البشرية على الإبداع والإبتكار، بينما يعمل النظام الرأسمالي في ظل سوق حرة مطلقة بدون ضوابط عقدية وأخلاقية وإنسانية، مما يؤدي إلى تكوين التكتلات والإحتكارات والإستغلال، وهذا هو الواقع في الدول الرأسمالية والتي بدأت تأخذ بمبدأ تدخل الدولة للحد من التكتلات والإحتكارات.

-**الفروق من حيث الملكية:** الأصل في النظام الإسلامي المحافظة على الملكية الخاصة، وتكون مسؤولية الدولة حمايتهما وتهيئة المناخ للنماء والتطوير، ويلتزم الفرد بسداد ما عليهم من حقوق على هذه الملكية ثمل الزكاة والصدقات والجزية والخراج...، وكذلك من حق الدولة أن تفرض

على أموال الأغنياء ضرائب في حالة الضرورة إذا لم تكف الإيرادات، كما توجد الملكية العامة بضوابط ولتحقيق مقاصد معينة لا يمكن للقطاع الخاص الوفاء بها مثل المنافع العامة كما يجوز للدولة أنْ تأخذ ملكية خاصة لمنفعة عامة عند الضرورة مع أداء التعويض العدل، اما في ظل النظام الرأسمالي فإنَّ الأصل الملكية الخاصة وتكون الملكية العامة في أضيق الحدود وتتمثل حقوق الدولة على أساس الملكية الخاصة في الضرائب والرسوم المختلفة والتي عادة ما تكون مرتفعة والمفهوم السائد للحرية المطلقة في أداء الأنشطة الإقتصادية هو "دعه يعمل، دعه يمر"، وفي ظل النظام الإقتصادي الإشتراكي فإنَّ الأصل الملكية العامة لعوامل الإنتاج في ظل إطار مخطط تخطيطاً مركزياً، وعادة ما تكون الضرائب قليلة ومنخفضة، ويؤدي إلى إلغاء الملكية الخاصة أو تحديدها إلى الفتور في العمل والإنتاج وقتل الحافز الذاتي، مما يعني أنَّ الملكية في النظام الإقتصادي الإسلامي في وضع وسط معتدل ومنضبط بين النظامين الآخرين.

خلاصة المتعلقة بالنظام الإقتصادي الإسلامي: في الإسلام نظام إقتصادي نابع من طبيعة الإنسان ومعبر عن فطرته يجمع بين الأبعاد النفسية والدينية والإجتماعية والأخلاقية، ونجد في القرآن الكريم ما يعبر عن الحياة الإقتصادية خاصة في سورة يوسف، يجمع الإقتصاد الإسلامي بين الأصالة والمعاصرة وبين الثبات والمرونة لأنَّه يقوم على الثوابت ذات المرجعية الإسلامية، وكما يراعي الأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات بصفة خاصة، كل هذا من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات الإنسان الروحية والمادية ليعينه على عمارة الأرض وعبادة الله عز وجل، ولا يفصل بين العبادات والمعاملات، إقرار الملكية الخاصة ولكن بعد تكييفها لتصبح استخلافاً، فهي ملكية خاصة ذات طابع إجتماعي (فيها حق للمجتمع)، حتى أنَّ مالك الخاص تخرج عنه نسبة معينة (الزكاة) ...، ويتم إعتماد نظام السوق المنضبط بضوابط شرعية (لا إحتكار ولا تدليس ولا غش ولا ربا، ولا إكتناز للمال، ولا غبن ، ولا إكراه ...)، ودور الدولة الهام في الحياة الإقتصادية، فالدولة ليست حيادية، كما أنَّها ليست متدخلة بكل شيء تترك المجال لمالكي عناصر الإنتاج (المكلية الفردية) لأن ينتجوا ما يشاؤون (في دائرة المباحات) وبما يحقق لهم الربحية، لأنَّ المكلية الخاصة تشكل الحافز (الدافع) لتحقيق الربح، وتترك تسعير السلع والخدمات المنتجة لآلية السوق (العرض والطلب) ولكن ضمن الضوابط والحدود الشرعية، إذا ما حصل خلل في الإنتاج (عدم كفاية الانتاج) أو (إنتاج سلع غير المباحات) أو أصبح هناك خللاً في التسعير (كما في الإحتكار)، أو أن هناك تلاعباً في السوق (الغش، تلقي الركبان، بيع الحاضر للباد ...) تتدخل الدولة من خلال جهـــــاز الحســـــبة لتصويب الخلل في السوق، وإعادة الأمور إلى نصابها، أيضاً تقوم الدولة بإستكمال النقص في الإنتاج في حال لم يقم القطاع الخاص بإنتاجه (لتدني الربحية، أو إحتياج المشروعات لرؤوس أموال كبيرة، أو تأخر العائد زمنياً، أو المشروعات والسلع العامة كالطرقات والجسور والأنفاق ... وغيرها).

المصطلحات الجديدة المساعد لفهم النظام الإقتصادي الإسلامي:

-***القرض الحسن:*** مصدقاً لقوله تعالى﴿ مَنْ ذَا الْذي يَقْرضْ الله قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعفْهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثيرَة﴾

➢ **أسئلة متعلقة بالمحور الثالث:**

1- ماهي عناصر الإنتاج في النظام الإقتصادي الإسلامي؟ وما هي ضوابطه الشرعية؟
2- كيف ينظر الإقتصاد الإسلامي إلى المشكلات الإقتصادية العالمية؟ وما هو منج الاقتصاد الاسلامي الذي يعالج هذه المشكلات؟
3- بما تميز القطاع الزراعي والري وصيغ التمويل وأهم المنتجات الزراعية في العصور الإسلامية الوسطى؟

❖ **تمهيد المحور الرابع:**

إنَّ سير الحياة الإقتصادية في دولة ما يرتكز على النظام الإقتصادي الذي يحمل مجموعة من العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل بين الحاجات البشرية والموارد بشتى انواعها، وعليه فالدول التي تتبنى النظام الرأسمالي تعمل على تقديس الحرية وذلك من خلال منح للفرد الحرية في إستغلال عوامل الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن، كل هذا على أساس تشكيل شركات رأسمالية بإمتلاك رؤوس أموال والموارد الأولية وعناصر الإنتاج بدون التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي (السوق الحر)، أمَّا بالنسبة للدول التي تتبنى النظام الإشتراكي فتعمل على الملكية الجماعية لعوامل الإنتاج والتخطيط الشامل والتوزيع العادل للدخل القومي لأنَّه نظام يتميز بتمليك الدولة للأموال خاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع، إلاَّ انَّه هناك بعض الدول تتبنى النظام المختلط (الإشتراكي-الرأسمالي) لأنَّ تنظيمها الإقتصادي يجمع بين خصائص النظامين على غرار السويد وألمانيا النرويج، الدنمارك، فرنسا، بمعنى أنَّه يجمع بين الحرية والتوجيه.

المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية في العصر الحديث

شهد العصر الحديث عدَّة تطورات وتغيرات في البنيات الإجتماعية والسياسية من جهة والتحولات في الأنظمة الإقتصادية من جهة أخرى، والإنغلاق والتخلف الذي ساد في أوروبا طيلة العصور الوسطى كان لزاماً عليها أن تنتهج أنظمة إقتصادية جديدة نستعرضها فيما يلي:

أولاً: النظام الإقتصادي الرأسمالي

نشأ النظام الإقتصادي الرأسمالي على إنقاض النظام الإقطاعي وكان من أهم العوامل الثورة الصناعية التي بدأت في فرنسا وتلتها عدَّة ثورات في عدَّة بلدان أخرى، والثورة السياسية التي بدأت في المملكة المتحدة، وتضخم الثروات بشكل غير مسبوق، وظهور المنشآت والمصانع الكبيرة التي بدأت بالصناعات النسيجية.

1- <u>مفهوم النظام الإقتصادي الرأسمالي</u>: يقوم النظام الرأسمالي على أساس الملكية الخاصة وفي ظل هذا النظام تكون السلع والخدمات مملوكة لمواطنين أفراد، أو مجموعات من هؤلاء المواطنين، وفي النظام الرأسمالي الخالص لا تقتصر ملكية المواطنين على البيت والسيارة بل تشمل كل جرار وفدان زراعي وخط إنتاج، وأحياناً يكون هؤلاء المواطنين منظمين في مجموعات، ومالك السلعة هو الشخص الذي يملك السلطة القانونية للبت في كيفية إستخدام هذه السلعة، لذلك عندما يكتشف رجل ثمرة جوز في ظل النظام الرأسمالي، لا يكون مسموحاً له قانونياً بإستهلاكها ما لم يكن يملكها، أو ما لم يتلق إذناً بذلك من المالك، ويرى "لودفيدج قون ميزس" في كتابه البيروقراطية بأنَّ الرؤساء الفليون في ظل النظام الرأسمالي هم المستهلكون فهم من خلال شرائهم وإحجامهم عن الشراء الذين يحددون من ينبغي له إمتلاك رأس المال وإدارة المصانع، وهم الذين يحددون ما ينبغي إنتاجه من السلع، وبأيْ كمية وجودة، وعلى ذلك فسلوكياتهم إما أنْ تؤدي إلى تحقيق المستثمرين أرباحاً أو تكبدهم خسائر، هم من يجعلون من الفقير ثرياً ومن الثري فقيراً، وبالتالي ليسوا برؤساء طيعين بل تملؤهم الأهواء والنزوات، فهم متقلبو المزاج ولا يمكن التنبؤ بأفعالهم ولا يعبثون مثقال ذرة بأي فضل سابق،[37] ويُعرف بأنَّه " نظام إجتماعي الأبعاد إقتصادي الملامح، قام هذا النظام على أنقاض الأنظمة الإقطاعية التي سادت في العصور الوسطى، والتي كان يسيطر فيما مالك الأرض على الأرض ومن عليها من البشر وما عليها من الحيوانات والمعدات والأدوات الزراعية، ويقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإحتكارها بما فيها جهد العامليين مقابل القليل الذي يعطيه لهم والذي لا يتناسب مع ما يقدمونه"،[38] وعرفها بأنَّها "نظام ثقافي متأصل في الممارسات الإقتصادية التي تتمحور حول رغبة المستثمر الخاص الملحة في جني الربح، وتعزيز الربح من خلال كفاءة الإنتاج مثلما يفعل تقسيم العمل وإقتصاديات الحجم الكبير، والتخصص، وإتساع سوق السلع، وفوق ذلك كله الإبتكار"،[39]

2- <u>رواد النظام الإقتصادي الرأسمالي</u>: كما يلي:

الجدول رقم (01) يبين رواد الرأسمالية

آدم سميث "Adam Smith": (1723-1790) ولد في أسكتلندا، ودرس الفلسفة، وأصدر كتاب بحث في طبيعة وأسباب ثورة الأمم عام 1776.	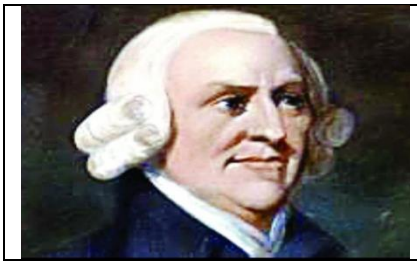

[37] -روبرت ميرفي، ترجمة رحاب صلاح الدين، "***دروس مبسطة في الإقتصاد***"، مؤسسة هنداوي للنشر، المملكة المتحدة، 2017، ص:71-177.

[38] - عامر محمد سعيد طوقان، "***النظام الإقتصادي الإسلامي بين النظرية والتطبيق***"، دار البيروني للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص23.

[39] - جويس أبلبي، ترجمة رحاب صلاح الدين، "***الرأسمالية – ثورة لا تهدأ***-"، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص33.

دافيد ريكاردو "David Ricardo": خبير إقتصادي (1772-1823) صاحب نظرية قانون تناقص الغلة.	
جون لوك "John Locke": (1632-1704) صاحب صياغة النظرية الطبيعية الحرة	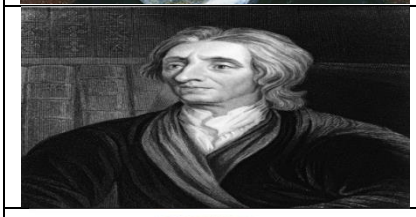
فرنسوا كيناي "François Quesnay": (1694-1774) ولد بفرنسا ومؤسس المذهب الطبيعي.	

3- <u>أهداف النظام الإقتصادي الرأسمالي</u>: يهدف النظام الرأسمالي إلى تحقيق مجموعة من النقاط أبرزها:[40]

- يهدف إلى تحقيق المؤسسة القانونية للملكية الخاصة في كل من سلع الإنتاج والإستهلاك ورأسمال النقدي ويترتب على ذلك لامركزية في سلطة إتخاذ القرارات الإنتاجية والإستهلاكية؛
- الهدف تحقيق المشروع الخاص، أيْ إدارة الإنتاج من قبل مشاريع مملوكة ملكية خاصة بهدف الحصول على دخل بشكل أرباح بسبب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛
- التحكم في النشاط الإقتصادي عن طريق جهاز الأسعار، حيث توفر العلاقات السعرية مؤشرات لتوجيه الإنتاج نحو السلع المطلوبة والإختيار بين الفنون الإنتاجية البديلة، وتوزيع الناتج الكلي بين أفراد المجتمع؛
- تحقيق المنافسة بين المشاريع الإنتاجية في بيع منتجاتها بسعر تنافسي يكفل لها نصيباً من السوق بسبب كفاءتها الإنتاجية، وتخدم المنافسة كقوة ذات أهمية كبيرة في النظام الرأسمالي؛
- تحقيق الدور المحدود للحكومة في الإقتصاد الوطني، إذْ تتميز الرأسمالية الكلاسيكية والأصولية بالغياب النسبي للرقابة الحكومية على النشاط الإقتصادي، خاصة منه الأسعار والإنتاج، ويبقى النشاط الحكومي تنظيمياً؛
- يهدف بقيام الرقابة على عمل الإقتصاد الرأسمالي من خلال نظم الأسعار الذي هو الآلية السائدة والحاكمة لذلك الإقتصاد، الوسيلة التي تنسق بين نشاطات الأفراد، ويتم عن طريقها إنجاز الوظائف الرقابية اللازمة في الإقتصاد.

4- <u>خصائص النظام الإقتصادي الرأسمالي</u>: إنَّ من أهم سمات النظام الإقتصادي الرأسمالي ما يلي:[41]

---

[40] - عبد المنعم السيد علي، "***مستقبل النظام الرأسمالي وإستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية***"، المؤتمر العلمي العاشر حول الإقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الإقتصادية العالمية، يومي 19-20 ديسمبر 2009، بيروت-لبنان، ص6.

[41] - ماجد بن عبد الله المنيف، "***مبادئ الإقتصاد – التحليل الجزئي***-"، الطبعة الخامسة، ص:60-62.

-الملكية الخاصة لموارد الإنتاج: أي أن جميع الموارد الإقتصادية (الأرض ورأسمال والموارد الخام) يملكها أفراد أو مؤسسات خاصة، ولا تقوم الحكومة بأيْ دور إقتصادي، بل ينحصر دورها في سن القوانين التي تنظم الملكية الخاصة، وتكفل حرية النشاط الإقتصادي، وتحافظ على الدفاع والأمن، وتقوم بإصدار العملة، وتبعاً لتلك الخاصية فإنَّ القرارات الخاصة بإستخدامات الموارد تكون من حق مالك المورد، ويمكن أنْ يعمل نظام الإرث في النظام الرأسمالي على إعادة تجديد الملكية الخاصة إعتماداً على تطبيقاته.

-أهمية دافع تحقيق المصلحة الخاصة: طالما أنَّ جميع الموارد ذات الملكية الخاصة، لذلك فإنَّ دافع تحقيق المصلحة الخاصة في أيْ نشاط إقتصادي هو الدافع المحرك، فالمنتج في أيْ نشاط إقتصادي سواء كان زراعياً أم صناعياً أم في مجال الخدمات يهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، والمستهلك غنياً أم فقيراً يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن عند إستهلاكه لأي سلعة، والعامل يسعى لتحقيق أقصى أجر ممكن عند إختياره وظيفته.

-سيادة المنافسة الكاملة: ولأنَّ المنتجين المستهلكين يسعون لتحقيق مصالحهم من النشاطات الإقتصادية التي يقومون بها، لذلك فمن الضروري توافر حرية النشاط الإقتصادي، وهذا يتمثل بسيادة المنافسة الكاملة حتى يتسنى للجميع تحقيق مصالحهم الخاصة، وتفترض المنافسة الكاملة وجود عدد كبير من المنتجين والمستهلكين وتفترض أيضاً حرية الدخول في مجال الإنتاج أو الخروج منه، وحرية شراء السلعة أو الخدمة أو عدم شرائها.

-إعطاء الدور الأساسي للسوق ونظام الأسعار: نظام الأسعار هو الآلية الرئيسية لنظام المنافسة الكاملة، إذ إنَّ رغبات الأفراد منتجين ومستهلكين تتم معرفتها عن طريق أسواق مختلف السلع والخدمات، والسوق هنا ذو صفة شمولية، فهو يعني العلاقة بين البائعين والمشترين سواء كان لهذه العلاقة مكان محدد أم لم تتم بمكان محدد، وفي الأسواق تتم معرفة الأسعار التي يرغب فيها المنتجون والمستهلكون لمختلف السلع والخدمات، والسعر في النظام الرأسمالي هو مقياس الندرة، فلكل سلعة سعر، فلكل نوع من القمح سعر، ولكل موديل سيارة سعر، وقد تتطور الأسواق ليكون هناك سعر آني وسعر مستقبلي للسلعة، والأسعار هي مؤشرات تتمكن من خلالها وحدات القرار الإقتصادي من إتخاذ قرارات معينة، أو الإمتناع عن إتخاذ قرارات أخرى لتحقيق مصالحها الذاتي.

5- <u>آراء حول النظام الإقتصادي الرأسمالي</u>: تتمثل فيما يلي:[42]

- وجهة نظر هيك و مايزز "Hayek and Mises": جاءت وجهة نظر الإقتصاديين "Hayek"و"Mises" حول الأفضلية النسبية "Relative Superiority" لإقتصاديات السوق مقارنة بالإقتصاديات الإشتراكية المخططة، وحجتهم في ذلك هو نظام المعلومات في الإقتصاديات الرأسمالية والذي يعتبر كفؤ بالنسبة لنظيره في الإقتصاديات الإشتراكية ويفصل "Hayek" في أنَّ المشكلة الإقتصادية الرئيسية ليس كيف تخصص الموارد المعينة كما أشار "باريتو" ولكن كيفية

[42] - عويسي أمين، فيصل شياد، "***فلسفة النظام الإقتصادي الإسلامي مقارنة بالنظم الإقتصادية الرأسمالية والإشتراكية***"، مجلة الإقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة نقري آررنير أندونيسيا، العدد 02 ،المجلد 05، ديسمبر 2016، ص: 177-180.

ضمان أفضل لإستخدام الموارد المتوفرة لأي عضو في المجتمع لتحقيق غايات لا يعرف أهميتها النسبية غيره، فمن خلال شرح كل من "Hayek"و"Mises" نجد أنَّ الإقتصاديات السوقية تولد كفاءة معلومات على شكل أسعار سوقية والتي بدورها تمكن المنتجين والمستهلكين من تخطيط أعمالهم بطريقة عقلانية وهي الميزة الرئيسية للرأسمالية وبذلك تضمن أفضليتها النسبية على الإشتراكية المخططة وهو لب نقدهم للإشتراكية ودعمهم للرأسمالية.

يعمل "هايك" على مسائل المعلومات، ودور الجهل في النشاط الإقتصادي، والأزمات الإقتصادية، والروابط بين المال والإستقرار الإقتصادي، ويختلف كثيراً مع كينز .

"Ga

على أساسان لإقتصاديات الرأسمالية الحديثة في الواقع إقتصاديات ثنائية تتكون من مجموعة أولى تتمثل في أعمال تملك سلطة على أسواقها، ومجموعة ثانية ترتكز على أعمال صغيرة وتنافسية تنقصها تلك السلطة، وعلى عكس رأي النيو كلاسيك فإنَّ المجموعة الأولى من الأعمال هي التي تستخدم الموارد بأكثر مما يجب والمجموعة التنافسية الثانية تستخدم الموارد بأقل مما يجب ويرى "Galbraith" أنَّ الأعمال ذات القوة الإقتصادية والسياسية (عمالقة الصناعة في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية) لم تعد خاضعة لقوى جهة الطلب والعرض السوقية، فبدلاً من قوى السوق قامت قوى بديلة عن طريق تخطيط الشركات "Corporate Planning" الذي يضعه تقنيي الإدارة المتخصصين وحلت خطة الشركات محل السوق وأنَّ هدف مخططي الشركات الأساسي هو نمو الشركة، وفحو الفكرة الأولى التي تخص المجموعة الأولى من الأعمال في أنَّ أصحاب الشركات الكبرى يستعملون قوى مختلفة (الإعلانات والدعايات) لتحفيز الطلب ليزيدوا بعد ذلك إنتاجهم، كما يستطيع تقنيو المؤسسات الكبرى ممارسة ضغوطاتهم على الحكومة في بعض المحلات (خاصة المؤسسات الصناعية للأسلحة) وبذلك تفرض هذه الأنواع من المؤسسات سيطرتها على كل من الجمهور والحكومة من خلال سيطرتهم على أسواق الموارد والعمل، وهو الشيء الذي لم يناقش عند النيو كلاسيك الذين يرون انَّ السلطة للجمهور المصوت بالأغلبية. أما فيما يخص المجموعة الثانية من الأعمال التنافسية فيرى "Galbraith" أنَّ الصورة مختلفة، فالقطاع التنافسي غير قادر على منافسة قطاع الشركات الكبرى على الموارد وبذلك يبقى بحصة غير كافية من موارد المجتمع، ونتيجة لعدَّم قدرة هذه المجموعة الثانية على منافسة الشركات القوية فإنَّ قطاع المنافسة يلحظ تناقصاً للطلب على سلعهم وتنخفض حصتهم من الإنتاج الإقتصادي، ويحدث الخلل بإنتاج أقل مما يجب في القطاع غير تنافسي (الإسكان، العناية الصحية والخدمات الشخصية) وزيادة أكثر من اللازم للعتاد الحربي والسيارات من قبل قطاع الشركات القوية، وآخر نقطة جاء بها "Galbraith" هو إقتراحه للحل بحيث يرى أنَّه يجب على الجمهور أنْ يعيد تحكمه في الدولة بدلاً من نظام تخطيط الشركات وبعدها يستخدم الدولة لمواجهة عدّم التوازن في تخصيص الموارد.

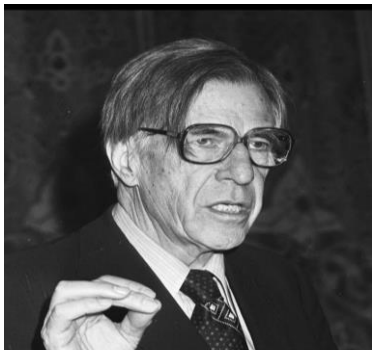

ينتقد "جالبريث" النظرية الكلاسيكية الجديدة للشركة، وسيادة المستهلك فضلا عن دور التنظيم الذاتى للسوق، ومهتم بالقطاع

- ادي "Schumpeter" من إعتقاده أنَّ الرأسمالية نظام مرتفع الإنتاجية بالرغم من بعض الأمراض مثل عدّم الإستقرار والذي يرى فيه شيئاً أساسياً للنظام، وينتهي ذلك الإعجاب بإعتقاده أنَّ الرأسمالية ستندثر لتحل محلها الإشتراكية، ويولي "Schumpeter" في تحليله دوراً رئيسياً للمنظم "Entrepreneur" الذي يختلف بدوره عن مدير الشركة "Manager" أو مدير الإدارة "Administrateur" حيث يرى أنَّ مدير الشركة أو مدير الإدارة يقوم بتنظيم وتنفيذ نشاطات اليومية للمنشأة في حين أنَّ المقاول "Entrepreneur" فهو مصدر الأفكار الجديدة والطرق الحديثة في عمل الأشياء والمغامرة في الأعمال الحديثة، ومنه المقاول هو المحرك الرئيسي للنظام الرأسمالي. ومن هذا المنطلق يرى "Schumpeter" أنَّ عمل المقاول في دوره سيصبح مع الزمن بيروقراطياً وتقوم به شركات كبيرة بدلاً أنْ يقوم به الأفراد، والمنشآت الصغير التي هي إنعكاس للمنظم الفردي، وأخيراً سيتلاشى الدعم العام للمنظم، وخاصة دعم المكافأة المادية الضرورية لعمله وستفقد الرأسمالية ميزتها الحركية، ومنه يرى "Schumpeter " أنَّ الرأسمالية تحمل بذور إندثارها وهنا تختلف أسباب إنهيارها كثيراً عن الأسباب التي تصورها ماركس بالإضافة لإختلافه مع الثورة الكنزية من خلال تشاؤمه من إمكانية التلاعب فى تنظيم الرأسمالية.

يعتبر مؤسس نظرية التطور الإقتصادي، وقام بتحليل نظري وتاريخي وإحصائي للعملية الرأسمالية سنة 1939، وهمه الإبتكار.

ادي 6
الإقطاعي في العصور الوسطى، ظهرت جملة من العوامل التي غيرت طبيعة البنية الإجتماعية والسياسية في تلك المرحلة ومهدت لظهور نظام إقتصادي جديد قائم على أنقاض النظام الإقطاعي عرف بالنظام الإقتصادي الرأسمالي والذي ظهر وإزدهر في أوروبا الغربية فغير من وجه

المعمورة تغييراً جذرياً خلال فترة زمنية وجيزة، وكانت أهم العوامل التي ساهمت في ظهوره نجد:[43]

- **القضاء على طبقة الأشراف والأسياد وقيام الدولة القومية:** تتمثل في هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجيدون حرية أكبر في العمل، وإنتشار إستعمال النقود المعدنية (الذهب والفضة) في التبادل، وتحالف تجار المدينة مع الملوك.
- **إزدياد عدد السكان:** شهد سكان أوروبا عامة وخاصة سكان المدن زيادة كبيرة إبتداءاً من منتصف القرن 16 وذلك لعدَّة أسباب وهو ما ساهم بدوره في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية الشيء الذي أدى إلى إرتفاع أسعارها أثمانها وهو ما ادى إلى التحول تدريجياً من زراعة الإكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسمالية (حيث لم يعد المزارع يزرع وينتج لنفسه ولأسرته أو للإقطاعية فقط بل أصبح ينتج لغرض البيع في السوق وتحقيق الربح).
- **الإكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية:** خرجت أوروبا من عزلتها بعد إكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الشرق سنة 1498م ووصولها إلى العالم الجديد سنة 1492م، حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم، وكان لهذه الفتوحات والإكتشافات الجغرافية نتائج هامة على الصعيد الإقتصادي حيث ساهمت في إزدهار النظام الرأسمالي أدت هذه الأخيرة إلى إتساع نطاق الأسواق والمبادلات، وتدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس، وتوسيع كبير في مختلف فروع الإنتاج.
- **التطور الفكري والإصلاح الديني:** لم يعد الفكر الديني في أوروبا يحتقر وينظر نظرة دونية إلى الأعمال والأنشطة الإقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائداً في العصور الوسطى، بل أصبح يقر الذهاب إلى العمل بدل الذهاب إلى الكنيسة، وظهرت أفكار جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا وإنّما مشاركة في الربح وهو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي، ولم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس أموال.
- **تطور النظم النقدية:** حيث لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل إحتفاظهم بأموالهم بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع والمدخرات للمدخرين والمودعين وهو ما ساهم في زيادة الإدخار وبالتالي توفر رؤوس الأموال اللازمة للإستثمار.

7- <u>مراحل تطور النظام الإقتصادي الرأسمالي</u>: يكشف التطور التاريخي للنظام الرأسمالي بأنَّه من أقدم النظم الإقتصادية الوضعية ظهوراً، وقد مر بمراحل متعددة، يمكننا أنْ نبرزها في النقاط التالية:[44]

- **مرحلة الرأسمالية التجارية (1450-1750):** يمثل المذهب التجاري أو الرأسمالية التجارية البداية المبكرة للرأسمالية في المجتمع الأوروبي، وقد ظهرت الرأسمالية التجارية من بداية القرن السادس عشر وإمتدت حتى منتصف القرن الثمن عشر ميلادي، وقد ساعد على ظهورها عدَّة عوامل داخلية وخارجية، يمكننا أنْ نجمعها في النقاط التالية:

[43] - "محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الإقتصادية"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع الوادي- الجزائر، 2020-2021، ص:11-12.

[44] - عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، ***مرجع سبق ذكره***، ص47-51.

- إنهيار النظام الإقطاعي، بسبب هروب رقيق الأرض من الريف الزراعي إلى المدن، لأنَّهم لم يستطيعوا تحمل الطلبات المتزايدة من قبل أسياد الإقطاع، والتي كانت تستنفذ كل منتجاتهم ومجهوداتهم؛
- الإكتشافات الجغرافية الكبرى والمتمثلة في إكتشاف القارة الأمريكية سنة 1493م وما أسفر عنه ذلك من إكتشاف مناجم الذهب الغنية هناك، حتى أصبح تدفق المعدن النفيس منها إلى المجتمع الأوروبي عاملاً مهماً في إتساع دائرة التبادل النقدي في المجتمعات الإقتصادية الإقطاعية في أوروبا، الأمر الذي أثر سلباً على الإقتصاد الإقطاعي، لأنَّه إقتصاد عيني تحصل فيه المبادلات بصورة عينية، حيث أصبح التجار يستخدمون العمال في نظير أجور نقدية، كما أصبح أسياد الإقطاع أنفسهم يشترون من التجار السلع ويدفعون ثمناً نقداً، ويبيعون مالهم من حقوق إقطاعية عينية في نظير مبالغ نقدية، بشكل تحطمت معه رابطة التبعية، وما تفرضه من إلتزامات مالية، وتحطم معها نظام رقيق الأرض، الذي هو أساس النظام الإقطاعي. إكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند والشرق الأقصى سنة 1489م وأسفر عنه ذلك من فتح الطريق بحراً نحو تلك الدول، ومن ثم فتح آفاق جديدة للتجارة الخارجية التي كانت كاسدة منذ قرون، الأمر الذي زاد من ثراء طبقة التجار الرأسماليين.
- الإحتكاك بالحضارة الإسلامية أثناء الحملات الصليبية، حيث يكاد يجمع المؤرخون على أنَّ الحروب الصليبية كان لها أكبر الأثر في التطور الأوروبي، أنَّها اتاحت الفرصة أمام الدول الأوروبية لمعرفة ثروات العالم الإسلامي، وإمكاناته الإقتصادية، ومن ثم كان إنتهاء هذه الحروب إيذاناً بقيام صلات تجارية وفتح منافذ تصديرية بينها وبين العالم الإسلامي.

وهكذا شهدت أوروبا في هذه المرحلة فجراً لعهد إقتصادي جديد يختلف إختلافاً جذرياً عما عرف في ظل النظام الإقطاعي، وقد ساد الإعتقاد في هذه الفترة بأنَّ قوة الدول تكمن في مقدار ما تملكه من الذهب وغيره من المعادن النفيسة، ولهذا إهتم التجاريون إهتماماً خاصاً بالتجارة الخارجية، حتى أصبحت حجر الزاوية في النظام الرأسمالي الجديد، ولذلك سميت الرأسمالية في هذه الفترة بالرأسمالية التجارية، ومن ثم أكدوا على ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية، بغية تحقيق فائض في ميزانها التجاري، وإنتهجوا سياسة الإنفتاح من جانب واحد وتمثلت في تشجيع الصادرات، حتى يرد الذهب والفضة من الخارج، وتقييد الواردات، لكي لا تتدفق هذه المعادن إلى الخارج، وهي السياسة التي تسمى بلغة الإقتصاد المعاصر بسياسة إفقار الجار.

-مرحلة الرأسمالية الصناعية (1750-أواخر القرن19): فقد تطور الإقتصاد الأوروبي من مرحلة الإقتصاد الإقطاعي إلى مرحلة الرأسمالية التجارية، ولكن الرأسمالية لم تقف عند هذا الحد بل تطورت ونمت، حتى وصلت في القرن الثامن عشر إلى الرأسمالية الصناعية، نتيجة الثورة الصناعية، التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر، والتي أدت إلى التعجيل بنهاية الرأسمالية التجارية من جهة، وإلى تغيير وتطور الفن الإنتاجي من جهة أخرى حتى أصبح هناك زيادة هائلة في ميادين الإنتاج المختلفة، نتيجة إحلال الآلات الصناعية محل العدد اليدوية

والأدوات البسيطة التي كانت مستخدمة من قبل في الإنتاج، الأمر الذي جعل قطاع الصناعة نتيجة هذا التطور في الفن الإنتاجي مغرياً للإستثمارات، حيث جذب الكثير من رؤوس الأموال إليها، ولهذا سميت الرأسمالية في هذه الفترة والتي مازالت قائمة بإسم الرأسمالية الصناعية. وقد إعتمد النظام الرأسمالي في هذه الفترة – الرأسمالية الصناعية- على الحرية الإقتصادية التي نادى بها أدم سميث، التي ظهرت أفكاره وسط هذا التطور، حيث دعا إلى إلغاء كافة القيود التي كانت تفرض على التجارة الداخلية والخارجية، وعدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، كما كان الأمر في ظل الرأسمالية التجارية، إلاَّ بما يكفل الأمن والعدالة وحماية الملكية الفردية، غير أنَّ هذ النظام الرأسمالي الذي يعتمد على الحرية الإقتصادية المطلقة وبشكلها الكلاسيكي القديم لم يعمر طويلاً في الدول الرائدة في النظام الرأسمالي في ذلك الوقت، كبريطانيا وأمريكا، فلم يعمر في بريطانيا على سبيل المثال لأكثر من نصف قرن وهو النصف الاخير من القرن الثامن عسر الميلادي، وإنما أدخل عليه بعض التعديلات والتدخلات الحكومية لمعالجة مساوئه، إذ كانت الدول الرأسمالية تفرض الرسوم الجمركية، وتمنح الإعانات والدعم لبعض القطاعات الإقتصادية، كما كانت تحدد أسعار بعض النشاطات الإقتصادية ذات النفع العام كالكهرباء والماء والغاز، كما أنها مازالت تستخدم السياسة النقدية والمالية، كأداة من أدوات التدخل الإقتصادي، وذلك للحيلولة دون حدوث أزمات إقتصادية معينة، إذ أنها في خلال فترات الكساد الاقتصادي وتفشي البطالة وتسارع إلى خفض سعر الفائدة، بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات، وإلى زيادة الإنفاق العام، ومنح المساعدات المالية، والتوسع في المشروعات العامة، بشكل يسهم في النهاية في زيادة القوة الشرائية في المجتمع، فتنشط حركة الإقتصاد ويرتفع مستوى الطلب الفعلي، بينما في حالة فترات الرواج الإقتصادي وظهور بوادر التضخم تسارع في كبح جماح التضخم عن طريق رفع سعر الفائدة والحد من إنفاقها العام. وبهذا التدخل من قبل الدولة الرأسمالية إنتهت مرحلة الحرية التجارية المطلقة، ودخل النظام الرأسمالي في مرحلة أصبح فيها التدخل الإقتصادي أمراً مقبولاً في الدول الرأسمالية، بالرغم من أنَّه كان مرفوضاً في الأصل من قبل المنظرين لهذا النظام، خاصة آدم سميث وتلاميذه، إلاَّ أنَّه ينبغي التنبيه إلى أنَّ هذا التدخل لا يصل إلى درجة القضاء على جوهر النظام الرأسمالي، وإنما لم يعد بهذا التدخل يحتفظ بشكله الكلاسيكي القديم المفرط في الحرية الإقتصادية المطلقة.

-مرحلة الرأسمالية المالية (1850-1914): تزامن ظهور مرحلة الرأسمالية مع تطور وظيفة البنوك وتوجهها نحو الإستثمار، بالإضافة إلى ظهور أشكال جديدة من الشركات، فضلاً عن تزايد تأثير البورصات في الإقتصاد وظهور التركيز المالي، مما مهد الطريق أمام البنوك للسيطرة والتحكم في النظام الرأسمالي، والقصد من الرأسمالية المالية هو سيطرة المصارف على المشروعات الصناعية، وإنتشرت معها شركات المساهمة في نطاق الصناعة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، ومما يميز الرأسمالية المالية ظهور الإحتكار بسبب تمركز الإنتاج والرأسمال، وما له من دور كبير في التحكم وفي توجيه الحياة الإقتصادية، وإندماج الرأسمال المصرفي بالصناعي ونشوء الرأس المال المالي، تشكل إتحادات إحتكارية عالمية بين

الرأسماليين وتقسيم العمال بين الدول الرأسمالية الكبرى حيث نتج عنه إحتكار مصادر المواد الخام وفتح مجالات واسعة لإستثمار رؤوس الأموال الأوروبية في الخارج بأرباح عالية وفي مناطق غنية بمواردها واسواقها، مما أدى على ظهور المشروعات الكبيرة ونمو الإتجاهات الإحتكارية في الصناعة وذلك بتقدم الثورة الصناعية ونمو تنظيم الرأسمالية الصناعية، وعليه فإنَّ إتحادات وتجميع المشاريع عبر طرق مختلفة منها توسيع المشروع وزيادة أعماله ثم فتح فروع له، الإندماج التام بين مشروعين أو أكثر سواء مشاريع فردية أو شركات، الإتفاق بين مجموعة مشاريع عاملة في مجال واحد للعمل المشترك، والتجمعات المالية الضخمة بين بعض المشاريع والتي أصبح لها سيطرة مالية كبرى كما حدث في ألمانيا.[45]

8- مميزات النظام الإقتصادي الرأسمالي: يتميز بمجموعة من الميزات نستعرضها فيما يلي:

- **الحرية الإقتصادية:** أي أنَّ الفرد حر في الملكية والعمل والإنتاج والإستهلاك، فهو حر في إمتلاك كل شيء ما دام تحصل عليه بالطرق القانونية، وله حرية الإختيار في العمل الذي يناسبه والانتاج الذي يريده، عملاً بمبدأ آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر".
- **قانون العرض والطلب:** في هذا النظام يكون الإنتاج موجه نحو السوق أي أنَّ الإنتاج مرتبط بقانون الطلب والعرض، والدولة لا تتدخل في تحديد الأسعار لأن إرتفاع الأرباح في سلعة معينة يدفع بمنتجين آخرين إلى إنتاج هذه السلعة، مما ينجم عنه كثرة المنتوج وحينها يفوق العرض الطلب فتنخفض الأسعار فيتوقف بعض المنتجين عن الإنتاج ومن ثم قلة المنتوج فيرتفع الثمن من جديد.
- **المنافسة الحرة:** وهي ناتجة عن الحرية المطلقة لذا فهي إحدى خصائص النظام الرأسمالي، والهدف منها هو السيطرة على الأسواق لتحقيق أكبر ربح، وهذا التنافس يؤدي إلى بقاء الأقوياء بينما المؤسسات الضعيفة تنهار ولا تستطيع أن تصمد أمام المؤسسات القوية لذا تضطر إلى الذوبان والإندماج في مؤسسات قليلة العدد وضخمة الحجم إحتكرت الانتاج وفرضت سيطرتها على الأسواق الدولية مثل التروست والكارتل.

9- <u>عيوب ومساوئ النظام الإقتصادي الرأسمالي</u>: بالرغم من أنَّ النظام الإقتصادي الرأسمالي قد إستطاع أنْ يحقق درجات من الرخاء في كثير من الدول التي طبقته، إلاَّ أنَّ هناك بعض الجوانب السلبية التي تبدو أكثر فاعلية في مجال التطبيق ومن أهم هذه العيوب نجد:[46]

- أصبحت الملكية الفردية في النظام الرأسمالي وسيلة للسيطرة والتسلط وإنعدام تكافؤ الفرص بين الأفراد، سواء من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية، رغم ما تحققه من إيجابيات تتماشى مع طبيعة الإنسان وحقه في الإحتفاظ بنتيجة عمله، والتي تعتبر حافزاً للإنتاج والإدخار وتكوين رأس المال؛

[45] - حركاتي فاتح، "***تاريخ الوقائع الإقتصادية المعاصرة***"، مطبوعة علمية موجهة للطلبة سنة أولى علوم إقتصادية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2018-2019،ص:59-60.

[46] - داليا عادل الزيادى، أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص:67-68.

-من أبرز إنتقاداتها التي تلقتها الرأسمالية هو كونها ذات طبيعة إستغلالية وغير مستدامة، وانها تخلق حالة من اللامساواة الاقتصادية، وانها غير ديمقراطية، وتؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان وتشجع على التوسع الإمبريالي والحرب؛

-الحرية المطلقة هي المفسدة المطلقة، وإطلاق الغرائز الإنسانية السلطوية والشهوانية بلا قيود هو إنحدار من الإنسانية للبهيمة، وتتمثل مشكلة النظام الرأسمالي في غياب المنافسة الكاملة، وتدهور معدلات الأجور الحقيقية، وقصور الطاقة الشرائية، وارتبط نظام الرأسمالي بسعر الفائدة او الربا إرتباطاً عضوياً؛

-كشف النظام الرأسمالي عن التركيز على الإقتصاد الورقي على حساب الإقتصاد الحقيقي، فطبيعة العملية الإستثمارية تقوم أساساً على المخاطرة، مشاركة، وربحاً، وخسارة، ولكن النظام الرأسمالي وسع من علاقة الدين بالدين، وظهرت أوراق مالية قائمة عليها فتحت سبيل المقامرة؛

-تتركز في تحقيق اللذة، وتجنب الألم بمعناها الحسي، وكلما كانت السلعة أو الخدمة قادرة على إشباع حاجة بشرية في لحظة معينة، وفي وقت معين، تحقق مفهوم المنفعة.

خلاصة متعلقة بالنظام الإقتصادي الرأسمالي:

تعتبر الأنظمة الإقتصادية الرأسمالية من بين الأنظمة التي ترتكز على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وخلق السلع والخدمات من أجل الربح، مع مراعاة تراكم رأسمال والعمل المأجور والأسواق التنافسية، كل هذا مبني على افكار آدم سميث الذي يعتبر المنظر الاول لما نشير إليه عادة بإسم الرأسمالية، ويمتاز النظام الرأسمالي بـالملكية الخاصة لعناصر الانتاج، حيث أن عناصر الإنتاج مملوكة للأفراد أو المنشآت أو الشركات، ولهم حرية التصرف في توظيفها أو استخدامها أو تعطيلها، ولهم أنْ يتلفوها إنْ شاؤوا ذلك، كما أنَّ لهم حق التبرع بها للكلاب والقطط، أو القائها بالبحار والمحيطات ...إلخ، والسعي نحو تحقيق الربح بعيداً عن الأخلاق، لأنَّه يقوم على حرية غير منضبطة، ويتسم حيادية الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية، إعتماد نظام السوق (آلية العرض والطلب).

مصطلحات مساعدة لفهم النظام الإقتصادي الرأسمالي:

-**إقتصاد السوق:** هو نظام إقتصادي يتمتع فيه الأفراد والشركات بحرية المبادرة وحرية تبادل السلع والخدمات وتنفلها دون عوائق.

-**التروست:** هي إندماج عدة مؤسسات وتوحيدها تحت إدارة واحدة قصد التحكم في السوق أي رفع الأثمان وتخفيضها.

-**الكارتل:** هو إتفاق يجمع عدة مؤسسات لها نفس المنتوج للحد من المنافسة فيما بينها مع إحتفاظ كل مؤسسة بشخصيتها وإستقلالها المالي والإقتصادي.

أسئلة تتمحور حول النظام الإقتصادي الرأسمالي:

- ماهي أسباب قيم الثورة الصناعية في أوروبا وما هي أبرز مظاهرها؟
- بما تميزت السياسة الإقتصادية في الرأسمالية التجارية والصناعية؟

ثانياً: النظام الإقتصادي الإشتراكي "Le socialisme"

ظهر النظام الإقتصادي الإشتراكي كرَّد فعل للمساوئ التي ترتبت على إستفحال النظام الإقتصادي الرأسمالي وخاصة الأضرار الناشئة على الملكية الفردية المطلقة والإحتكارات الإنتاجية الكبيرة، وما نجم عليها من إستغلال للطبقة العاملة الكادحة آنذاك.

1- <u>تعريف النظام الإقتصادي الإشتراكي</u>: شبه بعض المؤلفين الإشتراكية بمخلوق ذي عشرين رأساً، وهم يقصدون أنَّه ليس للإشتراكية تعريف نهائي فقد تعددت آراء الإشتراكيين في أمرها وتناقضت وإختلفوا في تعريفها، وفي طرائق الوصول إلى المجتمع الإشتراكي، وفي وصف هذا المجتمع العنيد إختلافاً في الزمان والمكان، وفوق ذلك فإنَّ المصطلحات الدالة على الأفكار، قد تطورت أيضاً ولم نعد في أيامنا نفهم من كلمة الإشتراكية "Socialisme" مثلاً ما كان يفهمه رجال القرن التاسع عشر، على أنَّ هذا كله لا يعني أنَّ الفكرة الإشتراكية لا تزال خفية وغامضة، فإنَّ هناك مبادئ عامة اتفقت عليها أكثرية الإشتراكيين يمكن إعتبارها أساساً للفكرة وعناصر في تعريفها، ونستخلص منها هذه التعاريف على النحو الآتي:[47]

- يُعرف "**Bourgain**" الإشتراكية بأنَّها نظام يقتضي إلغاء الدخل الرأسمالي أو إنقاصه أو توزيعه، عن طريق فرض حقوق جماعية على الأموال لمنفعة الجماعات إلى جانب الحقوق الفردية أو عوضاً عنها"، وإنَّ فكرة رجحان الحادث الإجتماعي على الحادث الفردي قد ولدت في الولايات المتحدة نظرية تدعى "Institutionnalisme" وهي نظرية تعلن أنَّ البيئة هي التي تكيف الفرد، وهي التي يجب تغييرها إن أريد تغيير الإنسان، على أنَّ الإشتراكية لا تذهب مباشرة نحو إحلال المصلحة الجماعية محل المصلحة الفردية بل تفكر في إنتقال تتيح تغيير الطبيعة الإنسانية، مثل دكتاتورية العمال لدى كارل ماركس ولدى لينين.

- يُعرف "**Durkheim**" الإشتراكية بأنها نظرية تطالب بربط الوظائف الإقتصادية كلها أو بعضها بمراكز الإدارة والتفكير في المجتمع ".

- ويعرف أيضاً بأنَّه" مجموعة من النظريات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع، وهو يهدف إلى تحقيق العدالة الإجتماعية بين أفراد المجتمع، وهو النظام الذي يتميز بتملك الدولة لعوامل الإنتاج (أراضي وآلات ومصانع)، وتتخذ جميع القرارات الإقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بالنظام التخطيط المركزي".[48]

2- <u>خصائص النظام الإقتصادي الإشتراكي</u>: للنظام الإقتصادي الإشتراكي خصائص نجمعها فيما يلي:[49]

- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: لا يحق للفرد في النظام الإشتراكي أنْ يمتلك وسائل الإنتاج المختلفة من أرض ومصانع بل ملكية الأفراد تكون قاصرة على السلع الإستهلاكية فقط، في حين

---

[47] - السمان أحمد، "***الوقائع والنظريات الإقتصادية في العصر الحديث***"، مطبعة الجامعة السورية، الطبعة الأولى، دمشق، 1945، ص:203.

[48] - حوحو سعاد، "***تاريخ الوقائع الإقتصادية***"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى علوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، 2014-2015، ص86.

[49] - رانية محمود عبد العزيز عمارة، "***مبادئ علم الإقتصاد***"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2016، ص:117-121.

تكون وسائل الإنتاج مملوكة ملكية جماعية للمجتمع ككل وهذه الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج قد تأخذ هاتين الصورتين:

- **ملكية الدولة:** تُعتبر هذه الملكية هي الشكل الأكثر شيوعاً في المجتمعات الإشتراكية وتنشأ هذه الملكية نتيجة لتأميم الدولة للأصول الإنتاجية التي كانت تمتلكها طبقة الرأسمالية المستغلة قبل قيام النظام الإشتراكي، وعادة ما تكون هذه الملكية في يد المؤسسات العامة كالبنوك ومؤسسات التجارة الخارجية والمرافق العامة وكذلك في يد الصناعات الرئيسية التي تتصف بوضع خاص بالنسبة للمجتمع.
- **الملكية التعاونية:** تمثل الملكية التعاونية في المجتمعات الإشتراكية نسبة كبيرة من الملكية في المجال الزراعي ومجال الصناعات الصغيرة ومجال التجارة الداخلية، ويكون من حق هذه الجمعيات إمتلاك الأراضي والآلات الزراعية والماشي والمنشآت الصناعية الصغيرة، كما تمتلك نسبة كبيرة من مؤسسات التعاون الإستهلاكي التي تقوم بالتجارة الداخلية.

ـ جهاز التخطيط هو الذي يخصص الموارد: لا يعتمد النظام الإشتراكي على جهاز الثمن أو حافز الربح لتوزيع الموارد على الحاجات بطريقة تلقائية، ولكنه يعتمد أساساً على وجود جهاز مركزي يقوم بالتوفيق بين الموارد والحاجات عن طريق خطة قومية يتم وضعها بعد دراستها وتحديد مجموعة من الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف وفترة تنفيذها ثم تلتزم جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع بتنفيذ الخطة، فالخطة القومية في النظام الإشتراكي تعتبر بديلاً عن حافز الربح وجهاز الثمن في النظام الرأسمالي، وتقوم هذه الخطة بوظيفتين أساسيتين هما:

- **تسيير النظام الإقتصادي:** يتم ذلك عن طريق الخطط قصيرة الأجل التي لا تزيد مدتها عن سنة واحدة، وتعتمد هذه الخطط على دراسة إحتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، ووضع أولوية لهذه الإحتياجات ودراسة الإمكانيات الإنتاجية المتاحة وتوزيع هذه الإمكانيات على الأنشطة المختلفة لإنتاج ما يحتاجه حسب الأولويات المرسومة.
- **تنمية الإقتصاد القومي:** يتم ذلك عن طريق نوعين من الخطط، خطط متوسطة الأجل وتبلغ مدتها 5 سنوات وهدفها تحديد معدلات الزيادة في الإنتاج المطلوب تحقيقها من القطاعات المختلفة، وتحديد معدلات الإستثمارات اللازمة، وأما عن الخطط طويلة الأجل وتبلغ مدتها 20 سنة هدفها إحداث تغييرات هيكلية في البناء الإقتصادي للمجتمع كتحويل الإقتصاد القومي من إقتصاد زراعي إلى إقتصاد صناعي ومن إقتصاد تابع إلى إقتصاد مستقل.

ـ إشباع الحاجات الجماعية (كل حسب طاقته وكل حسب حاجته): يقوم المخططون في النظام الإشتراكي بدراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، وتحديد كمياتها ودراسة الموارد المتاحة أو كمية الإستثمارات التي يمكن القيام بها، حيث أنَّ الموارد دائماً لا تكتفي بالوفاء بكافة إحتياجات المجتمع، وهذا معناها وفقاً للمشكلة الإقتصادية ضرورة التضحية بجزء من هذه الإحتياجات.

3- <u>رواد النظام الإقتصادي الإشتراكي</u>: كان النقاد الغرب الأوروبيين الإشتراكيون من بين الإشتراكيين الحديثين الذين إنتقدوا الفقر وعدَّم المساواة في الثورة الصناعية، من بينهم:

الجدول رقم (02) يبين رواد النظام الإقتصادي الإشتراكي

كارل ماركس "Karl Marx": ولد في 5 ماي 1818 وتوفي في 14 مارس 1883، وهو فيلسوف ألماني وناقد للإقتصاد السياسي ومؤرخ وعالم إجتماع ومنظر سياسي وصحفي وثوري إشتراكي، درس القانون والفلسفة في جامعتي بون وبرلين، تزوج عام 1843 من الناقدة المسرحية والناشطة السياسية الألمانية جيني فون ويستفالين. مؤيد (**الإشتراكية العلمية**)	
فريدريك أنجلز "Friedrich Engels": ولد في عام 28 نوفمبر 1820 في بارمن بروسيا وتوفي في 5 أوت 1895 كان فيلسوف ورجل صناعة ألماني يلقب بأب النظرية الماركسية إلى جانب ماركس، إشتغل بالصناعة وعلم الإجتماع وكان كاتباً ومنظراً سياسياً وفيلسوفاً. مؤيد (**الإشتراكية الخيالية والعلمية**)	
برودون "Pierre- Joseph Proudhon": ولد في عام 1809 بفرنسا وهو سياسي وفيلسوف تبادلي وإشتراكي ومؤسساً لفلسفة التشاركية، كان او شخص يطلق على نفسه صفة (لاسلطوي) وهو احد اكبر منظري اللاسلطوية، صار عضواً في البرلمان الفرنسي بعد أحداث 1848 حينئذ بدأ يطلق على نفسه إتحادي. مؤيد (**الإشتراكية الفوضوية**)	
روبرت أوين: ولد في عام 1771 بالمملكة المتحدة، وهو مصلح إجتماعي ويلزي وأحد واضعي أسس الإشتراكية المثالية والحركة التعاونية، كانت فلسفته مبنية على لا أحد قادر على التحكم في أمنياته أو أفعاله، لأن شخصيته بأكملها تشكلت بعيدا تماماً عن نفسه. مؤيد (**الإشتراكية الخيالية**)	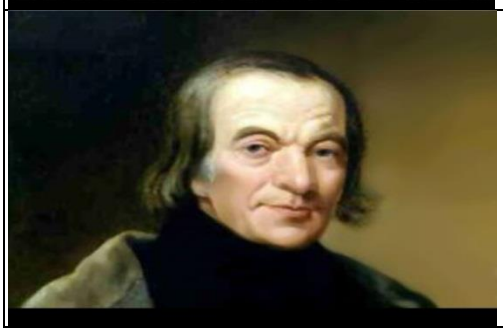

4- أنواع الإشتراكية: توجد ثلاثة أنواع للإشتراكية نستعرضهما فيما يلي:[50]

- **الإشتراكية الخيالية (روبرت أوين 1771-1858):** في الوقت الذي بدأ الفكر الرأسمالي يغذ السير بإتجاه ترسيخ دعائمه، كان هناك إتجاهاً فكرياً بقدر نفسه من القوة يجتذب ذوي النوايا الطيبة وإنْ خالف مجرى التاريخ، هذا الإتجاه يؤكد الجوانب الإجتماعية من ذلك النظام الطبيعي

[50] - عبد العلي المعموري، "***تاريخ الأفكار الإقتصادية***"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن،2012، ص: 371-380.

المفترض، ويراد به إستعداد الناس للتعاون وقابلية الطبيعة البشرية لبلوغ مرحلة الكمال والرغبة والمساواة الإجتماعية لا السياسية فحسب، وترجع أصول هذه الدعوة على مبادئ المساواة إلى ما قبل عهد التنوير ببعيد، إذْ ظهرت في عهد الإغريق وعملت على تنميتها تعاليم المسيحية بشأن إخوة البشر، لقد ساندت هذا الإتجاه مخرجات النظام الإقتصادي الرأسمالي من مثل: التعطل- طول ساعات العمل- أجور الكفاف- إنحطاط الزراعة، فقد مثلت جميعها خيبة أمل مما خلق جواً يلائم دعاة المساواة الإقتصادية، كان فرانسوا إميل باييف 1760-1797 يقول لقد وهبت الطبيعة الناس جميعاً حقوقاً متساوية في التمتع بكل الطيبات، وقبله يقول كروميل "بما أنَّ كل فرد يعمل من أجل تنمية ما تملك الجماعة، لهذا يتعين أنْ يكون لكل فرد الحرية في إستعمال أية سلعة في المستودع العام من أجل إستمتاعه ومعاشه المريح دون ما حاجة إلى شراء أو بيع، وبدون أي قيد من جانب أي شخص".

- **الإشتراكية الفوضوية (جوزيف برودون 1809-1865):** الفوضوية مشتقة من كلمة لاتينية التي تعني (بدون سلطة) وهي نظرية إجتماعية سياسية قائمة على الفردية والذاتية والإرادية، تدعوا إلى إلغاء كل نوع من السلطة في المجتمع بغض النظر عن الظروف التاريخية التي يمر بها، ولدت الفوضوية في القرن التاسع عشر في البلدان التي كانت تمر بنمط الإنتاج البضاعي البسيط غالباً، وهو ما جعل الفوضوية تدافع على الملكية الصغيرة، ولم تقدم الفوضوية شيئاً ملموساً للقضاء على الإستغلال، وإنّما إكتفت ببعض العبارات العامة، والفوضوي الفردية أكثر فوضوية تطرفاً ويتجسد هذا في قول الفوضوي الألماني كاسبر شيمدت 1806-1856 الذي يقول "بالنسبة لي لا يوجد شيء أسمى مني... أنني أعلنها حرباً ضد كل دولة حتى ضد أكثرها ديمقراطية"، يعد جوزيف برودون مؤس الفوضوية ومعارضاً للدولة، وتدور أفكاره نحو إمكانية قيام مجتمع مثالي يتحدد في النظام والفوضى، كان معتداً بنفسه كثيراً، فعندما تم إرساله إلى باريس عام 1836 لكي يدرس على يدي أشهر أساتذة الإقتصاد أشار إلى أنَّه لم يجد من بين الإقتصاديين من يفهم الإقتصاد، لذا كان يرى أنَّ كتابه الذي سيصدر عام 1840 يعد حدثاً مهماً، تعرف على ماركس عام 1841 وارتبطا بصداقة حميمية في بدايتها في فرنسا، إلاَّ أنَّ أطروحات برودون في ألماني كان يرى فيها ماركس تزييفاً لوعي الطبقة العاملة، وترتب على صدور كتابه فلسفة الفقر عام 1846، إيذاناً بفتح المعركة الفكرية بين ماركس وبرودون، فقد رد ماركس عليه بكتابه المعروف فقر الفلسفة.

- **المنهج الفكري:** يبدأ برودون منهج تفكيره من أنَّ المقولة الإقتصادية تتضمن جانبين سيء وجيد، مما يجعل تعايش التناقض قائم في كل مقولة إقتصادية، لذلك يرى أنَّ كل شيء إقتصادي يحمل في ثناياه على فكرة فانية، وأخرى متناقضة، مما يعني أنَّ هناك إمكانية للتأليف بينهما، هذا كان واضحاً في الإطار العام لفكره عندما جمع ما بين النظام والفوضى، ففكرة التناقض (الجدلية) استوحاها برودون من (هيجل)، إذ تمر أي فكرة بثلاث مراحل أساسية وهي الفكرة ثم نقيض الفكرة ومن ثم التأليف، بقد طبق هذه الفكرة على الإقتصاد، وعد الفكر الليبرالي ليس مرفوضاً بمجمله، بل أنَّ ما هو مطلوب نزع الأفكار السيئة منه، وتغيير القوى المحركة له بغية

تغيير النظام الإجتماعي، وعلى وفق ذلك فهو يطبق ديالكتيكه على النظام الرأسمالي وعلى النحو الآتي: ينطلق من الملكية التي هي أساس الحرية والعدالة، لكنها إنحرفت على وظيفتها الإجتماعية وغدت وسيلة للسرقة، فيما عد المنافسة مشجعة للإنتاج ولكنها تسحق الضعيف، في حين يساعد الإحتكار على أحداث التراكم مما يؤدي إلى إثراء مالكي رأسمال، وأنَّ تقسيم العمل يساعد على زيادة الإنتاج والثروة، ولكنه يجعل العمل مملاً، وهكذا يحاول برودون إثبات أنَّ كل مقولة إقتصادية تحمل في جنباتها نقائضها.

- **الملكية الخاصة:** حظيت ظاهرة الملكية بإهتمام بالغ لدى برودون، إذْ تعرض بالنقد اللاذع للملكية، فوجودها وزوالها يرتبط أشد إرتباط بوجود وزوال الحكومة، مرتكزاً على أنَّ الحكومة وجدت لحماية الملكية، وأنَّ الملكية حقيقتها سرقة، يحصل من خلالها مالكي الأراضي ورأس المال على موارد مالية ليست لهم ولم يبذلوا جهداً في سبيل الحصول عليها، ويصل إلى إستنتاجه من أنَّ الملكية تقود وتساعد على سرقة المالكين على سرقة الآخرين، والغريب في الامر هو عدّم إلغاء الملكية في البرنامج الإجتماعي لبرودون، بل عدها ضرورية للأفراد لإثبات ذاتهم وتدعيم مبدأ العدالة، وخلاف لما ينظر إليه يعد خطأ، هذه المواقف المتناقضة تعد سمة تتجسد في مواقع كثير في أفكاره، وللتخلص من هذه التناقضات يدور حول فكرته، ليقول أنَّ نزع الملكية الفردية من أصحابها، لا يستند على مبررات حقيقية ومقبولة، وبدلاً من هذا، يمكن تجريد الملكية من مساوئها، على قاعدة قلب حق الملكية وتحوبلها إلى حق آخر هو حق الحيازة، هذا إستنتجه وفق الملكية الزراعية، ودعا إلى تعميمه على الصناعة والتجارة، ويقترح لتخليص الملكية من مساوئها التحول إلى نظام الحيازة بإعتماد طريقتين، الطريقة الاولى وتتم عن طريق عد الأقساط التي تدفع إلى مالك الأرض سنوياً نظير إستخدامها، جزءاً من قيمة الأرض، وعند إستكمال ثمن الأرض تؤول إلى المجتمع، أما الطريقة الثانية وهي إنشاء مصرف تبادل لتعميم طريقة تحويل الملكية المطلقة إلى حيازة.
- **العدالة:** رفض برودون الأساس الفلسفي للكلاسيك القائم على المنفعة الفردية التي تقود الفرد دائماً إلى البحث عن مصالحه وتحكم سلوكه وتصرفاته، وتُعد محور الإنسجام في المجتمع، ويرى أنَّ العدالة هي القاعدة التي يتم الإرتكاز عليها لضمان إحترام كرامة الإنسان، وكلما إقتربنا من العدالة إقتربنا من الأخذ بمعيار التقدم الإجتماعي، فيما تعجل الثورة بتسريع الحركة باتجاه التقرب من العدالة، وعلى وقع تأثره بمنهج المثالي ل (هيجل)، يؤكد أنَّ من مخرجات العدالة هو تحقيق شيء من المساواة، وهذا ما يجعل الناس يندفعون بعواطف جياشة باتجاهها، حتى أصبحت المساواة شعاراً لثورة برودون (المساواة أو الموت)، فالأفراد بحسب برودون متساوون في الأصل، العقل والفكر عندهم واحد، والفرق يتأتى من أحدهم حصول أحدهم على التعليم أكثر من الآخر، وبناءاً على ذلك لابد من تثقيف المجتمع من أجل إزالة الفوارق بين الأفراد، ومن أجل ضمان تحقيق العدالة فإنَّ برودون يستدعي الحرية لتحقيق المساواة، وأنَّ السلطات تعدها خطراً عليها، لذلك فإنَّ السلطة تشوه العدالة، وعلى المجتمع التخلص من

الحكومة وسلطاتها، وعندئذ لا تعد ضرورة وجود سلطة لأنها تقضي وتنتقص من حرية الفرد والمجتمع.

- **الإشتراكية التعاونية:** حاول سيسموندي وبرودون وغيرهم نقد النظام الرأسمالي ومحاولة إصلاحه بشكل بآخر من الداخل، نشط إتجاه مختلف في نقد الرأسمالية إمتد تياره من فرنسا إلى إنجلترا إلى الولايات المتحدة على الجانب الآخر من الأطلسي:[51]

- **سان سايمون "Saint-Simon" (1760-1825):** فرنسي من طبقة النبلاء التي ذهبت الثورة الفرنسية بثروتها إلى غير رجعة، كان سايمون يحلم بما يمكن تسميته بالمدينة الصناعية الفاضلة، لا على أساس فلسفي أخلاقي محض كأفلاطون، بل على أساس دراسة عميقة للعالم من حوله، أراد سايمون إعادة ترتيب النظام الإقتصادي بأسره وفق أسس جديدة قائمة على الخيرية والإحترام المتبادل بين بني البشر، وكان يحلم بمجتمع مبني على الكفاءة، إعتبر سايمون أنَّ الإقطاع إلى الزوال وأنَّ الصناعة هي المستقبل وإقترح تنظيماً إجتماعياً تقوده حكومة تكنوقراطية ويكون فيه برلمان مكون من عدة مجالس تتخصص بأنشطة الإبتكار والرقابة والتنفيذ أي إقتصاد مبني على العلم والتخطيط والتكنولوجيا.
- **شارل فوربيه "Charles Fourier" (1772-1837):** خاب أمل فوربيه في الثورة الفرنسية التي رأى أنَّها فشلت في تحقيق العدالة، فالصناعيون الجدد حلوا محل النبلاء القدامى، ولم تتخلص فرنسا من سوء توزيع الثروة وما يتصل به من مظالم تطال أغلبية الناس، ومن ثم لم يرى الحل بثورة جديدة، وإنما بتغيير تدريجي يبدأ من بناء مستعمرات تعاونية تشكل مدخلاً لعالم جديد، إنتقد فوربيه النظام الرأسمالي بحده في إطار نظرة ديناميكية تاريخية للتطور الإجتماعي، وإرتأى أنَّ الإصلاح ينبغي أنْ يتم عن طريق الحد من الطغيان الصناعي على الحياة الإقتصادية، كان يرغب على سبيل المثال ألاَّ تتركز المصانع في مناطق حضرية بل أنْ تنشر في الريف، بما يسمح للعمال بالتمتع بجودة حياة أفضل، ووجد بأنَّ نظام المنافسة يقود إلى الفوضى وإلى إختلال حاد في المساواة والعدالة الإجتماعية، وأنَّ النظام الرأسمالي لا يمكن أنْ يكون في مصلحة الفقراء.
- **روبرت أوين "Robert Owen" (1771-1858):** كان نموذجاً رائعاً للصناعي الخير، كغيره من الإشتراكيين المثاليين، إنتقد أوين الرأسمالية الصناعية بحدة، ورأى الجشع الرأسمالي واللهث وراء الربح هو أصل كل الشرور في النظام القائم، وعلى الرغم من الدور السلبي للملكية الخاصة في النظام الإجتماعي من وجهة نظره إلاَّ أنَّه لم يخطر بباله معالجة قضية الملكية على غرار غيره من الإشتراكيين، بل في ملكية جماعية ضمن نطاقات محددة في التعاونيات، التي تشبه قرى صغيرة مكتفية ذاتياً من إنتاجها المحلي الزراعي والصناعي، أجرى أوين ضمن أعماله إصلاحات سابقة لعصره على صعيد

[51] - معاذ الشرفاوي الجزائرلي، تاريخ الفكر الإقتصادي، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، 2020، ص145.

ظروف العمل وعدد ساعات ووسائل تحسين جودة العمل، وهو من لمح إلى الإقتصاد التعاوني.

- **الإشتراكية الماركسية :** يطلق إسم الإشتراكيين العلميين على الإشتراكي ألماني مناضل هو "لاسال" وعلى مؤلفين يجب ذكرهما سوية لأنَّ بعض المؤلفات والنشرات تحمل توقيعهما هما كارل ماركس وفريدريك أنجلس، وإنَّ من بين الإشتراكيين إختلافاً كبيراً فيما يتعلق بموعد مجيء الإشتراكية وكيفية فهمهم من يرى أنَّ الإشتراكية هي نظام إجتماعي يتطلب السعي والجهد الطويل لبلوغه وتحقيقه، ومنهم من كان يعتقد أنَّ الإشتراكية ستولد حتماً من صلب الرأسمالية بقوة التطور وحده لا بعمل مقصود، وكانت لأفكار ماركس تاثير عظيم على الفكر الإشتراكي نستعرضها فيما يلي:[52]

- **التفسير المادي للتاريخ:** يقول كارل ماركس أنَّ الشؤون الإقتصادية هي التي تعين مجرى التاريخ وأنَّ شكل الحكم ونظام العائلة والقيم الأخلاقية وآداب المجتمع كل ذلك، ليس إلاَّ إنعكاساً أو نتيجة للفاعليات والمؤسسات الإقتصادية وقد لخص فكرته هذه في معرض الرد على برودون إذْ قال "إنَّ الصلات الإجتماعية مرتبطة إرتباطاً محكماً بالقوى المنتجة، فإذا حاز الناس قوى إنتاجية جديدة تغيرت طريقة إنتاجهم وبتغييرها تتغير طريقة ربحهم ومعيشتهم، وتتغير صلاتهم الإجتماعية، أنَّ الطاحون اليدوية أنتجت مجتمعاً يرأسه ملك، أما الطاحون البخارية فقد أنتجت الرأسمالية الصناعية"، ويرى ماركس أنَّ الأساليب الفنية للإنتاج هي الأساس الذي تقوم عليه الحياة الإجتماعية، فإذا تبدلت الأساليب تغيرت الصلات الإجتماعية، فعندما كان الصناع يملكون أدواتهم الإنتاجية وكانت وقتئذ بسيطة ورخيصة وعندما كانوا يبيعون منتجاتهم إلى المستهلكين، كان هناك تناسق بين الإنتاج وطريقة توزيع القيمة المنتجة، فكان الإنتاج فردياً كما كانت ملكية وسائل الإنتاج، وكان المنتجون يحتفظون لأنفسهم بالريع الصناعي لعملهم، ولكن عندما ظفرت الطبقة الرأسمالية تغيرت طرائق العمل وأصبحت جماعية، ومع ذلك فقد بقيت ملكية وسائل العمل فردية، ولم يعد العمال المالكين لرؤوس المال التي يستثمرونها وإنَّما هم مجبرون على بيع قوتهم للمستحدثين، هذا هو مآل النظرية المادية التاريخية، على أنَّ كثيراً من شرائح كارل ماركس يحتجون على التفسير الذي يجعل الوقائع الإجتماعية خاضعة أو متعلقة بطرائق الإنتاج، ويرون أنَّ النظرية المادية ليست إلاَّ رد فعل ضد التفسير الفكري للتاريخ والذي يجعل المشكلة الإجتماعية عبارة عن مسألة أخلاقية.
- **نضال الطبقات:** يقول كارل ماركس في مطلع البيان الشيوعي، أنَّ تاريخ كل المجتمعات حتى يومنا هذا ليست إلاَّ تاريخاً لنضال الطبقات، ويرى أنَّ المجتمعات تأفلت في كل أدوار التاريخ من طبقات متحاربة متخاصمة، وأنَّ المجتمع الحالي يتألف من طبقتين متخاصمتين الطبقة الرأسمالية طبقة مالكي وسائل الإنتاج كالأرض والمعامل والآلات وسائر رؤوس المال، وطبقة العمال أو البروليتاريا طبقة الذين لا يملكون شيئاً وإنما يعيشون من بيعهم قوى

[52] - أحمد السمان، مرجع سبق ذكره، ص: 232-235.

عملهم للرأسماليين، وقد تكونت طبقة العمال من نمو الطبقة البورجوازية أيْ من نمو رأس المال، وخلق إجتماعها اليومي في المعامل ما بين أفرادها عاطفة من التضامن ووحدة المصلحة، وشعوراً بقوتها، وإعتقاداً بأنَّها طبقة مستقلة، كل ذلك حملها على توحيد الجهود بوجه الطبقة الرأسمالية فنشأ عن ذلك نضال مستمر بين الطبقتين يتسع فيصبح قومياً وعالمياً، وينتهي هذا النضال بالثورة النهائية التي تقضي على فكرة الطبقات وفي رأي ماركس أنَّ هذه الثورة أمر محتوم مقدور، وأنَّها نتيجة لقانون التطور العام.

- **قانون القيمة وفضل القيمة:** يرى كارل ماركس أنَّ جميع السلع مهما إختلف نوعها وصنفها وتركيبها تتضمن عنصراً مشتركاً هو مقدار العمل المبذول في سبيل إنتاجها ويعتبر رأس المال المستعمل في الإنتاج كعمل متجمد أو كعمل متخثر فقيم البضائع إذن تتعين بحسب مقدار العمل الضروري إجتماعياً لإنتاجها، والسلعة التي يتطلب إنتاجها من الوقت الضروري إجتماعياً ضعف ما يتطلبه انتاج سلعة أخرى، يجب أنْ تساوى ضعف قيمة السلعة الأخرى، ومن نظرية العمل هذه يستنتج كارل ماركس كيفية إستثمار الرأسماليين للعمال، وسبب خصومه الفريقين، فيرى أنَّ العمال لا يستطيعون في النظام الرأسمالي أنْ يشتغلوا لحساب أنفسهم لأنهم عاجزون من حوز الأرض ورأس المال الضروريين للإنتاج، ولذلك هم مجبرون على أنْ يشتغلوا لحساب الرأسماليين الذين يملكون وسائل الإنتاج، ومن شرائط العمل أنْ يسلم العمال منتجاتهم للرأسمالي، وهذا يبقى حراً ببيعها بقيمة تتناسب أو لا تتناسب مع العمل المبذول لإنتاجها، أما الأجور التي يدفعها المستحدث للعمال فإنَّها تتعين في حد يتيح للعامل أن يعيش وأن يعول أسرته وأن يربي أولاده ليحلو محله، فالفرق بين القيمة التي يخلقها العمال في الإنتاج وبين الأجور التي تدفع لهم يدعى (فضل القيمة) ويربحه الرأسمالي بلا جهد، على أنَّ العمال لا يستطيعون أن يرفضوا العمل بهذا الأجر، لأن هناك إحتياطياً من العمال ينتظرون أنْ يحلوا محلهم بمثل أجورهم ويترتب على ذلك أنْ حب الرأسماليين للربح يدفعهم إلى بذل طاقتهم في سبيل زيادة مقدار فضل القيمة، وإلى زيادة بؤس العمال وإلى تكوين إحتياطي واسع من العمال.
- **قانون التطور العام ومركزية رأس المال والعمل:** يرى ماركس أنَّ المزاحمة الحرة- وهي أساس النظام الرأسمالي- تؤول إلى تجع رؤوس الأموال بأيد قليلة، وإلى تجمع عدد كبير من العمال في عدد قليل من المؤسسات، لأن المزاحمة تقضي إلى قضاء المؤسسات الكبيرة على الصغيرة والمتوسطة فتزول الملكية الريفية الصغيرة أما المزارع الكبيرة الفنية وتزول الدكاكين أمام مخازن البيع الكبرى، فإذا إستمرت المزاحمة، قل عدد المؤسسات وزادت قوة المؤسسات الباقية، وعاد كثير من صغار المستحدثين إلى صفوف البروليتاريا، فترى من جهة عدداً من الناس يقل يوماً عن يوم وتزداد ثروته يوما عن يوم، ومن جهة ثانية عدداً من الناس يتكاثر، ولكن فقره يتزايد، هذا ويرى ماركس في الشركة المساهمة دليلاً على أقواله، لأنَّ المساهم يتناول ربحاً من غير جهد، بينما يصبح المدير موظفاً مأجوراً وعاملاً على تهيئة الإشتراكية المقبلة لأنها تركز رأس المال والعمل، على أنَّ هذا التركيز لن يستمر بصورة غير

محدودة، وسيأتي يوم تبقى فيه نواة صغيرة من الناس تملك كل الثروة إلى جانب كتلة كبيرة من الناس لا تملك شيئاً، وعندئذ تقع الواقعة وتهب الثروة وتقضي الأكثرية على الأقلية وتستولي على وسائل الإنتاج ويقضي فيه الطبقات وعلى نضال الطبقات، وتزول منه الدولة التي يرى فيها كارل ماركس أداة لحماية المالكيين، هذا وأنَّ الأزمات الإقتصادية الدورية هب التي تبشر بالواقعة، وتؤدي لزعزعة البنيان الرأسمالي، لأنَّ قلة أجور العمال وعطالة العمال تؤول إلى إنقاص مقدرتهم على الإستهلاك وإلى كساد الإنتاج، وإلى هبوط الأسعار وإلى الأزمة.

5- <u>مزايا النظام الإقتصادي الإشتراكي</u>: تتمحور في النقاط التالية:[53]

- يرى الإشتراكيون أنَّ أهم ميزة للإشتراكية هي الخلاص من أضرار المزاحمة الحرة وتبذيرها، لأنَّ إخضاع الحياة الإقتصادية لنظام مدبر يعين مقدار الإنتاج من كل صناعة، يؤول إلى أنْ لا ينتج إلاَّ ما يحتاج إليه المجتمع، وبذلك يقضي على التبذير، وتتأمن الرغبات البشرية؛
- ويضيفون إلى ذلك أنَّ الإشتراكية تؤلف بين المصلحة الفردية وبين المصلحة العامة، لأنَّ المنتج لما كان عبارة عن موظف في المعمل الإشتراكي لا يعود يفكر بالربح الذي يستمده من رفع الأسعار بسبب قلة الإنتاج، بل يعلم أنَّ الرخاء يكون في وفرة المنتجات، ولذلك يكون أشد رغبة في العمل، وفي إستعمال الإختراعات في سبيل زيادة الإنتاج، ويشعر أنَّه متضامن مع المجتمع في ثمرات الانتاج؛
- يقول الإشتراكيون أنَّ الأزمة لا مكان لها في النظامين الإشتراكي والشيوعي، لأنَّ الحكومة المركزية تراقب الحياة الإقتصادية، وتجعل مقدار الإنتاج متناسباً مع القدرة الشرائية، ولذلك لا يخشى الكساد ولا تخشى الندرة، وفضلاً عن ذلك فبفضل الأسعار المقننة الخاضعة لسيطرة الحكومة، يمكن دفع المستهلكين إلى إستهلاك الأنواع الوافرة من البضائع، وذلك بتخفيض ثمنها، وهذا النظام ينظر الإشتراكيين خير من ترك آلاف المنتجين أحرار بالإنتاج، الأمر الذي يؤدي بهم إلى التزاحم وإلى الخسار الناشئ عن هبوط الأسعار وفرط الانتاج؛
- يقول الإشتراكيون أنَّ الإشتراكية تقضي على العطالة، لأن تملك الأرض ووسائل الإنتاج من قبل الأفراد يقضي عليهم بأن لا يستخدموا العمال إلاَّ حين تكون الصناعة رابحة، أما إذا كانت الأرض ورؤوس الأموال ملكاً للدولة، فكل إنسان يجد عملاً والمجتمع يستفيد من عمله لأنَّ الإنتاج ينبغي سد حاجات المجتمع، وإذا كان عدد العمال كثيراً فيمكن تخفيض ساعات العمل، وإستعمال الفراغ في سبيل الثقافة.

6- نقد النظام الإقتصادي الإشتراكي: على أنَّ الفرديين لا يتركون حجج الإشتراكيين من غير جواب، بل يفندونها وينتقدونها، ويمكننا أنْ نجمل إنتقاداتهم فيما يلي:[54]

- **من حيث مراقبة الإنتاج:** يرى الفرديون أنَّه ليس من الممكن أنْ يراقب المجتمع كل النشاط الإقتصادي، وإنَّه ليس هناك أناس يتمتعون بالكفاءة والمواهب التي تتيح لهم مراقبة أشغال عدد

[53] - السمان أحمد، "***الوقائع والنظريات الإقتصادية في العصر الحديث***"، مطبعة الجامعة السورية، الطبعة الأولى، دمشق، 1945، ص:218-219.

[54] - السمان أحمد، نفس المرجع، ص:219-222.

كبير من البشر، بصورة تفضل مراقبة كل من هؤلاء الأفراد لأشغاله الخاصة، وإذا صرفنا النظر عما يقتضيه هذا العمل من جمع الإحصاءات الكثيرة، ومن تأسيس مئات من الدوائر الخاصة بالرقابة، فإنَّ المركز الذي يوجه الحياة الإقتصادية سيجد نفسه أمام مشاكل معقدة يصعب مراقبتها وتوجيهها، ويجب أنْ يكون فوق البشر من حيث البصيرة والحكمة، يكون في مقدوره أنْ يقرر أي السلع يجب إنتاجها، ولينسق أنواع الصناعات، وليراقب قوة البلاد الشرائية (القدرة الشرائية)، وليقترح مبدأ واضحاً لتوزيع الدخل وليحقق التوازن، بين إنتاج البضائع الإستهلاكية وبين البضائع الإنتاجية، ويؤكد الفرديون أنَّ الحكومات أثبتت في كل الأزمان عجزها وقلة كفاءتها في المشاريع الصناعية، وإنَّه إذا أخضع النشاط الإقتصادي للرقابة السياسية، فإنَّ النتيجة ستكون أحقل بالفوضى من قلة الجدارة والنظام التي يأخذها الجماعيون على النظام الرأسمالي، ويرد الإشتراكيون على هذا الإعتراض بأنَّ النظام الإشتراكي لا يقتضي حكماء معصومين، بل أنَّ الخطأ لابد منه، وأنَّه ليس من الصواب مقارنة النظام الإشتراكي بالنظام الرأسمالي المثالي، بل يجب مقارنتها بالنظام الرأسمالي القائم، وهذا النظام لا يسد رغبات طبقات الشعب إلاَّ قليلاً، ولو إتبعت الإشتراكية مكانه لزاد الإنتاج 50 في المائة، أما الخطأ فلابد منه، ولكن التجربة المستمرة والإحصاءات الدقيقة كفيلة بالتقليل من الخطأ، لاسيما والشعب يتحمل الأخطاء الآنية ما دام يعلم أنَّها في سبيل مصلحته المستقبلية، ويرى الأستاذ "غومل" أنَّ إمكان رقابة المجتمع عملياً على النشاط الإقتصادي يبقى من القضايا التي لا يمكن حلها نظرياً، والتي لا تظهرها إلاَّ التجربة.

- **إصطفاء الرؤساء:** إنَّ حسن تطبيق النظام الإشتراكي يتوقف على حسن إختيار الرؤساء الذين يتولون إدارة الحياة الإقتصادية وتنسيق الإنتاج، فالأطفال لا يولدون رؤساء والرجال الذين إستطاعوا أنْ يكونوا من قادة الصناعة لم يكونوا في طفولتهم من الممتازين ولكن الرؤساء في النظام الرأسمالي يظهرون وينشؤون ولا يبلغون مقامهم الممتاز إلاَّ بعد شبابهم وبعد أنْ يزاحموا بمناكبهم عدداً لا يحصى من المنافسين، ولكن لما كان عنصر المزاحمة مفقوداً في النظام الإشتراكي فكيف يتسنى إصطفاء الرؤساء والقادة، يجيب الإشتراكيون على ذلك بأنَّ الإنتقال إلى الإشتراكية إذا كان سليماً فليس هناك ما يدعو للإستغناء عن الرؤساء الموجودين إذا كانوا جديرين بمناصبهم، ويرى الإشتراكيون انَّ النظام الرأسمالي كثيراً ما يسبب ضياع الكفاءات لأنَّ كثيراً من الأكفاء لا يجدون العون ولا رؤوس الأموال ولا الصِّلات والزلفى التي تؤهلهم للمراكز العليا، أما في الإشتراكية فإنَّ الفرصة تمنح لعدد كثير من الأشخاص وعندئذ يمكن إصطفاء إختيارهم ليتولوا قيادة الحياة الإقتصادية.

- **الدافع للعمل:** إنَّ النظام الفردي يستند إلى النفع الشخصي كحافز للعمل ينشط أهل الكفاءة فيجتهدون لبلوغ غاياتهم، وتكافئ الثروة جهود الناجحين منهم بمقدار كبير على أنَّ كل من يسعى للثروة الطائلة لا يصل إليها حتماً، ولكن إمكان الوصول إليها يعتبر حافزاً قوياً للسعي والجد، ويقول الفرديون لما كان الدخل القومي في النظام الإشتراكي يوزع بين الناس بتفاوت قليل بين أنصبتهم، وكان الدخل الكبير لا يعني إرتفاع مستوى المعيشة، وكان لا يجوز للفرد أنْ

يكنز الأموال ليشتري بها أرضاً أو ليقتني مصنعاً، فحافز النفع الشخصي الذي يسوق المرء نحو الرقي والثروة مفقود في النظام الإشتراكي، وفقدانه يؤول إلى تضاؤل الكفاءة الإقتصادية وتدني الدخل القومي، وإنتشار الفقر والبؤس ويضيفون إلى ذلك أنَّ النظام الجماعي نظام جمود وتأخر، لا يستطيع أهله إختراع آلة جديدة او إكتشاف طريقة بارعة للإنتاج إذا كانوا لا يستفيدون شخصياً من نتائج إختراعاتهم، ويجيب الإشتراكيون على ذلك أنَّ النظام الرأسمالي لا يقدم حافز لجميع الأشخاص لان عظم التفاوت في الثروة والدخل يثبط عزائم الفقراء ويحد من جهودهم بينما يجدو بالأغنياء إلى أنَّ لا يصنعوا شيئاً، وإذا كان بعض الأشخاص يشتغلون في النظام الرأسمالي غير مدفوعين بحافز إقتصادي بل ليكسبوا إعجاب زملائهم وإحترامهم ففي النظام الإشتراكي تتجلى هذه العاطفة بصورة أوضح وأجلى وفضلاً عن ذلك فإنَّه يجب أنْ يكون هناك بعض التفاوت في دخل العمال لكيلا يتساوى النشيط بالكسول وهذا التفاوت يصح أنْ يعتبر حافزاً للجد، وإذا كان يصعب جعل هذا التفاوت الصغير حافزاً للأشخاص الذين إعتادوا النظام الرأسمالي، فلن ينقضي جيل حتى ينس الناس النظام القديم، وحتى يعتادوا العمل بحافز معنوي جديد غير إقتصادي في النظام الإشتراكي، أما فيما يتعلق بالمخترعين فيؤكد الإشتراكيون أنَّ قليلاً من المخترعين من إستفاد من إختراعه في النظام الرأسمالي لأنَّ الذي يستفيد منها هم رجال المال والأعمال ومع ذلك فالمخترعون مثابرون على العمل، مدفوعين بلذة الفرح التي يشعرون بها حين يخترعون جديداً أو بلذة خدمة الإنسانية أو بأيْ سبب معنوي آخر وفضلاً عن ذلك فإنَّ كثيراً من المخترعات كان نتيجة جهود الجامعات أو الموظفين الذين لا يستطيع أنْ يربحوا من إختراعاتهم ربحاً مادياً خاصاً.

خلاصة المحور الرابع:

على الواقع لا نجد التطبيق الفعلي للنظام الرأسمالي بمفاهيمه ومبادئه المرتكز عليها، فهناك إقتصاديات كبرى تضم كل من القطاع الخاص والقطاع العام، وحتى في واقع تطبيق النظام الإشتراكي فمنذ إنهيار الإتحاد السوفياتي لا نجد إقتصاديات كبرى تزعم بأنَّها تجسد مبادئ الإشتراكية، وتقوم الإشتراكية على أساس إمتلاك الدولة كل الموارد وتوجيه جميع عناصر الإنتاج من قوى العمال والأرض وفقاً لخطة مركزية موحدة للإقتصاد، ظناً من الإشتراكيون أنَّه أفضل وعادلاً من إقتصاد السوق الفوضوي.

مصطلحات جديدة تساعد في فهم النظام الإقتصادي الرأسمالي والإشتراكي:

- **الفوضوية (الفوضويون):** من يؤمنون بأنَّ لا داعي لوجود حكومات.
- **الشيوعية:** أيديولوجية إقتصادية وسياسية تسعى إلى تمليك الحكومة وسائل الإنتاج بإسم العمال من خلال إندلاع ثورة عنيفة.

- **الفاشية:** أيديولوجية إقتصادية وسياسية تسعى أيضاً لبسط نفوذ الحكومة على كافة الموارد بما يخدم الصالح العام، وتخالف الشيوعية في السماح للأفراد بإمتلاك المصانع وغيرها من السلع الرأسمالية.
- **التدخلية:** فلسفة الإقتصاد المختلط، ومزيج بين الإشتراكية والرأسمالية، حيث تتدخل الحكومة كثيراً في النظام الرأسمالي لضبط كيفية إستغلال الأفراد لممتلكاتهم الخاصة.
- **المركنتلية:** مذهب إقتصادي يرى تكديس الثروات سبيلاً لإزدهار الأمم، وتشجع الصادرات بينما تفرض قيوداً على الواردات.

أسئلة متعلقة بالمحور الرابع:

- ماذا نقصد بمقولة "الكل يمد بقدر إستطاعته، والكل يأخذ بحسب إحتياجاتهم"؟
- هل أثبتت الإشتراكية أنها نظام إقتصادي معيب؟
- ماهي أسباب قيام الثورة الصناعية في أوروبا، وما هي أبرز نتائجها؟

❖ تمهيد المحور الخامس:

بعد الحرب العالمية الثانية إستضافت الولايات المتحدة وفود من 44 دولة لحضور المؤتمر في 14 جويلية 1944م في مدينة الشتوية بريتون وودز ولاية نيوهامشير، وكان الهدف من المؤتمر صياغة أسس نظام إقتصادي جديد وتم إقناع دول الأطراف بأنْ يكون الدولار الأمريكي هو العملة الوسيطة للتجارة بين الدول الأطراف وبعضها وأنْ يكون الدولار الأمريكي هو العملة الوحيدة التي يمكن تحويلها إلى ذهب بينما باقي عملات الدول الأخرى فيمكنهم تحويلها إلى الدولار ومن ثم إلى ذهب لو أرادت ذلك، والشرط أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تقوم بطباعة أيْ دولار أمريكي دون مقابل ذهبي أيْ أوقية ذهب بسعر 35 دولار أمريكي، وظهرت نتيجة ذلك ثلاثة منظمات دولية مكملة لها صندوق النقد الدولي "FMI"، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ""، منظمة التجارة العالمية "OMC" لم تنفذ مباشرة بل بدأت ب "GATT" عام 1947م.

➢ الأهداف الأساسية للمحاضرة:

- معرفة الطالب بملامح ووقائع إتفاقية بريتون وودز وتوضيح أسباب إنهيارها.
- إدراك الطالب بمفهوم وأهداف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

المحور الخامس: إتفاقية بريتون وودز ونشأة المنظمات الإقتصادية الدولية

يستند النظام الإقتصادي العالمي الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على ثلاثة مؤسسات كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد وبنيان هيكل للعولمة ودعم مجالاتها الرئيسية عولمة التجارة والتمويل والاستثمار، وعليه سوف نتطرق في هذا المحاضرة إلى إتفاقية بريتون وودز "Bretton Woods" ومنظمات الإقتصادية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية.

أولاً: إتفاقية بريتون وودز "Bretton Woods"

1-<u>مرحلة ما بعد وبداية إتفاقية بريتون وودز</u>: مر الإقتصاد الدولي بمراحل عديدة أدت إلى تطوره بشكل كبير في مدة زمنية بسيطة من المرحلة الأولى (1943-1971) المتعلقة بنظام بريتون وودز، أمّا المرحلة الثانية ما بعد بريتون وودز (1973-1991)، ومن ثم مرحلة الإقتصاد الدولي الرأسمالي ما بعد 1991م، والمرحلة الرابعة مرحلة الألفية الثالثة أيْ النظام العالمي الجديد، لذا نقف على مرحلة الأولى والثانية فقط فيما يلي:[55]

- **مرحلة بداية نظام بريتون وودز (1943-1971):** وقد بدأ نظام "Bretton Woods" في التداعي منذ عقد الستينات لأسباب عديدة منها أسباب إنتشار نظام "Bretton Woods" وأهم ما يميز نظام "Bretton Woods" في الكم الهائل من الدولارات الأمريكية المتداولة في العالم التي فاقت حجم تغطيتها بالذهب الموجود لدى الولايات المتحدة الأمريكية، والسياسات الكمالية الأمريكية التي أسهمت في إرتفاع العجز التجاري، وزيادة الإنفاق الوطني الأمريكي على برامج المساعدات الخارجية المالية والإقتصادية والعسكرية، وجود فائض في ميزانيات الدول المهمة وفي طليعتها الدول الأوروبية الأقوى في السوق الأوروبية المشتركة إضافة إلى اليابان، ظهور قوة الشركات المتعددة الجنسيات التي أخذت تتمدد في العالم.
- **مرحلة ما بعد نظام بريتون وودز (1973-1991):** من أبرز مميزات هذه المرحلة تراجع الهيمنة الأمريكية شبه المطلقة على الإقتصاد الدولي الرأسمالي الطابع وتحوله إلى إقتصاد متعدد

[55] - أحمد جابر بدران، ***"الإقتصاد الدولي والإندماج الإقتصادي المعاصر"***، مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية- سلسلة كتب إقتصادية جامعية-، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص: 17-20.

القطبية، رغم بقاء الهيمنة الأمريكية على المؤسسات التي وجدت في ظل هذا النظام، وإرتفاع أسعار الطاقة إثر الحظر البترولي عام 1973م سبب ثراء الدول المصدرة للنفط، ووفر أموالاً كثيرة بين يدي هذه الدول، **إنتهت** كميات كبيرة منها لدى المصارف والمؤسسات المالية الخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، **وإنخفاض** معدلات النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية آنذاك، **زادت** الأموال لدى المصارف والمؤسسات المالية وأخذت تبحث عن فرص إستثمارية في الدول النامية الأخرى، وهو بدأ سهلاً وإنتشر ثم إنتهى بخلق مشكلة المديونية التي مازالت قائمة إلى الآن، الإزدهار الملحوظ لتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات، وقد رأى البعض أنَّ هذا التغير والتحولات للإقتصاد والدول في هذه الفترة، أدى إلى **زيادة** ملحوظة في الطبيعة الإندماجية للإقتصاد العالمي، بحيث كان لثورة تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإتصال أثرها في **التوسع** المضطرد في حجم التجارة الدولية الذي وصل عام 1993م حسب بعض التقديرات إلى 8 تريليونات دولار، فالزيادة الواضحة في هذا الحجم كانت بالضرورة لسياسات الإندماج المتمثلة في إزدياد سرعة إنتقال التكنولوجيا عبر الحدود وإسهامها في تنامي حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة، **ظهور** الخدمات المالية التي تتعلق بالتجارة بما في ذلك النشاطات في ميادين المصارف والتأمين والنقل وخدمات الإستشارات التي يقدمها المختصون في الأعمال التجارية والمالية والقانونية والهندسة والطب ..الخ، كما يضم بالضرورة العديد من المجالات الصناعية والثقافية والتاريخية واللغوية والفني والدينية وغيرها، ومما يلفت الإنتباه حقيقة أنَّه إذا كان نمو قطاع الخدمات وخصوصاً في ميدان النشاطات المالية والمصرفية الدولية كان في طليعة ما جسدته الثورة الصناعية الثالثة، فقد شكل هذا القطاع المحور الاهم في تبريرات دعاة العولمة وأنصارها.

2- **<u>أسباب إنهيار نظام بريتون وودز</u>** <u>"Bretton Woods"</u>: لعبت تداعيات السياسات الدولية والإقتصادية للولايات المتحدة دواً مهماً في إسقاط نظام "Bretton Woods" وتتجلى ذلك فيما يلي:[56]

- دخول أمريكا الحرب ضد فيتنام الشمالية عام 1968م التي رافقتها برامج الرئيس الأمريكي جونسون ضد التفرقة العنصرية وإعلانه الحرب على الفقر في بلاده؛
- سوء الأوضاع الإقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي بسبب موقع الولايات المتحدة في الإقتصاد الدولي؛
- تدهور قيمة الدولار آنذاك في ضوء إنخفاض إحتياطي الذهب لدى الولايات المتحدة بشكل كبير، قام خليفة جونسون الرئيس ريتشارد نيكسون في أغسطس 1971م؛
- وقف التحويل بالسعر الثابت للدولار سواء بالنسبة للذهب أو للعملات الأجنبية وذلك في أغسطس 1971م، بحيث يصبح سعره خاضعاً للعرض والطلب في السوق؛
- بادرت الولايات المتحدة نتيجة لأزمة الدولار هذه الى الدعوة لعقد اجتماعات دولية متعددة الأطراف لبحث إنعكاساتها على التجارة الدولية، وهو ما تحقق فعلاً عام 1973 في مؤتمر وجولة

[56] - أحمد جابر بدران، ***مرجع سبق ذكره***، ص18.

مفاوضات "GATT" في طوكيو وكانت السابعة آنذاك في سلسلة مفاوضات هذه المنظمة عام 1947م؛

- وقد تم التخلي عن نظام "Bretton Woods" رسمياً مع نهاية عام 1973م حيث قامت الحرب العربية مع الكيان الصهيوني والحظر النفطي الذي صاحبها على أهمية توافر موارد الطاقة وأسعارها على الدول المصدرة والمستهلكة بحد سواء، وعلى مدى تأثر الدول كافة بالأزمات الإقتصادية المهمة على الساحة الدولية، فالولايات المتحدة مثلاً ومعظم حلفائها الغربيين تأثرت إقتصادياً بإنقطاع النفط، لأنّها كانت تعتمد على الأسواق الخارجية، لتلبية نصف متطلباتها الإستهلاكية من المواد الخام عموماً، أما الإتحاد السوفياتي فقد كان يستورد هو الآخر ما لا يقل عن ربع حاجات الغذائية من القمح والحبوب من أسواق العالم المختلفة.

ثانياً: صندوق النقد الدولي " International Monetary Fund"

أدى إنشاء صندوق النقد الدولي إلى ظهور نوع من الغموض على الساحة الدولية فيما عدا دائرة محدودة من الإقتصاديين والمختصين بشؤون المال، وساد الكثير من الخلاف بشأن سبب إنشائه وما الذي يستطيع القيام به، وينطبع في ذهن العديد من المراقبين ولعل ذلك لخلطهم بينه وبين البنك الدولي أو مؤسسات المعونة الأخرى، أنَّ صندوق النقد الدولي أنشئ لتوفير العون المالي لعملية التنمية الإقتصادية في الدول الأفقر، ويعتقد آخرون أنَّه عبارة عن بنك مركزي دولي يتحكم في عملية إيجاد النقود على النطاق العالمي، وهناك من ينظر إليه كمؤسسة سياسية قوية ولكن مستنكرة، تطغى عليها صبغة التبشير بالسلامة المالية، بحيث تفرض على أعضائها إتباع مسار التقشف الإقتصادي إلى حد ما، وفي الواقع أنَّ صندوق النقد الدولي لا يعبر عن أيْ من ذلك بل هو مؤسسة تعاونية إنضمت إليه الدول بإختيارها.

1- <u>الخلفية التاريخية لنشأة الصندوق النقد الدولي</u>: أدت السياسات النقدية الإنفرادية إلى إلحاق الضرر بالعلاقات الدولية الإقتصادية، فشعرت الدول بالحاجة إلى التعاون النقدي الدولي للخروج من الأزمات الإقتصادية التي سببتها السياسات التنافسية الغير منظمة، وهكذا أنشئ "بنك التسويات الدولية" عام 1930م، كما إنعقد مؤتمر إقتصادي دولي في لندن عام 1933م لمعالجة المشكلات

النقدية، ولكنه لم يحقق نتائج إيجابية مباشرة، وفي عام 1936 عقد إتفاقية ثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا بقصد التعاون على الحد من تخفيض العملة والتشاور حول سياسة الصرف، ولكن تأثير هذه الإتفاقية في معالجة المشكلات التي ثارت في ذلك الوقت كانت محدودة لقلة أطرافها ولأنها كانت إتفاقية مبادئ أكثر من كونها اتفاقية تتضمن إلتزامات محددة تجاه عاقديها، أضف إلى ذلك عدّم وجود موارد مشتركة يمكن للدول أنْ تلجأ إليها في الأوقات التي تقل فيها إحتياطاتها من العملة الأجنبية، ومع إندلاع الحرب العالمية الثانية وضع المجتمع الدولي أمام جملة من الحقائق التي لا يمكن تجاهلها، وهي أنَّ العالم أصبح متشابكاً في مصالحه ومشكلاته الإقتصادية، وإنَّ التدابير التي تتخذها الدولة ما لمعالجة أزماتها النقدية الداخلية، لا بد أنْ تؤثر على الدول الأخرى المتعاملة معها في مجال المبادلات الإقتصادية، وأنَّ أيْ حلول للمشكلات متعددة الأطراف لن تكون ناجعة ما لم تكن متسمة بالجماعية، بعيدة عن الإنفرادية أو حلول القلة، إذن أصبحت الحاجة ماسة إلى وجود نظام يمكن الدول أنْ تقوم من خلاله بإجراء التعديلات في أسعار الصرف بالإتفاق فيما بينها لتصحيح الإختلال الذي يطرأ على الموازين مدفوعاتها، بيد أنَّ أيْ إجراء من هذا النوع يتطلب وجود موارد كافية من العملات الأجنبية تستطيع السلطات النقدية في مختلف الدول أنْ تعتمد عليها في تصحيح الإختلال، لذلك جرت محادثات بين الدول حول الوسيلة التي يمكن بموجبها تامين هذه الموارد من العملات الأجنبية للتدخل في سوق النقد، ولإيجاد آلية موحدة يعتمدها المجتمع الدولي بهذا الخصوص، وفي أواخر الحرب العالمية الثانية خطط المنتصرون ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة للنظام النقدي الدولي الذي ينبغي أن يحكم العلاقات الدولية النقدية، وقد كانت المشروعات التي تم تقديمها إنعكاساً للأوضاع الإقتصادية[57]

2- <u>تعريف صندوق النقد الدولي</u>: هو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات العالمية، أنشئ بموجب معاهدة دولية للإشراف على النظام النقدي الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، وهو وكالة دولية متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة، أصبح له وجود فعلي في عام 1945م، ويعمل الصندوق على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي، وكما يتضح من الإسم الذي أطلق عليه "صندوق" أيْ يمكن أنْ تستفيد الدول الأعضاء فيه من موارده المالية لمعالجة لما قد تتعرض له من مشكلات في ميزان المدفوعات الوطني، وصندوق النقد الدولي وبحسب ما يقدم نفسه بموجب وثائقه يمثل المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي، ويضم الصندوق في عضويته 189 بلداً عضواً مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريباً لتحقيق الصالح المشترك، وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يتناول بالنقاش آثار السياسات الإقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي،

[57] - ياسر الحويش، ***"المنظمات الدولية الإقتصادية"***، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، سوريا، 2018، ص: 9-10.
https://pedia.svuonline.org/

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في العاصمة الأمريكية واشنطن وله مكاتب منتشرة في أنحاء العالم.[58]

ملاحظة: يعد صندوق النقد الدولي منظمة دولية، ومنظمة دولية حكومية، ووكالة دولية متخصصة، ومنظمة دولية مالية.

3- مبادئ صندوق النقد الدولي: هناك عدة مبادئ يقوم عليها صندوق النقد الدولي نذكر منها:

- سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية؛
- تحقيق المصلحة السياسية والإقتصادية بإيجاد تجاري متعدد الأطراف؛
- إختلال ميزان المدفوعات يعتبر مسؤولية مشتركة بين الدول التي تعاني عجزاً والدول الفائض.

4- أهداف صندوق النقد الدولي: حددت المادة الأولى من الإتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي أهدافه على النحو الآتي:[59]

- تحقيق إستقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيضات في الصرف ما بين الدول، الأمر الذي يعني إمكان تعديل أسعار الصرف الثابتة وفقاً لشروط محددة تحت رقابة دولية وليس بمطلق حرية كل دولة؛
- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف والتي تعيق نمو التجارة العالمية؛
- توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها في ظل الضمانات الضرورية، وإتاحة الفرصة لها على هذا النحو لإصلاح الإختلال الذي تتعرض له موازين مدفوعاتنا؛
- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية، عن طريق مؤسسة دائماً تقدم للدول إطاراً للتشاور والتفاوض فيما بينها لحل المشكلات النقدية الدولية؛
- العمل على التقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازيين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة إختلال هذا التوازن.

5- دور صندوق النقد الدولي: للصندوق عدة أدوار نذكر منها:

- مراقبة التطورات والسياسات الإقتصادية والمالية في بلدان الأعضاء على المستوى العالمي بتقديم المشورة لهم إستناد إلى الخبرة التي إكتسبتها منذ أكثر من 50 عاماً نذكر منها:
- حث المجلس التنفيذي الحكومة اليابانية في إطار مراجعته السنوية لأداء إقتصادها لعام 2000 على تنشيط النمو من خلال إنخفاض أسعار الفائدة وتشجيع إعادة الهيكلة في الشركات والبنوك؛

---

[58] - وسام نعمت إبراهيم السعدي، "***صندوق النقد الدولي***"، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2020، ص: 17-18.

[59] - صديقي شفيقة، "***تاريخ الوقائع الإقتصادية***"، محاضرات موجهة لطلبة السنة اولى بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016-2017، ص: 37-38.

- إقراض البلدان الاعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت بل لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية مثل: الأزمة المالية الأسيوية في الفترة بين 1997-1998 حيث ساعد كوريا بتعهده تقديم 21 مليون دولار أمريكي لمعاونتها في تحسين إقتصاد والتعافي من الكساد؛
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية ومن أمثلة ذلك: مساعدته دول البلطيق وروسيا وغيرها في إنشاء نظام خزانة لبنوكها المركزية وهذا عند إنهيار الإتحاد السوفياتي، وتدعيم إستقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها؛
- إقامة نظام للمدفوعات متعددة الاطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية، وتوفير السيولة الدولية لتسوية المدفوعات خلال زيادة الإحتياطات وقد إستخدم في ذلك ما يسمى حقوق السحب الخاصة.

6- <u>نظام المزايا والحصانات للصندوق النقد الدولي</u>: يتمتع صندوق النقد الدولي بعدد من المزايا والحصانات والتي يتمثل أهمها بما يأتي:[60]

- **الحصانات القضائية:** يقصد بالحصانة القضائية للمنظمة الدولية عدم إختصاص محاكم الدول الأعضاء في المنظمة وغيرها من الدول الأخرى بنظر الدعاوى التي ترفع ضد المنظمة الدولية، ما لم يكن هناك إتفاق أو شرط في عقد أبرمته المنظمة يعطى المحكمة هذا الإختصاص، والحصانة القضائية المقررة للمنظمات الدولية هي حصانة شاملة تغطى كل ما يصدر عن المنظمة من أفعال كما تمتد لتشمل ممتلكاتها ومقرها، وهي تحمي المنظمة ضد أيْ صورة من الإجراءات القانونية اما السلطات الوطنية سواء كانت قضائية أو إدارية أو تنفيذية وسواء كانت المنظمة مدعوه للمثول أما القضاء أو يطلب منها تقديم معلومات، وتتمتع الاموال (عقارية أو منقولة) والأموال الخاصة بالمنظمات الدولية بالإعفاء القضائي أيْ بعدّم الخضوع لمحاكم دولة المقر، وقد نصت المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية على مثل هذه الحصانة، وقد عالج القسم الثالث من المادة التاسعة أحكام الحصانة القضائية التي يتمتع بها الصندوق حيث أكدت على تمتع ممتلكات الصندوق وامواله بحصانة قضائية تامة ما لم يتم التنازل عنها من قبل الصندوق.
- **حرمة المباني التي يشغلها الصندوق وحماية وثائقه ومراسلاته:** تنص المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية على مثل هذه الحصانة، فلا يسمح بدخول مباني وأماكن المنظمة إلاَّ بناء على إذن من أمين عام المنظمة أو من يقوم مقامه وتتمتع أيضاً وثائق المنظمة ومحفوظاتها بكافة انواعها بالحصانة المقررة، وتعني الحصانة هنا إلزام الدول المضيفة بعدّم التعرض للمنظمة وكذلك إتخاذ التدابير اللازمة لحماية المبنى ضد أيْ إعتداء؛
- **الحصانات المالية والإعفاء عن الضرائب والرسوم:** إنَّ الحاجة تدعوا إلى تمتع المنظمة الدولية بحصانات وإمتيازات وتسهيلات مالية وضرائبية تتمثل بمنع دولة المقر من الإستفادة من وجود المنظمة على إقليمها، من خلال ممارستها لسلطاتها المالية والضرائبية على المنظمة،

[60] - وسام نعمت إبراهيم السعدي، "***مرجع سبق ذكره***"، ص: 43-48.

حيث تمارس هذه الأخيرة أنشطة وتحصل على عوائد، تمثل ما يمكن أنْ يكون محلاً لفرض الضرائب المختلفة عليها سواء من جانب دولة المقر أو غيرها من الدول التي تمارس المنظمة فوق أقاليمها هذه الأنشطة، وعليه تعفى المنظمة الدولية من الضرائب المباشرة والإستقطاعات الغير مباشرة (الضرائب المحلية وضرائب المبيعات) على مشترياتها الهامة للإستعمال الرسمي، كما تعفى أيضاً من الرسوم الجمركية ومن الضرائب المفروضة على إنتقال رؤوس الأموال والمبادلات النقدية، ومن أيْ قيد أو حظر على الواردات أو الصادرات الخاصة بإستعمالها الرسمي، وتضم هذه الحصانات طائفة مهمة أساسية من الإمتيازات والحصانات ذات الطابع المالي والضريبي منها:

- **الإمتيازات المالية والنقدية:** ينص إتفاق حصانات وإمتيازات الأمم المتحدة على حرية الأمم المتحدة دون أيْ تتقيد بإشراف مالي أو تنظيمات من أيْ نوع في أنْ تحوز أرصدة من الذهب أو النقد، بأيْ نوع من العملات وأنْ تفتح حسابات بأيْ عملة وحريتها في تحويل تلك الأرصدة إلى أي دولة تشاء؛
- **الضرائب المباشرة:** تعفى المنظمة الدولية من الضرائب المباشرة، ولكنها لا تعفى من الرسوم التي تؤدي مقابل خدمات فعلية، فيشمل الإعفاء الضرائب المفروضة على إنتقال رؤوس الأموال والمبادلات النقدية، وضرائب الفنادق إذا شغلها موظفوها بوصفهم الرسمي؛
- **الضرائب الجمركية:** تتمتع المنظمات الدولية بالإعفاء من الرسوم الجمركية، والقيود المفروضة على الصادرات او الواردات، ويجري تقييد الإعفاء الخاص بالواردات بوجوب عدم التصرف بالبيع في الأشياء المستوردة للمنظمة داخل الدولة التي تم الإستيراد فوق إقليمها؛
- **ضرائب الإنتاج والبيع:** لا تعفى المنظمات الدولية من ضرائب الإنتاج والمبيعات، إلاَّ إذا بلغت السلع المشتراة حداً معيناً، وينص إتفاق الأمم المتحدة الخاص بالحصانات والإمتيازات على عدّم إعفاء ما تشتريه الأمم المتحدة محلياً لأعمالها الرسمية من ضريبة الإنتاج أو البيع إلاَّ إذا بلغت قيمته مبلغاً لا يستهان به، ففي هذه الحالة يجوز رد ما تدفعه من رسوم أو ضرائب كلما كان ذلك ممكناً.

7- شروط العضوية ودول الأعضاء: يعمل الصندوق على مساعدة الدول في حل مشاكلها الإقتصادية عن طريق تقديم القروض والإستثمارات الفنية وهذا ما جعل بلدان العالم يلجئون إلى الصندوق لشدة معاناتهم من حالة العجز في موازين مدفوعاتهم مما أدى بالصندوق وضع شروط للإنخراط فيه وكسب العضوية وهذه الشروط تتمثل في:

- تحديد عملتها بالذهب أو بعملة أجنبية، والإلتزام بالإتفاقية وإحترام الشروط الموضوعة؛
- يجب على كل عضو جديد أنْ يقدم حصته في مدة لا تتجاوز 30 يوماً، ولدراسة طلب دخول أي دولة إلى الصندوق يجب أن يكون الطلب كتابي، وتحدد المدة بشهر لقبول أو رفض الطلب وهذا في حدود التفاوض مع الدول الطالبة للإنخراط؛
- يعتبر الصندوق الدول الأعضاء الذين وقعوا على إتفاقية بريتون وودز مؤسسين وعددهم 29 دولة من بين 44 دولة حضرت المؤتمر وهذا قبل 1945/12/31، ثم أضاف 10 دول في

14 مارس 1946 ثم إلتحقت أستراليا في 1947، أما في الوقت الحالي فيقارب عددهم 200 عضواً؛

- تنتهي عضوية البلد بسحبها من الصندوق ويكون هذا الأمر نافذاً من تاريخ وصول الإبلاغ عن الإنسحاب.

ثالثاً: البنك الدولي "The World Bank"

هو أحد مؤسسات إتفاقية بريتون وودز في يوليو 1944، وأنشئ البنك عام 1945م، بدأ ممارسة نشاطه في يوليو 1946م، ولقد جاء إنشاؤه لتلبية الحاجة الماسة إلى رأس المال لتمويل الأعمال وإعادة البناء لما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية إقتصاديات الدول المختلفة، ومن ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه، وهو يمثل قمة التعاون بين رأس المال الخاص ورأس المال الحكومي العام في مجال الإستثمار الدولي.

1- نشأة البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير **(IBRD)** ، المعروف بالبنك الدولي، في عام 1944 لمساعدة أوروبا على الإنتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية. وفي خمسينيات القرن العشرين، أضحى جلياً احتياج البلدان النامية الأشد فقراً لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها إقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو.[61]

2- <u>تعريف البنك الدولي</u>: البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها **187**مساهمين فيها، ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي، وبصفة عامة يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء، ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الإجتماعات السنوية لمجالس محافظي البنك الدولي

[61] http://web.worldbank.org

وصندوق النقد الدولي ولأنَّ المحافظين لا يجتمعون سوى مرة واحدة فقط في السنة فإنهم يفوضون واجبات محددة إلى 25 مديراً تنفيذياً، يعملون في داخل البنك الدولي، ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مديراً تنفيذياً، بينما تُمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديراً تنفيذياً، بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، توجد ثلاث مؤسسات أخرى ترتبط إرتباطاً وثيقاً مع البنك الدولي: هي مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الإستثمار والمركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار، وتشكل جميع تلك المؤسسات الخمس معاً مجموعة البنك الدولي.

3- <u>أهداف البنك الدولي:</u> عادة ما يتم تحديد أهداف المنظمات الدولية في صدر مواثيق إنشائها، مع رسم خطوط السياسة العامة لها في مقدمات هذه المواثيق، وقد أوردت المادة الأولى من إتفاقية إنشاء البنك الدولي أهداف هذه المنظمة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:[62]

- مساعدة الدول الأعضاء من خلال تقديم تسهيلات والقروض لإستثمار رؤوس الأموال ذات الأغراض الإنتاجية في إعادة تعمير وتنمية أقاليمها، ويتطلب تحقيق هذا الهدف تحديد الإقتصاديات التي دمرتها الحرب، وتأمين الموارد والتسهيلات اللازمة وتشجيع التسهيلات الإنتاجية والموارد في البلدان النامية؛
- تشجيع الإستثمارات الأجنبية الخاصة من خلال ضمان القروض أو الإستثمارات الأخرى، التي يجريها القطاع الخاص، أو الإسهام فيها، ولا سيما عندما يكون رأس المال الخاص غير متاح بشروط معقولة، وتكملة الإستثمارات الخاصة بتقديم التمويل بشروط معقولة للأغراض الإنتاجية، من رأسماله الخاص والأموال التي يستثمرها أو يحصل عليها من مصادر أخرى؛
- تشجيع نمو ميزان التجارة الدولية على المدى الطويل، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات عن طريق تشجيع الإستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، من خلال مساعدتهم في الإستثمارات الإنتاجية، ومستويات المعيشة وشروط العمل في أقاليمهم؛
- تنسيق القروض الذي يضمنها أو يقدمها من القروض الدولية، وإعطاء الأولوية للمشروعات الأكثر نفعاً والأشد ضرورة سواء كانت كبيرة أو صغيرة؛
- يمارس البنك نشاطه أخذاً بالحسبان فاعلية الإستثمارات الدولية، وفقاً للشروط التجارية في الأقاليم الدول الأعضاء في الفترة اللاحقة للحرب، ويسهم في التمهيد للتحول التدريجي من إقتصاديات الحرب إلى إقتصاديات السلم، مسترشداً في كل ما يتخذه من قرارات بالأهداف المذكورة.

4- الفرق بين الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي: أنشئ صندوق النقد الدولي في نفس وقت الذي أنشئ فيه البنك الدولي لأداء وظائف مختلفة لكل منهما وإن كانت ذات صلة، فصندوق النقد الدولي يركز في المقام الأول على الإجراءات التي ينبغي للبلدان اتخاذها بغية تحقيق الإستقرار الإقتصادي والمالي الكلي اللازم للنمو الإقتصادي السليم القابل للإستمرار، أما البنك الدولي فقد أنشئ لتشجيع التنمية الإقتصادية طويلة الأجل وتخفيف حدة الفقر وللإسهام في تمويل المشاريع

[62] - ياسر الحويش، ***"المنظمات الدولية الإقتصادية"***، ص: 97-98.

بعينها، وصندوق النقد الدولي هو الجهة المرجح اللجوء إليها أولاً لمساعدة أي بلد يمر بأزمة مالية بتقديم المشورة والتمويل السريع بينما يقوم البنك الدولي أساساً بتقديم المساعدات الإنمائية ويتعاون الصندوق والبنك الدولي في عدد من القضايا لاسيما الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

5- <u>رأسمال البنك الدولي</u>: تتكون موارد البنك من حصص الدول الأعضاء في المقام الأول، وقد تحدد رأسمال البنك لدى قيامه عام 1944 بمبلغ قدره عشرة مليارات دولار وفقاً لسعر الدولار بالوزن والعيار السائدين في أول تموز 1944 (35 دولاراً أمريكياً للأونصة الواحدة من الذهب)، وتقسم إلى مائة ألف سهم قيمة كل واحد منها مائة ألف دولار، ولا يسمح لغير أعضاء البنك بالإكتتاب فيها، وتتحدد حصص الدول الأعضاء في البنك على أساس إسهاماتها في الصندوق من ناحية، وقدرتها الإقتصادية من ناحية أخرى، وبتعبير آخر فإنَّ حصص الدول الأعضاء في الصندوق كانت الأساس لتحديد حصص الأعضاء في البنك، وإنْ إختلف مقدار رأسمال الصندوق عن مقدار رأسمال البنك، وإسهام الدول الأعضاء في رأسمال البنك الزامية، وتنقسم حصة الدول العضو إلى قسمين:[63]

- **الأول:**20% يتم تسديدها في بداية الإنضمام، ويؤدي على الشكل 2% تدفع بالذهب أو بالدولار الأمريكي، ويتصرف البنك بهذه النسبة كم يشاء، 18% تدفع بالعملة الوطنية ولا يستخدمها البنك إلاَّ بتشاور العضو المعني.
- **الثاني:** 80% تبقى لدى الدولة العضو، وتدخل ضمن الإحتياطي العام للبنك، ولا يتم إستخدامها إلاَّ في حالات الضرورة، للوفاء بإلتزامات البنك.

6- <u>القروض الذي يقدمها البنك الدولي</u>: لا يقوم البنك بالإقراض إلاَّ إذا تأكد أنَّ طالب القرض لا يستطيع على ما يحتاجه من موارد نقدية من السوق المالية العادية بشروط معقولة، ولا يجوز أنْ تزيد القروض التي يقدمها البنك أو يشترك فيها والضمانات التي يقدمها في أيْ وقت عن مجموع رأسماله المكتتب به، بما في ذلك الإحتياطات وفائض الأرباح ويتم تقديم القروض على الشكل الإقراض المباشر من أموال البنك الخاصة فالبنك يستطيع أنْ يقرض نسبة 2% المدفوعة ذهباً أو دولارات أمريكية دون حاجة إلى إستئذان الدول، أما 18% التي تكون بعملة الدول العضو فيجب أخذ موافقة الدولة صاحبة العملة على إجراء القرض بعملتها، وهناك إقتراض مباشر آخر لأي عضو من الأموال التي يجمعها البنك من السوق المالية، أو التي يقوم بإقتراضها، وهناك أيضاً ضمان البنك كلياً أو جزئياً للقروض الدولية التي يقدمها المستثمرون العاديون بطرق الإستثمار العادية، هناك نوعان من القروض:[64]

- **قروض متوسطة الأجل:** يقدم البنك قروضاً متوسطة الاجل للدول الأعضاء وذلك لمساعدتها على تمويل مشترياتها من الجرارات والمعدات الزراعية، وتبلغ فترة القرض عشرة سنوات؛
- **قروض طويلة الأجل:** وتتميز شروط البنك عند عقد قروض طويلة الأجل بالمرونة، وإمكانية تعديلها حسب ظروف البلد المقترض، وتقدم هذه القروض لمساعدة الدول المقترضة على بناء

[63] - ياسر الحويش، "***مرجع سبق ذكره***"، ص102.
[64] - ياسر حويش، "***مرجع سبق ذكره***"، ص 113.

الخطوط الحديدية والمطارات والمحطات الكهربائية ..إلخ، أو ما يمكن تسميته بمشروعات البنية التحتية.

رابعاً: منظمة التجارة العالمية "World Trade Organization"

يُعتبر من أهم ما نجحت فيه جولة أورجواي هو تحويل اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية بهذا تكون منظمة التجارة العالمية على نفس مستوى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتعمل على إقرار وتحديد معالم النظام الإقتصادي العالمي الجديد، ونشأت منظمة التجارة العالمية بعد توقيع إتفاقية دور أورجواي في مراكش بالمغرب عام 1994م وبدأت المنظمة في ممارسة مهامها إعتباراً من أول يناير 1995م.

1- من الجاتGAT إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC: الجات هي الأحرف الأولى من تسمية الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on Traffs" وهي عبارة عن معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول المتوقعة عليها، كما أن فكرة قيام منظمة التجارة الدولية كانت قد طرحت ضمن مداولات مؤتمر "بريتون وودز" الذي أقر قيام صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي للإنشاء و التعمير BIRD, وقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد قيام هذه المنظمة بحجة أنها يمكن أن تنازع الكونغرس الأمريكي صلاحياته في توجيه التجارة الخارجية، وكبديل لهذه الفكرة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتخاذ الترتيبات اللازمة ودعت إلى مؤتمر دولي في جنيف عام 1947 للمداولة حول التجارة الدولية، وفي هذا المؤتمر تم التوقيع على الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي إشتملت على المبادئ والأسس والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمرحلة بعد الحرب، ولقد شارك في توقيع هذه الإتفاقية 23دولة منها:[65] **عشر دول صناعية**: أمريكا-بريطانيا –استراليا – نيوزيلندا – كندا – فرنسا – بلجيكا – هولندا – لوكسمبورغ – النرويج، **ودولتين عربيتين**: - سوريا – لبنان، وثلاث دول من **أمريكا اللاتينية**: تشيكوسلوفاكيا – البرازيل – التشيلي، ودولتان

[65] عبد الواحد العفوري، ***العولمة و الجات-الفرص و التحديات***، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000 ص 32.

من **إفريقيا:** - جنوب روديسيا – جنوب إفريقيا، وخمس دول **آسيوية:** - الهند – باكستان – الصين – كوريا – سيلان، ودولة من **أوروبا الشرقية** هي بورما.

كان الهدف الأساسي من الجات هو تحرير التجارة الدولية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على إقتصاد الأسواق الحرة و المفتوحة وبناءاً على هذا فقد كان يفرض على كل دولة تنظم إلى الجات أن تلتزم بالسعي الجاد والمستمر والتدريجي بإزالة كافة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية تصديراً و إستيراداً، كما كان الغرض هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية والإستمرار في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض، وفي العنصر الموالي سوف نتطرق إلى جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، حيث يمكن تقسيم الفترة من 1947 وهو تاريخ التوصل إلى الإطار العام لإتفاقية الجات الأصلية وحتى التوقيع على الوثيقة النهائية لجولة أورجواي لعام 1994 إلى ثلاث فترات أو مراحل على النحو التالي:

- **الفترة الأولى: 1947-1971:** خلال هذه الفترة تم عقد خمس جولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، في إطار السعي نحو المزيد من إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية كان من أهمها:

- **الجولة الأولى: جولة جنيف 1947:** شاركت فيها 23 دولة، وكانت ناجحة مقارنة بالجولات الأربعة التي تلتها، حيث تم الإتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع الداخلة في التجارة، وتضمنت نتائج المفاوضات 45000 تنازل عن الرسوم الجمركية تؤثر على قيمة 10مليار $ أو ما يقارب 20% من حجم التجارة العالمية. [66]
- **الجولة الثانية: جولة آنسي Annecy في فرنسا 1949:** وتعتبر من الناحية العلمية أول جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات.
- **الجولة الثالثة: جولة توركاي في إنجلترا 1950-1951:** وقد شاركت في هذه الجولة 47دولة، وقد دارت في نفس الإطار للجولات السابقة وهو السعي لتحقيق المزيد من التنازلات في ضرائب الإستيراد.[67]
- **الجولة الرابعة: جولة جنيف 1954-1957:** شاركت فيها 27 دولة.
- **الجولة الخامسة: جولة ديلون 1960-1961:** في جنيف, و بلغ عدد الدول المشاركة فيها 27دولة.

- **الفترة الثانية: 1972-1989:** تشمل هذه الفترة في سياقها الزمني جولتين من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وهي تبدأ مع نهاية أعمال الجولة الخامسة وتستمر حتى نهاية الجولة السابعة إلى ما قبل جولة أورجواي التاريخية.

- **الجولة السادسة: جولة كنيدي 1964-1967:** عقدت هذه الجولة بجنيف بدعوى من الرئيس الأمريكي السابق "جون كينيدي" عام 1962، في رسالة عرضها على الكونغرس والتي تقدم على إثرها منح الرئيس الأمريكي سلطة إجراء المفاوضات التجارية لتوسيع

[66] محمد سيد عابد، ***التجارة الدولية***، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية 2001 ص 447.
[67] عبد الوحيد العفوري، مرجع سبق ذكره, ص 47.

نطاق التجارة عن طريق منحة صلاحية خفض التعريفات الجمركية بمقدار 50% على جميع السلع، وقد أدى هذا القانون إلى فتح باب المفاوضات بين و.م.أ و شركائها التجاريين، وخصوصاً المجموعة الأوروبية، وتم الإجتماع وعقد الجولة في ماي 1964 في جنيف، وإنتهت في جوان 1967، في هذه الجولة إجتمع ممثلو 37 دولة لمناقشة أمور التعريفات الجمركية والعمل على تخفيضها وقد نجح ممثلو تلك الدول في التوصل إلى حفظ التعريفات الجمركية على حجم التجارة الدولية تقدر قيمته في ذلك الوقت بحوالي 40مليار$, أو ما يعادل 5/4 التجارة الدولية، وبالنسبة لمتوسط معدلات إنخفاض التعريفات الجمركية قد إختلف من دولة إلى أخرى، مثال ذلك: بريطانيا: 30% من التخفيض العالمي، 30% لليابان، 24% كندا، وقد حددت هذه التخفيضات في جدول زمني يبدأ من سنة 1968-1972، وإنخفضت التعريفات الجمركية على السلع المصنعة بالنسبة لأمريكا وأوروبا بنسب تتراوح بين 5-10%، فيما يخص المنتجات الزراعية، كانت شقة الخلاف الكبير بين المجتمعين، لكن الإتفاق على خفض التعريفات الجمركية بمتوسط 25% على المنتجات المحمية.[68]

- **الجولة السابعة: جولة طوكيو 1973-1979:** لقد شاركت في هذه الجولة 102دولة وكان الموضوع الأساسي الذي تناولته هذه الجولة هو القيود الغير الجمركية، حيث لوحظ أنَّه على الرغم من أنَّ الرسوم الجمركية بدأت في الإنخفاض على السلع المصنعة، إلاَّ أنَّ القيود الغير جمركية بدأت في التزايد، مما تسبب في إلغاء بعض المزايا التي تحققت من التخفيض الذي تم في الرسوم الجمركية، إلى جانب موضوع القيود الغير الكمية، فإنَّ جولة طوكيو قد تناولت أيضاً، موضوع تخفيض الرسوم الجمركية، وهو القاسم المشترك في جميع الجولات فضلاً عن مناقشة إطار الإتفاقيات المختلفة مثل: الدعم و إجراءات الرد على دعم الصادرات، والحواجز الفنية على التجارة، الإلزام الحكومي المعوق للإستيراد، وأسلوب تقييم الرسوم الجمركية، وإجراءات مكافحة الإغراق.[69]

ولقد نجحت جولة طوكيو في تحقيق نتائج لم تحقق من قبل الجولات السابقة الذكر، حيث أنَّ هذه الأخيرة ركزت على خفض التعريفات الجمركية من أجل تشجيع التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، في حين أنَّ هذه الجولة تطرقت إلى خفض وإزالة القيود الجمركية والغير جمركية المفروضة على التجارة العالمية، أي مناقشة العوائق الأخيرة بالإضافة إلى مناقشة التعريفات الجمركية، وقد إستهدفت تحقيق خفض جمركي متميز (300مليار$)، من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات، حيث تم الإتفاق على خفض الرسوم الجمركية مما يعادل 30% من

[68] نبيل حشاد،" ***الجات والمنظمة العالمية للتجارة***", النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 1996.
[69] محمد سيد عابد, مرجع سبق ذكره, ص 448.

متوسط التعريفات في بداية الدورة على آلاف السلع و المنتوجات الزراعية. [70] وكان من أهم ما خرجت به الدول من قرارات يتعلق بتقنين إستخدام العوائق التجارية تمثلت فيما يلي:

- **الإعانات و الرسوم الموازية أو التعويضية:** وتم التوصل إلى أنَّ الدولة التي ترغب أو تتبنى سياسات الإعانات والرسوم الموازية يمكنها أن تفعل ذلك بالنسبة لبعض السلع في حالة عدم تأثيرها على التجارة الخارجية للدولة.
- **إجراءات ترخيص الإستيراد:** بحيث وافق أعضاء الجات على تخفيض إجراءات ترخيص الإستيراد، وتعهدت الحكومات بإدارة تلك الترخيصات بطريقة عادلة ومحايدة اتجاه أعضاء الجات.
- **التقييم الجمركي:** في هذا القرار تم استخدام نظام موحد لتقييم أسعار السلع لأغراض الجمارك، وذلك بهدف منع التقديرات المبالغ فيها التي تقرر في بعض الدول.
- **العوائق الفنية:** تهدف هذه العوائق إلى تحقيق بعض المعايير الأمنية، والصحية أو البيئية، وتعتمدها المعايير القياسية الكثير من الحكومات لبعض السلع أو المنتجات التي تصدرها إلى الخارج، و لذا فالإتفاق قد تم على أساس إستخدام معايير دولية بدلاً من المعايير الوطنية، و التي قد تختلف بين الدول مما قد يسبب في إعاقة التجارة الدولية.
- **المشتريات الحكومية:** هدف إتفاق جولة طوكيو هو ضمان تحقيق منافسة دولية قوية في سوق المشتريات الحكومية، وقد حدد الإتفاق القواعد التفصيلية لطريقة طرح المنافسات الحكومية دولياً.

- **الفترة الثالثة: 1979-1993:** في هذه الفترة شهدت أعمال الجولة الثامنة و الأخيرة قبل نشوء منظمة التجارة العالمية، وهي جولة لأورجواي، و يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

- **جولة أورجواي الأولى1976-1991:** تعد جولة الأورجواي الجولة الثامنة من جولات الجات، إلاَّ أنها كانت أكثر الجولات تعقيداً و تأزماً، وقد تأخرت أربع سنوات حيث كان من المقرر أن تنطلق في 1982 و لكنها لم تبدأ إلاَّ في 20سبتمبر 1986، وتعد هذه الجولة أكثر طموحاً و أوسع نطاقاً من سابقاتها نظراً لإمتدادها لقطاعات جديدة لم تكن مشمولة في جولات المحادثات السابقة، وقد جاءت هذه الدورة في ظروف اقتصادية حاسمة كما أنّها سعت لرسم معالم القرن الواحد و العشرين، وكان الهدف من هذه الجولة تحقيق بعض الأهداف الأساسية التالية تخفيض القيود الغير جمركية، وتحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى التجارة السلعية، وتخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية، ولقد تم تحديد 15 مجموعة عمل لكل مهمة من هذه المهمات, نذكر منها المهمات الآتية: التعريفة الجمركية، والقيود الغير جمركية، والمنتجات الإستوائية، والمنتجات الأولية والمنتوجات والملابس، المنتجات الزراعية، والإجراءات الوقائية ضد التزايد المفاجئ في الواردات، والإعانات والرسوم الجمركية، وحقوق الملكية الفكرية، والخدمات، بالإضافة

[70] سمير محمد عبد العزيز, التجارة العالمية و جات 1994, مركز الإسكندرية للكتاب 1999, ص 35.

إلى أربع مجموعات عمل أخرى للتعامل مع إتفاقية الجات نفسها فيما يتعلق بإجراءات تسوية المنازعات.[71]

ولقد تعرضت موضوعات تجارة الخدمات والزراعة والملكية الفكرية لمناقشات حادة، خاصة موضوع حماية الملكية الفكرية، حيث أنَّ و.م.أ قد نجحت في إدراج هذا الموضوع في المناقشات على مستوى الجات، وذلك لأنَّ المتضرر الرئيسي من غياب أيْ تنظيم دولي لحقوق الملكية الفكرية، وقد قدرت خسائر و.م.أ 70مليار$ نتيجة قيام الأجانب بنسخ برامج الكمبيوتر أو تقليد الأدوية، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض قسمة الريع العائد على أصحاب هذه الحقوق، ومن ناحية أخرى، فإنَّ تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية كانت غاية في الصعوبة، لأن أغلب دول العالم تستخدم العديد من السياسات ودعم القطاع الزراعي بها سواء كان ذلك في صورة دعم سعري أو دعم للتصدير أو حصص كمية على الواردات... الأمر الذي تسبب في تشوه هيكل أسعار تلك المنتجات، ولقد كان الإتحاد الأوروبي من أشد المعارضين لأي إلغاء للقيود على الواردات من المنتجات الزراعية، أو إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين، وهكذا إنتهت الأربع سنوات الأولى من جولة الأورجواي1987-1990 دون التوصل إلى إتفاق يتعلق بالتجارة الخارجية.

- **<u>جولة أورجواي الثانية 1991-1994:</u>** لقد بدأت المفاوضات مرة أخرى بغرض الوصول إلى حل وسط بين و.م.أ من ناحية و الإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى حول دعم المنتجات الزراعية، ولقد انتقدت و.م.أ وذلك بتأييد من أعضاء الجات بعض البرامج الأوروبية التي تساند المنتجين الزراعيين، وفي نفس الوقت تؤثر سلباً على التجارة الدولية بصفة عامة و تجارة و.م.أ بصفة خاصة، ولقد هددت و.م.أ بفرض رسوم جمركية قدرها 200% على إيراداتها من الإتحاد الأوروبي في حدود ما قيمة 300مليون$. ولقد ساعد هذا التهديد على استئناف المفاوضات مرة أخرى في مجال الزراعة، ولقد تم الإتفاق حول نقطة الخلاف السابقة، حيث تعهد الإتحاد الأوروبي بتخفيض لدعم البذور الزراعية بنسبة 37% من القيمة، و 21% من الكمية، و ذلك خلال 7سنوات. وفي عام 1993 عقد وزراء التجارة لكل من الإتحاد الأوروبي وكذا اليابان وأمريكا إجتماعاً تم الاتفاق فيه على دراسة كل المشاكل المعلقة في جولة أورجواي الأولى، وقد تم بالفعل حل هذه المشكلات ليتم توقيع الاتفاق النهائي في مراكش في المغرب في أفريل عام 1994.[72]
  - **<u>أبرز نتائج جولة أورجواي II:</u>** تتمثل فيما يلي:[73]

[71] محمد سيد عابد, مرجع سبق ذكره, ص 450.
[72] محمد سيد عابد, مرجع سبق ذكره, ص 451.
[73] عبد الواحد العفوري, مرجع سبق ذكره, ص 61.

- قيام منظمة التجارة العالمية كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الجات، وتضع الأسس للتعاون بينها و بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف تنسيق السياسات التجارية والمالية والإقتصادية للدول الأعضاء؛
- تحسين ودعم المنظومة القانونية بشأن الإجراءات المعيقة للتجارة؛
- المزيد من التفصيل والوضوح والأحكام في القواعد والإجراءات المرتبطة بتحرير التجارة سواء في الإتفاقية الرئيسية, أو الإتفاقيات الفرعية، وخصوصاً بالنسبة للمشاكل التي كانت غامضة ومثيرة التأويلات العديدة وإساءة الإستخدام في السابق؛
- إيجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية، وإقامة آلية (نظام) لمواجهة السياسات التجارية للدول الأعضاء؛
- تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية عليها، وتوسيع نطاق الجات ليشتمل تحرير السلع الزراعية و المنتوجات و الملابس، وتجارة الخدمات والجوانب التجارية المتعلقة بالإستثمار وحقوق الملكية الفكرية؛
- التأكيد على إلتزام دول العالم المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية، بصفة عامة والأقل نمواً على وجه الخصوص؛
- ألزمت نتائج جولة أورجواي الدول الصناعية المتقدمة بتقديم العون المالي والفني إلى الدول النامية، لتمكينها من الإستجابة للمتطلبات الإدارية والفنية، بغرض الوفاء بالتزاماتها إزاء تطبيق الإتفاقية الجديدة؛
- إعطاء الفرصة للدول النامية والأقل نمواً المزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد، وذلك من خلال الوزن المتساوي لأصوات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بغض النظر عن أوزانهم التجارية والإقتصادية بصورة عامة.

1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة: هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف بسويسرا، مهمها الأساسية ضمان إنسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وتعنى بتنظيم التجارة بين دول الأعضاء، من اهدافها ضمان إنفتاح التجارة العالمية ورفع مستوى العيش وتنمية الدخل، وضمان الحق في الشغل وتطوير الإنتاج وتنمية التجارة الدولية، ينطوي تحت لوائها إلى حدود 26 يونيو 2014 حوالي 160 بلد، وهي ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الإقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الإقتصادي العلمي.[74]

2- <u>أهداف منظمة التجارة العالمية</u>: سعت منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:[75]

[74] - خالد أحمد علي محمود، "***التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الإقتصادي العالمي***"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص219.

[75] - داليا عادل الزيادي، "***مرجع سبق ذكره***"، ص: 200-201.

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد؛
- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي وبذلك تحقيق التنمية الإقتصادية؛
- تحقيق التوظف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والإتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الإستخدام الامثل لتلك الموارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك؛
- توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية؛
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية؛
- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل.

3- <u>شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية:</u> تنقسم العضوية طبقا للمادتين (11 و12) من إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى نوعين: العضوية الأصلية، والعضوية بالإنضمام، وهما:

- **العضوية الأصلية:** تترتب طبقا للمادة (11) في فقرتها الأولى من اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات عام 1947.
- **العضوية الجديدة:** مفادها السماح للدول بالإنضمام لمنظمة التجارة العالمية متى إستوفت الشروط الإجرائية التي نصت عليها المادة (12) من الإتفاقية هي:

- تقديم كل دولة جدول للتنازلات حول التعريفات الجمركية بحيث لا يمكن رفعها أو تغييرها إلا في حالات خاصة (مبدأ الوقاية)؛
- الإلتزامات باتفاقيات منظمة التجارة العالمية من خلال التوقيع على بروتوكول الإنضمام ويشمل الموافقة على الإلتزام بتطبيق جميع ما جاء في إتفاقيات المنظمة؛
- تقديم عرض مفصل للوضع الإقتصادي للبلاد مع تقديم تعهد بالإلتزام بإجراء تعديلات هيكلية على مستوى الإقتصاد الكلي والجزئي وجعل اللوائح القانونية التي تخص السياسة التجارية للدولة مطابقة أو تتوافق مع اللوائح والنصوص الأساسية للمنظمة.

4-<u>مبادئ منظمة التجارة العالمية:</u> يمكن إبراز المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية كما يلي:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والذي يقضي بأنْ تتعهد الدولة العضو بمنح جميع المزايا التي تعطيها للدول الأخرى في المستقبل أو في الماضي، إلى الدول الأعضاء في المنظمة، سواء ما يتعلق بقيام إتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أيْ معاملات خاصة أخرى؛
- مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية، إذا إقتضت الضرورة ذلك، دون إستخدام القيود يجيز التعريفة أو الكمية؛
- مبدأ الإلتزام بالتعريفات الجمركية بحيث لا يتم فرض رسوم جمركية تضر بالآخرين؛

- إعطاء إمتيازات للدول النامية، لإحداث زيادة مستمرة في حصيلة الصادرات للدول النامية، وزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية، وزيادة حريتها في الوصول للأسواق؛
- مبدأ التشاورات والمفاوضات التجارية، بحيث تحل كل المشاكل من خلال أسلوب المفاوضات التجارية لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.

5- <u>هيكل منظمة التجارة العالمية</u>: يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من عدداً من الوحدات التنظيمية التالية:

- **المجلس الوزاري:** يتكون المجلس من ممثلي جميع الدول الأعضاء في المنظمة ويجتمع هذا المجلس مرة على الأقل كل سنتين ويقوم بمهام المنظمة ويتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه المهام، وله الحق في إتخاذ قرارات في جميع الوسائل التي تنص عليها الإتفاقيات التجارية المختلفة.
- **المجلس العام:** يتكون المجلس العام من ممثلين عن جميع الأعضاء ويجتمع عندما يكون ذلك مناسباً، ويقوم المجلس العام بمهام المجلس الوزاري في الفترات التي تفصل بين إجتماعاته، ويشرف المجلس العام على جهاز تسوية المنازعات وعلى آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وبصفة دورية، ويشرف أيضاً على المجالس الفرعية التابعة له مثل مجلس تجارة السلع ومجلس تجارة الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، ويشرف كل مجلس فرعي على الإتفاقات الخاصة به ويضع القواعد والإجراءات الخاصة بنشاطاته ولكنها تخضع لموافقة

المجلس العام عليها، وتكون العضوية في هذه المجالس مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء وتجتمع عند الضرورة وذلك من أجل القيام بمهامها.

- **يشكل المجلس الوزاري لجنة التجارة والتنمية ولجنة لقيود ميزان المدفوعات ولجنة للميزانية والمالية والإدارة:** حيث تقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وبموجب الإتفاقيات المتعددة الأطراف، ومن حق المجلس الوزاري ـن ينشئ أية لجان إضافية لممارسة ما يراه مناسباً من مهام، وتراجع لجنة التجارة والتنمية بصفة دورية الاحكام المؤقتة الموجودة في إتفاقية التجارة متعددة الأطراف لصالح الدول الأقل نمواً، ومن ثم ترفع تقريراً للمدير العام لإتخاذ الإجراءات اللازمة، تقوم الاجهزة الإدارية المشار إليها في الإتفاقيات المتعددة الأطراف بممارسة نشاطاتها الموكلة إليها بموجب تلك الإتفاقيات داخل إطار المنظمة وتقوم أيضاً بإبلاغ المجلس العام عن نشاطاتها بصورة دورية.

- **الأمانة العامة:** تنشأ امانة عامة للمنظمة ويرأسها دير عام، ويقوم المجلس الوزاري بتعيين المدير العام وتحديد واجباته وشروط خدمته وفترة شغل المنصب، أما المدير العام فيقوم بتعيين موظفي الأمانة وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقاً للأسس التي يحددها المجلس الوزاري، إنَّ مسؤولية المدير العام ومسؤولية موظفي الأمانة مسؤولية ذات طابع دولي وهذا يعني أنهم أثناء قيامهم بعملهم لا يتقبلوا تعليمات من أي حكومة أو جهة أخرى خارج المنظمة ولا يسمحون بالتأثير عليهم أثناء قيامهم بعملهم من أي جهة خارجية.

- **جهاز فض المنازعات:** يقوم جهاز فض المنازعات بمهامه تحت إشراف المجلس العام ويعين له رئيس ويقوم بتصريف الشؤون التالية: مواجهة جميع المنازعات الدولية التجارية حيث لا يتدخل في حل أيْ نزاع إلاَّ بموافقة ورضا جميع أطراف النزاع المعنية، ويعمل على إيجاد الحلول الإيجابية لإرضاء جميع الأطراف، ويلعب دوراً رئيسياً في فض المنازعات وذلك من حيث تشكيل فرق التحكيم والمستشارين وإعتماد التقارير الخاصة حول موضوع الخلافات وكذلك الأمور الخاصة بالتنازلات، ومراقبة تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل المنازعات وإتخاذ القرار بالعقوبات اللاّزمة، والعمل على التدرج في حل المنازعات، وذلك بالدعوة إلى مؤتمر للأطراف المعنية لبحث موضوع الخلاف ومن ثم رفع القرارات التي تم التوصل إليها المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

- **لجنة الميزانية:** يقدم المدير العام إلى لجنة الميزانية والمالية والإدارية التقديرات السنوية لميزانية المنظمة وبياناتها المالية السنوية، وتقوم اللجنة بدراستها ومراجعتها جيداً ومن ثم تقدم توصيات إلى المجلس العام لأنَّ هذه التقديرات تخضع إلى موافقة المجلس العام، وتقترح لجنة الميزانية والمالية والإدارية على المجلس العام أنظمة مالية تتضمن أحكاماً تحدد جداول توزيع المصروفات المنظمة على أعضائها وتحدد أيضاً الإجراءات التي تتخذها ضد الأعضاء والذين يتأخرون في تسديد مساهماتهم، ويصدق المجلس العام على التقديرات السنوية لميزانية المنظمة والأنظمة المالية بأغلبية الثلثين.

- **جهاز مراجعة السياسات التجارية:** وقد تم إحداث هذا الجهاز خلال المراجعة النصفية لدورة أورجواي، حيث إتخذت الدول الأعضاء في الجات عام 1989 قراراً بمراجعة السياسات التجارية لدول الاعضاء، ووضع نتائج هذه المراجعة في تقرير يعمم على باقي الدول وذلك من أجل تحقيق مبدأ الشفافية، وحث الدول عند صياغة سياساتها التجارية بالتقيد بمبادئ الجات أما أهداف هذه المراجعة هي معرفة مدى إستجابة الدول إلى الضوابط الواردة في الإتفاقيات متعددة الأطراف، وخلق مزيد من الإستيعاب والوضوح للسياسات التجارية التي تشرعها الدول الأعضاء، ويشكل جهاز مراقبة لمراجعة السياسات التجارية، حيث تقوم الدول الأعضاء بإبلاغه عن التغيرات التي طرأت على سياستها التجارية، كما تقوم سكريتاريا الجات بإعداد تقرير عن سياستها التجارية للدول المعنية.

6- <u>مبادئ إتفاقيات تحرير التجارة العالمية</u>: تتمثل مبادئ تحرير التجارة العالمية بمبدأين أساسين هما مبدأ المساواة أو عدم التمييز ومبدأ تحرير التجارة الدولية، وترتبط بكل منهما جملة من القواعد الأساسية، ويتشكل مضمون مبدأ عدم التمييز من قاعدتين هما شرط الدولة الأولى بالرعاية، ثم المعاملة الوطنية، ويعد شرط الدولة الأولى بالرعاية من المسائل الأساسية في القانون الدولي وقد أخذت به الجات كما ظل محورياً بالنسبة لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ويمكن تعريف شرط الدولة الأولى بالرعاية بأنَّه إتفاق أو بند يتم إدراجه في إتفاق بين طرفين أيْ دولتين يعطي أحدهما ويسمى المانح للآخر ويسمى المستفيد وضع الدولة الأولى بالرعاية من أي طرف ثالث، فإذا أعطى المانح لأيْ طرف ثالث أي ميزة فإنَّ هذه الميزة تسري تلقائياً حيال المستفيد لأنَّه أولى بالرعاية من أيْ طرف ثالث، وقد يكون الشرط أحادي الجانب أو تبادلياً، كما قد يكون مشروطاً أو غير مشروط، وترد على الشرط بعض الإستثناءات التي زال معظمها مع قيام منظمة التجارة العالمية وبقي منها إستثناء التكتلات الإقليمية، ولا يبتعد شرط المعاملة الوطنية عن شرط الدولة الأولى بالرعاية بل يكمله فهو ليس إلاَّ إمتداداً لشرط الدولة الأولى بالرعاية، ويعني مبدأ المعاملة الوطنية أنَّ مواطني أحد الأطراف المتعاقدة سيعاملون فيما يتعلق بما تم الإتفاق عليه، في إقليم الطرف المتعاقد الآخر تماماً كما لو كانوا مواطنين لهذا الطرف المتعاقد الآخر، أمّا مبدأ تحرير التجارة ففضلاً عن كونه مبدأ فإنَّه هدف من أهداف المنظمة.[76]

7- <u>مهام منظمة التجارة العالمية</u>: تتمثل في:[77]

- إدارة وتنفيذ الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين دول الأعضاء، وتسهيل تنفيذ وإدارة الإتفاقيات المنبثقة عن جولة الأورجواي؛
- فض النزاعات التجارية، وفحص السياسات التجارية؛
- مراقبة السياسات التجارية الوطنية، ومدى إنسجامها مع ما تم الإتفاق عليه في مؤتمر مراكش؛

[76] - ياسر الحويش، "***المرجع سبق ذكره***"، ص 181.
[77] - محمد شاهين، "***التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية***"، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018، ص 162.

- التعاون مع المؤسسات الدولية، وتأطير المفاوضات التجارية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ووكالات التابعة لهما بهدف تحقيق اكبر قدر ممكن من الإنسجام والتوازن في عملية صنع السياسات الإقتصادية الدولية؛

خلاصة:

في عام 1944م وقعت الولايات المتحدة مع مجموعة مكونة من 44 دولة إتفاقية بريتون وودز تم بمقتضاها إعتبار الدولار العملة المرجعية العالمية وربطه بالذهب، وبعد فك إرتباط الدولار بالذهب عام 1917م فيما عرف بصدمة "Nixon shock" إجتاح التضخم العالم حتى وصل سعر أوقية الذهب 1965 دولار، أيْ الدولار في عام 2022 يساوي 1.8% من قيمته الحقيقية عام 1944م، ويمكن القول أنَّ الدولار هو ذهب بغلاف عسكري لذا سمي الذهب الأخضر، تعتبر منظمة التجارة العالمية الإطار المؤسسي الوحيد لإدارة اتفاقيات الجات (تهدف الجات إلى تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية عن طريق إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية، ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة يسمح بالوصول إلى الأسواق العالمية ومصادر المواد الأولية، حسم المنازعات...) وفق مبادئ حرية التجارة وعلى نطاق أوسع، لكي تتماشى مع النظام التجاري الدولي الجديد.

أسئلة متعلقة بإتفاقية بريتون وودز والمنظمات الإقتصادية الدولية

- وضح الحظر القانوني بتدخل البنك في الشؤون السياسية للأعضاء؟ وما مدى إحترام البنك لنصوص إتفاقية إنشائه؟
- ماهي المؤسسات الداعمة للبنك الدولي؟ وماهي أبرز شروطه؟
- ما تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية؟

المصطلحات المساعدة لفهم المحور الخامس:

❖ تمهيد المحور السادس:

إنَّ التكتل الإقتصادي ليس وليدة اليوم، بل تعود إلى مطلع القرن العشرين وتحديداً بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ظل التكتلات الإقتصادية أصبح الإقتصاد العالمي اكثر ديناميكية، بعد أنْ ظم أنماطاً مختلفة على رأسها الإتحاد الأوروبي والذي يمثل النموذج المتطور بصفة تكتل إقتصادي، وهناك أيضاً التكتل الإقتصادي لأمريكا الشمالية ورابطة الأسيان مروراً بالحلف التجاري لأمريكا اللاتينية، وهذا مع التطرق إلى منظمة التارة

العربية الحرة التي تأتي في أدنى درجات التعاون الإقتصادي، وعليه إنَّ تعزيز التكتل الإقتصادي يمثل آلية مهمة لتمكين الدول الأعضاء للتكتلات من تعظيم فرص وإمكانيات إستفادتها من إيجابيات عملية العولمة كل هذا من أجل تحسين الأداء الإقتصادي.

المحور السادس: التكتلات والمنظمات الإقتصادية

يتمثل الهدف من هذا المحور تحليل ظاهرة التكتلات الإقتصادية في البدان العربية والإفريقية والأمريكية والأسيوية والتعرف على خصائصها مع تحديد مبادئ ومعوقات هذا التكتلات فيما يلي:

أولاً: مفاهيم عامة حول التكتل الإقتصادي (Economic Bloc)

1- تعريف التكتل الإقتصادي: يُعرف التكتل الإقتصادي بأنَّه" مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الإقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول، من خلال تعزيز التبادل التجاري فيما بينهما وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية"، وتُعرف أيضاً بأنَّها" إتفاق بين دولتين أو عدد من الدول قد تكون منتمية جغرافياً إلى إقليم إقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكا الشمالية، الدول الأسيوية، لإقامة إرتباطاً فيما بينها كشكل من أشكال التكامل الإقتصادي وأصبحت التكتلات الإقتصادية تتجاوز الإقليم الواحد، وعُرفت بأنَّها" تنسيق بين دولتين أو مجموعة من الدول يقوم على أسس الغرض منها التنسيق بين الوحدات الإقتصادية وتكتيل النشاط الإقتصادي لهذه الدول لإستغلال مواردها بشكل أفضل"،[78] والتكتل الإقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الإقتصادي فهو يُعبر عن درجة من درجات التكامل الإقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الإقتصادي، ويعبر مفهوم التكامل الإقتصادي عن مستوى معين من مستويات التكامل الإقتصادي، والصور المختلفة للتكتل الإقتصادي لا تخرج عن المراحل الآتية: منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الإتحاد الإقتصادي.[79]

2- أهداف التكتل الإقتصادي: للتكتل الإقتصادي أهداف كثيرة وعديدة أهمها:[80]

- **زيادة حجم الإنتاج والإستثمار والدخل والتشغيل:** في دول أعضاء التكتل وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية؛
- **تحسين مستوى معيشة المواطن:** في كافة الدول الأعضاء في التكتل، عن طريق تمكين المستهلكين من الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة؛
- **تنويع قاعدة الإنتاج:** حيث مازالت الدول النامية وخاصة الدول العربية تعتمد على إنتاج مصادر الطاقة والموارد الخام والتجارة الخارجية، وبعضها يعتمد على المساعدات الخارجية،

[78] - مصطفى العبد الله الكفري،" ***التكتلات والمنظمات الإقتصادية*** "، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2014، ص:30-31.

[79] - عبد المطلب عبد الحميد، "***السوق العربية المشتركة -الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة-***"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص30.

[80] - مصطفى العبد الله الكفري، ***مرجع سبق ذكره***، ص:38-40.

وقد أثقل هذا الوضع كاهلها بالديون الخارجية، في حين أنَّ حصتها من التجارة الخارجية كانت دائماً نسبة منخفضة من إجمالي التجارة العالمية؛

- **تضييق الفجوة في نمط توزيع الدخل**: شهدت الدول النامية وخاصة الدول العربية من درجة مرتفعة من التفاوت في توزيع الدخل وفرص الحصول على الموارد، وتصل نسبة الفقراء إلى ما يفوق 40% من عدد السكان، ويبلغ متوسط دخل الفرد الفقير أحياناً من دولار واحد في اليوم، ويفتقر كثيراً من السكان إلى العناية الصحية والتعليم وأساسيات الخدمة؛

- **زيادة معدلات الإدخار والإستثمار:** شهدت الدول النامية وخاصة الدول العربية تذبذباً شديداً في الإستثمار والإدخار، كان متوسط معدل الإدخار نسبة منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أدنى معدلات الإدخار في العالم؛

- **تحقيق السلام الإجتماعي**: حيث أنَّ الدول النامية وخاصة العربية تعاني من تفشي النزاعات والصراعات الأهلية التي تمثل تهديداً مباشراً للتقدم الإقتصادي والإجتماعي؛

- **زيادة معدلات الإستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**: حتى تتمكن الدول النامية وخاصة الدول العربية من تحقيق الأهداف الإقتصادية من التكتل الإقتصادي ومن ضمنها تحقيق تخفيض حالة الفقر يتعين عليها تحقيق معدلات النمو الناتج المحلي الاجمالي، لا تقل في المتوسط عن 7% سنوياً، الأمر الذي يتطلب تحقيق معدلات للإستثمار تفوق في المتوسط 30% من إجمالي الناتج المحلي؛

- تيسير الإستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل، ويؤدي التكتل الإقتصادي إلى التقليل من الإعتماد على الخارج.

3- شروط التكتلات الإقتصادية: يوجد عدد من الشروط التي لابد من توافرها لإرساء قواعد التعاون والتكتل الإقتصادي، وهذه الشروط ليست سهلة التحقيق، وقد تمتد لفترات زمنية ليست بالقصيرة، ومن هذه الشروط:[81]

- **الشروط الإقتصادية:** تتطلب التكتلات الإقتصادية شروطاً إقتصادية ملائمة ومشجعة منها:

- توافر البنية الأساسية الملائمة من شبكات نقل ومواصلات وإتصالات ملائمة، لتهيل عمليات الإستثمار والمشاريع الإنتاجية، وإستغلال الموارد بصورة جيدة؛
- توافر الأيدي العاملة المدربة، لكي تتمكن الدول الأعضاء من إستخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة وتنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي، ورفع مستوى المعيشة فيدول التكتل، وزيادة التعاون الإقتصادي بينها؛
- تخصيص المشاريع الإنتاجية، لأنَّ هذا التخصص يجعل إقتصاديات هذه الدول متكاملة، تعتمد على بعضها بطريقة مباشرة، ويؤدي لزيادة المبادلات التجارية بينها، وبالتالي الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكتل الإقتصادي وهي ميزة توسيع السوق أمام منتجات الدول الأعضاء؛

[81] - جلال علي، ***دراسة تحليلية للتكتلات الإقتصادية في أمريكا اللاتينية***، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2015-2016، ص 21.

- توسيع مكاسب التكتل، ووضع قواعد محددة للرقابة، والعمل على التنسيق بين السياسات الإقتصادية القومية.

ـ **الشروط السياسية:** تحتل الشروط أو الظروف السياسية عنصراً هاماً من عناصر نجاح أو فشل التكتلات الإقتصادية، وأهم هذه الشروط:

- وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في التكتل، وجود أطروحات سياسية مشتركة؛
- وجود وجهات نظر متطابقة ومتوافقة حول قضايا سياسية، وتنظيم تدخلات الحكومات المحلية المؤثرة على العمليات الإقتصادية والتجارية.

4- نظريات التكتلات الإقتصادية: جاءت النظريات المفسرة للتكامل بشكل متتابع حيث جاءت النظرية الإتحادية أولاً، وهي تُعد من أقدم النظريات في مجال التكامل، ثم أتت بعدها النظريات الأخرى التي كان آخرها النظرية الوظيفية الحديثة:

ـ **النظرية الإتحادية "الفدرالية":** تعد هذه النظرية من أقدم النظريات المفسرة للتكامل، إذ تعتمد هذه النظرية على متغير محدد في تفسير التكامل والمتمثل في القرار الحكومي للدولة المتكاملة، حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبعاً لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق مختلف منافع التكامل، مع وضع آليات وأطر دستورية تتكفل بحل النزاعات والحروب أمراً مستبعداً، حيث تسعى الدول غلى تطبيق نموذج الدولة الفدرالية على المستوى الدولي، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى إتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الإتحادية، بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات تحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الإتفاق عليه، إذ يشترط المنهج الفدرالي ضرورة تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لأجهزة الإتحاد الجديدة، وتتوافر فرص النجاح أما هذا التحول في حالتين:

- الحالة الاولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الإجتماعية شعوراً بأنَّ التجمع الإقليمي قادراً على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الإقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية لوحدها، ويمكن القول أنَّ هذا الأسلوب يعتمد على قاعدتين هما: **القاعدة الأولى** وهي توافق مصالح الفئات الإجتماعية المختلفة وتيقنها أنَّ دولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل مما تفعله الدولة الوطنية لوحدها، وهذا ما يمكن تسميته بقاعدة الكفاءة، أما **القاعدة الثانية** وهي تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في إتخاذ القرار، وهذا ما يمكن وصفه بقاعدة الديمقراطية.
- **الحالة الثانية**: رفض عدد من الفئات الإجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة متناحرة فيما بينها، ومن ثم ترى الفئات الإجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنَّه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

- **النظرية التعاملية:** تعد النظرية التعاملية من أهم نظريات التكامل، وهي تركز على عدم التسرع في خلق سلطة مركزية تتولى شؤون المجتمع التكاملي سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، وأنه من الأفضل الإنطلاق بخلق تنظيمات تتولى عدداً من الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الإجتماعية القائمة، ويرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم "كارل دويتش"، أنَّه يجب التدرج في العملية التكاملية كبديل للتحول المفاجئ والمباشر إلى حالة الوحدة السياسية، وذلك بدءاً بالنواحي الأقل إثارة للخلافات، والتي تساهم في تحفيز التكامل، كما ينبغي تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها إلى دولة الإتحاد، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في الدولة القطرية، وبناءاً عليه فضلوا إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين مختلف الفئات الإجتماعية في الدول المعنية، دون الإلتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، وقد أوضح "كارل دويتش" الطريقة التي يتم بها تكثيف وزيادة المعاملات والإتصالات بين الدول في سبيل ضمان نجاح العملية التكاملية والتي تتلخص فيما يلي:

David Mitrany

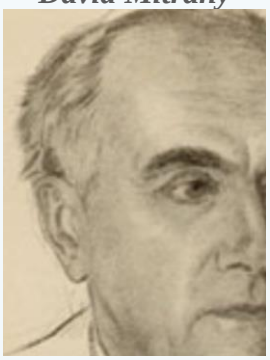

- ضرورة وجود قطاع رائد تتمحور حوله عملية التكامل، ووجود درجة عالية من الإعتماد المتبادل بين الدول أطراف التكامل، في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والأمنية؛
- دور القوى الغير الحكومية في خلق العديد من قنوات التكامل، وضرورة وضع شروط محلية وعالمية لتجاوز العقبات التي يمكن أنْ تعيق صيرورة العملية التكاملية، ويجب أن تكون النخب والقوى الحاكمة مستعدة للتعامل مع هذه الشروط.

- **النظرية الوظيفية:** ترتبط هذه المقاربة بإسهامات "ديفيد ميتراني" الذي كان من أهم دعاة المدرسة الوظيفية التي ظهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين، والتي أملت في أن يتجه العالم إلى الإتحاد على دفعات، وتقوم فكرة "دايفيد متراني" على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الفنية أو الوظيفية في عملية التكامل، ويؤكد على انَّ نجاح التعاون في أحد المجالات التقنية الخاصة أو المجال الوظيفي سوف يؤدي بالتعاون إلى مدى أكبر في مجالات الأخرى ذات العلاقة وهذه العلاقة هي ما يسمى بالشعبية "Ramification" بمعنى زيادة كثافة الإرتباط وتخصصه في أدق المجالات الإقتصادية والإجتماعية، بحيث نقطة الإنطلاق في هذه النظرية هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية، لم تعد قادرة على تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، ومرد ذلك هو أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجات المجتمع تمتد إلى اكثر من ذلك المجال، لذلك تركز الوظيفية على جانب مهم في

العلاقات الدولية ألاَّ وهو الرخاء الإقتصادي والإجتماعي لكل شعوب العالم، وذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول.

ـ **النظرية الوظيفية الجديدة:** حاول منظروا الوظيفية التقليدية أمثال "كارل دويتش" و "أرنست هاس" تطويرها لتبرز إلى الوجود النظرية الوظيفية الجديدة. وفي حقيقة الامر الوظيفية الجديدة تأثرت بنشأة الجماعة الأوروبية، حيث تعد إنعكاساً للإطار الفكري لها، إنطلق "هاس" من نقد فكرة "ميتراني" الخاصة بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية والأمور الفنية بما فيها الإقتصادية، حيث أكد أنَّ التفرقة بين الأمور السياسية والامور الفنية، أو بين الرجل السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة، لأنَّ الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق، ومن هنا يتضح أن الوظيفة الجديدة أكثر واقعية من الوظيفية التقليدية من جانب عدم فصلها بين الشؤون الإقتصادية والسياسية، وذلك على الرغم من أنها تؤكد أولوية الأولى في سبيل نجاح أي مسار تكاملي، حيث قدم "هاس" مفهوماً جديداً هو مفهوم الإنتشار "" لتفسير التداخل بين عملية التكامل الفني والسياسي والذي يعد المحور الأساسي للمنهج الوظيفي الجديد، حيث يرى أن التكامل في القطاعات الفنية (الوظيفية) سوف يؤدي إلى إنتشار العملية بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها المجال السياسي، يتمثل محور الوظيفية الجديدة في تخلي الدول عن سلطتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة إنفرادية على غرار المجالات الإقتصادية، ويكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات، وبذلك تخلت الوظيفية الجديدة عن النظرة العالمية وتبنت الإقليمية على خلاف المدرسة التقليدية، لكنها حددت شروطاً لابد من توافرها في أي مسار للتعاضد لكي يتحقق التكامل الإقليمي، ومن بين هذه الشروط:

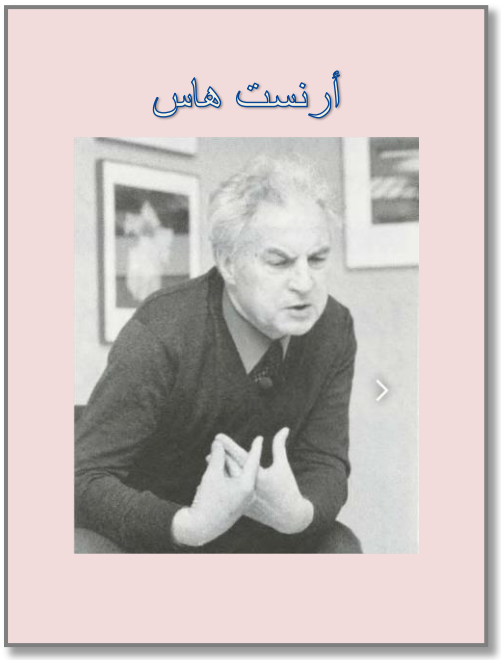

- أن تكون خطة مسار التكامل محددة وظيفياً، بمعنى أنْ يكون لها مغزى إقتصادي للدول المعنية؛
- أن يكون للقائمين على تجسيد مسار التكامل ثقل في عملية إتخاذ القرار في بلدانهم؛
- أن يكون هناك قدر من التجانس بين الدول المعنية، وهو الشيء الذي من شأنه تحقيق الإجماع حول الأهداف المتوخاة والوسائل الكفيلة بتحقيقها.

5- **الأثار الناجمة عن التكتل الإقتصادي:** في إطار تحليل منافع التكتل الإقتصادي بين دولتين أو أكثر، فإنَّ التحليل الإقتصادي يكشف عن مجموعتين من الأثار يمكن إيضاحها فيما يلي:[82]

[82] - عب المطلب عبد الحميد، ***مرجع سبق ذكره***، ص:31-34.

- **الأثر الساكن للتكتل الإقتصادي (static effect):** وينطوي هذا الأثر على معاملات مختلفة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ويمكن أنْ يؤدي إلى تغير في نمط التجارة بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء، وهناك نوعان من الأثار الناتجة عن التحليل الساكن، هما:

- **الأثر الخاص بخلق التجارة (Trade creation):** وهو يعني زيادة الطلب على الواردات نتيجة للتخفيضات الجمركية بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة إثر إنخفاض الأسعار، وهو أثر إيجابي يزيد من الرفاهة الإقتصادية، وهو يحدث عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل، وهذا الإنتقال يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة لحرية التجارة، ومما يؤدي إلى زيادة الرفاهة الإقتصادية.
- **الأثر الخاص بتحول التجارة (Trade Diversion):** أيْ تحول الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبياً خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله وهو أثر سلبي على الرفاهة الإقتصادية حيث يحد منها، حيث إنَّ هذا الأثر يحدث عند إنتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو في التكتل ذي التكلفة المرتفعة، وهذا الإنتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة وما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد وهو ما يؤدي إلى إنخفاض في الرفاهة الإقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أنَّ صافي أثر خلق التجارة والأثر الخاص بتحويل التجارة يعتبر غير واضح، حيث إنَّه قد يكون سالباً أو موجباً وهو يتوقف على العديد من العوامل التي تحدد مدى المكاسب التي يمكن تحقيقها إلى حد كبير وهذه العوامل في تكامل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل، حيث يشكل عاملاً مهماً في تعظيم المنافع التي يحصل عليها وبشكل أفضل مما لو كان التشابه هو الذي يميز هذه الهياكل الإنتاجية، ذلك لأنَّ التكامل ينطوي على وجود إختلاف بين الميزات النسبية لدول الأعضاء، الأمر الذي يمكن أنْ يؤدي إلى زيادة الواردات البينية على حساب الدول الأخرى خارج التكتل، حتى لا يكون تحويل التجارة من خارج دول التكتل أعلى من نمو التجارة داخله، ينبغي أنْ تتقارب هياكل الاسعار في الدول الاعضاء في التكتل مع هياكل أسعار شركائها التجاريين الرئيسيين، ذلك لأنَّ تفوق أثر التحويل يفضي إلى خسارة في كفاءة تخصيص الموارد، نظراً لتحول الإستيراد من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة خارج نطاق التكتل إلى المنتجين في الدول الأعضاء الذين حصلوا على ميزاتهم النسبية نتيجة للإعفاءات الجمركية وليس نتيجة تكلفة إنتاجهم المنخفضة، إنَّ تقارب الأداء والإستقرار الإقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل يمثل عاملاً مهماً في تكافؤ المكاسب والتكاليف بين الأعضاء.

- **الأثر الديناميكي للتكتل الإقتصادي:** وهو يُشير إلى العوامل المؤدية إلى قيام التكتل الإقتصادي، سواء العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهياكل الإقتصادية لدول التكتل، وهذه العوامل لها أثر إيجابي مع مرور الوقت حيث تؤدي إلى تخفيض معوقات التجارة بين الدول الأعضاء، وتخفيض درجة الإحتكار وتؤدي إلى توسيع نطاق السوق، وزيادة فرص الإستثمار، وزيادة التوظف والتمتع بوفورات الإنتاج الكبير، وزيادة معدلات التبادل الدولي

والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الإقتصادية وزيادة نصيب التكتل من التجارة العالمية، وفي النهاية زيادة مستوى الرفاهة الإقتصادية.

ثانياً: التكتلات الإقتصادية الإفريقية

شهدت الدول الإفريقية بعد حصولها على الإستقلال تجارب متعددة للتكتلات الإقتصادية بهدف الحفاظ على الوحدة الإفريقية لمواجهة عقبات التنمية، ويمكن أنْ نستعرض أهم صور التكتلات الإقتصادية الإفريقية فيما يلي:[83]

1-**الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا**: تأسست الجماعة عام 1975م ومهمتها تحقيق الإندماج الإقتصادي في جميع مجالات النشاط الإقتصادي، كم تتمتع المنظمة بأجهزة تتمثل في هيئة رؤساء الدول والحكومات هي التي تضع السياسة العامة، مجلس الوزراء هو المسؤول عن سير وتنمية الجماعة ويجتمع مرتين على الأقل كل عام، برلمان الجماعة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، محكمة العدل، السكريتاريا التنفيذية، صندوق التعاون والتعويض والتنمية، وتضم الجماعة 15 دولة وانسحبت مؤخراً موريتانيا، وقد أبرم في إطار الجماعة عدداً من البروتوكولات نذكر منها: البروتوكول الخاص بمنع إدارة وتسوية المنازعات وحفظ السلو والأمن، وبرتوكول الخاص بحركة الأشخاص وحق الإقامة ونقل البضائع عبر الدول، وبرتوكول الخاص بالمساعدات الإدارية المتبادلة في مجال الجمارك، ومن ناحية أخرى فقد أعاق الإندماج الإقليمي في غرب إفريقيا عدد من المشكلات منها عدَّم الإستقرار السياسي وسوء نظم الحكم، ضعف الإقتصاديات.

2- السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية (الكوميسا): تأسست في عام 1981م، تم التوقيع على إتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا كمنظمة تجارية تفصيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا والتي كانت تضم ثلاثة دول بإسم "PTA" ثم بعد ذلك ضمت 19 دولة التي يبلغ عدد سكانها ما يقارب 300 مليون نسمة وتهدف هذه السوق إلى تنمية التجارة فيما بين دول المنطقة وإنشاء المؤسسات التي تكفل تنفيذ ذلك التعاون والتخصص في إنتاج السلع الإستهلاكية والرأسمالية الوسيطية التي يمكن تبادلها بين دول المنطقة، ثم إنضمت كل من مصر والجزائر.

3- الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا (CEAO): دخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ عام 1937م بين ساحل العاج ومالي وموريتانيا النيجر والسنغال وفولتا العليا، وإستهدفت حرية التجارة بين الدول الأعضاء، والتخفيض الجمركي التدريجي، التنمية الصناعية لدول الأعضاء بالإضافة إلى حرية إنتقال الأفراد ورؤوس الأموال، وحقق هذا التجمع بتوسيع حجم التجارة.

4- الإتحاد الجمركي والإقتصادي لدول إفريقيا الوسطى (UDEAC): تم إنشاء هذا الإتحاد في 8 ديسمبر 1964م في إطار إتفاقية هذا الإتحاد التي بدأ تنفيذها في 1 يناير 1966م ويضم هذا الإتحاد الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى تشاد، الكونغو الغابون غينيا الإستوائية وتم الإتفاق على

[83] - عزت قناوى، نيرة سليمان، **"التكتلات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"**، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص:69-89.

إنشاء إتحاد جمركي ثم العمل على إعداد خطة مشتركة بالتنمية الصناعية، إلاَّ أنَّ الخلافات بين الأعضاء فيما بعد أدى إلى إنسحاب كُلاً من التشاد وإفريقيا الوسطى.

5- الجماعة الإقتصادية لدول إفريقيا الوسطى (ECCAS): تأسست في 8 أكتوبر 1983م تم التوقيع على الإتفاقية بين دول الأعضاء انغولا وبورندي الكاميرون إفريقيا الوسطى، تشاد الكونغو الديمقراطية، الغابون روندا غينيا الإستوائية جمهورية الكونغو، ساوتومي وبرنسيب وتهدف هذه الجماعة إلى ضرورة دفع التعاون الإقتصادي الاقليمي وإقامة السوق المشتركة لأفريقيا الوسطى، كما إستهدفت هذه الإتفاقية على السماح بحرية إنتقال الأفراد والخدمات والبضائع ورأس المال بالإضافة إلى إمكانية تطبيق ضرائب إقليمية موحدة والنهوض بالسياسات الصناعية وتنسيق التعريفات الجمركية، لكن كل هذه الأمور لم تستمر ولم تسفر هذه الجهود إلاَّ عن مرحلة تخطيطية فقط.

6- لجنة التعاون الفني والحفاظ على البيئة لنهر النيل (التيكو ميل): تم إنشاء هذه اللجنة في ديسمبر عام 1992م بين كلاً من الدول الأعضاء وتشمل مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية وروندا بالإضافة إلى أربع مراقبين هم إثيوبيا وأريتيريا وكينيا وبورندي، وقد كان الهدف من إنشاء هذه اللجنة ضرورة العمل على وضع خطط قومية لإستخدامات المياه والحفاظ على البيئة في نهر النيل.

7- تجمع دول حوض النيل (الأندوجو): تم إنشاء هذا التجمع في نوفمبر عام 1983م بين كلاً من الدول الأعضاء وتشمل مصر، السودان أوغندا كينيا تنزانيا رواندا وإفريقيا الوسطى، الزائير، حيث تم إعتبار كل من إثيوبيا وبورندي أعضاء مراقبين، ويهدف هذا التجمع على ضرورة التعاون الفني بين دول حوض النيل وتنسيق سياسات دول المجموعة على المستوى الإفريقي وكذلك طرح قضاياهم في إطار الصعيد الدولي، وقد كانت آخر إجتماعات لهذا التجمع في 30 نوفمبر 1992.

8- الإتحاد الإقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا: تم إنشاء هذا الإتحاد في أغسطس عام 1994م، بين كلاً من الدول الأعضاء وتشمل البنين وبوركينافاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي والنيجر والسنغال وتوغو، ويهدف هذا الإتحاد إلى زيادة المنافسة بين الأسواق الإقتصادية للدول الأعضاء لإيجاد سوق مشتركة بينهم.

9- جماعة إفريقيا الشرقية (EAC): تأسست عام 1918م مع إنشاء إتحاد جمركي بين كينيا وأوغندا وإنضمام تنزانيا فيما بعد عام 1928م حيث تم توقيع إتفاقية جديدة، ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1976م، وتهدف هذه الجماعة إلى إنشاء منطقة تجارة حرة وإنشاء بنك تنمية لشرق إفريقيا، ولكن الظروف التي جاءت بعد ذلك حالت دون تحقيق هذه الجماعة لكافة أهدافها على الرغم من أنَّها كان ينظر إليها بإعتبارها أكثر المنظمات نجاحاً وبخاصة بعد أنْ إتخذت عدَّة خطوات فعالة في إطار التخطيط الصناعي الإنمائي المشترك وكذلك إنشاء جماعة شرق إفريقيا، ونظراً لحدوث الصراعات والنزاعات السياسية والإقتصادية بين دول الأعضاء فإنَّ الجماعة لم يكتب لها النجاح فيما بعد.

10- **الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أسيا (IGAD):** تعتبر هذه الهيئة أو المنظمة الحكومية للتنمية الإسم البديل للهيئة الحكومية للجفاف والتنمية التي تم إنشائها عام 1986م بين كلاً من جيبوتي إثيوبيا وكينيا والصومال، السودان وأوغندا، حيث تعتبر هذه الدول الستة بؤرة الجفاف والتسحر، وأصبحت أريتيريا العضو السابع في سبتمبر 1993م بعد حصولها على الإستقلال، ومقر هذه الهيئة جيبوتي، وتهدف الى منع النزاعات وإدارتها وحلها وكذلك القضايا الإنسانية، وتطوير البنية الأساسية في مجال النقل والمواصلات الإنسانية، الأمن الغذائي وحماية البيئة، تطوير إستراتيجية النمو وتنسيق السياسات الإقتصادية الكلية في مختلف المجالات، والإستعداد للطوارئ، ومن أجهزة المنظمة أربعة تتصدرها جمعية رؤساء الدول والحكومات، ثم مجلس الخارجية، ثم لجنة الشعراء المعتمدين للدول الأعضاء في مقر المنظمة، والتي تقدم النصح والإرشاد للسكرتير التنفيذي حول تنفيذ أهداف المنظمة، والتي يقرها مجلس الوزراء، وهناك أخيراً السكريتاريا وهي الذراع التنفيذي للهيئة، يبلغ متوسط نمو السكان في دول الهيئة 3% وهو أعلى معدلات نمو في العالم، وهذه المنطقة عرضة لهجمات التصحر التي تعوق إنتاج المحاصيل والحيوانات مما أدى إلى أزمات غذائية، ولذلك تحتاج المنطقة الى بنية أساسية قوية والتعاون الإقتصادي، وتحقيق السلام في الصومال.

11- جماعة تنمية الجنوب الإفريقي - منظمة السادك (SAADC): تضم 18 دولة ونشأت في أبريل 1980م وكانت زيمبابوي هي التي تبنت هذا الإتجاه، ولوساكا عاصمة زامبيا مقر لها، وتهدف إلى تخفيف تبعية دول الجنوب الإفريقي لحكومة جنوب إفريقيا العنصرية، وذلك عن طريق تنسيق خطط التنمية بين الأعضاء، ومن الواضح أن التحول الجذري من منظمة جنوب إفريقيا إلى منظمة تقودها جنوب إفريقيا في 29 أغسطس 1994م، بزعامة مانديلا وتضم منظمة السادك 190 مليون نسمة، والناتج القومي لها يصل إلى 176 مليار دولار من المعادن والسياحة والزراعة، ولكن تعني من نقص الإستثمار الأجنبي المباشر وتراجع معدل النمو الإقتصادي، ومن تحديات المنظمة الحرب الأهلية في الكونغو.

12- منظمة الساحل والصحراء: نشأت المنظمة خلال إجتماع الجماهرية الليبية عام 1998م ويضم في عضويته دولاً في الشمال والغرب والوسط والقرن الإفريقي، وفي سبتمبر 1997م إجتمع وزراء الخارجية في تلك الدول لصياغة مشروع الميثاق المقترح وفي الأسبوع الأول من فبراير 1998م جرى الاتفاق على إنشاء ما سمي تجمع دول الساحل والصحراء بحضور كل من ليبيا وتشاد والنيجر ومالي وبوركينافاسو والسودان دولاً مؤسسة وشارك بصفة مراقب وفد من مصر وتونس، فقد إزدادت عضوية المنظمة إلى 21 دولة عام 2000م، وتهدف إلى تدعيم قاعدة الإستثمار المشترك بين دول وتعزيز قدراتها الإقتصادية والتنافسية. بالإضافة إلى صور التجمع أو التكتل السابق الاشارة اليها توجد عدة صور أخرى للتعاون بين دول إفريقيا مثل: إتحاد نهر المانو "MRU"، ولجنة نهر النيجر "CFN"، والجماعة الإقتصادية لدول البحيرات الكبرى "CEPGL"، واللجنة المشتركة لتنمية حوض السنغال "OMVS"، ولجنة حوض بحيرة تشاد "CBT"، والمنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس "OCAM"، ومجلس الوفاق "CPOM".

13- المشاركة الإفريقية الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (NEPAD): في منظمة الوحدة الافريقية في لوساكا تم دمج خطتي "ماب" عام 2000 التي نشأ من قبل زعماء دول جنوب إفريقيا الجزائر ونيجيريا ومصر مع "أوميجا" في مبادرة واحدة عرفت بإسم "النيباد" وتأتي أهمية المبادرة أنَّها تحمل طابع المشاركة الإفريقية ذاتها في تحقيق التنمية أكثر من تلقي المعونات من الدول المتقدمة، وفي نفس الوقت قامت بتحديد الثروات الإفريقية المتاحة لتأكيد أنَّ المبادرة تحمل طابع المشاركة الذاتية أكثر مما تحمل طابع المعونات الخارجية.

ثالثاً: التكتلات الإقتصادية الأوروبية

عندما إنتهت الحرب العالمية الثانية خرجت الدول الأوروبية وهي تعاني من ظروف إقتصادية قاسية حيث شهدت هذه المرحلة مشاكل إقتصادية هائلة تمثلت في إنخفاض معدلات الدخل القومي والنمو السكاني وتراجع مؤشرات النمو وزيادة حدة البطالة والتضخم الأمر الذي أدى إلى حالة الركود والكساد دفعت هذه الدول إلى التفكير في إيجاد وسيلة للخروج من هذه الأزمة الطاحنة التي عصفت بالدول الأوروبية وتمخض عنها آثار إقتصادية وسياسية كان لابد من العمل على معالجتها أو الحد منها، ونظراً لتأثير المشاكل الإقتصادية هناك مشاكل سياسية تمثلت في التفكك والإنقسام مما أفقد الأوروبيين الثّقة في قوميتهم وهو الدافع الذي كان حافزاً للأوروبيين فيما بعد للبحث عن هوية أوروبية لتوحيد أوروبا إقتصادياً وسياسياً وثقافياً وإجتماعياً من أجل العمل على مواجهة القطبية الثنائية أنذاك (أمريكا والإتحاد السوفياتي)، وعليه يمكن أنْ نلخص أهم صور التكتلات الإقتصادية الأوروبية فيما يلي:[84]

1-إتحاد البنيلوكس "BENELUX": في عام 1947م تم الإتفاق بين كلاً من بلجيكا وهولندا ولكسمبورج على تشكل إتحاد جمركي بينهما وذلك لمواجهة الظروف التي كانت تعاني منها دول هذا الإتحاد وبالفعل تم تنفيذ الإتحاد في أول يناير 1948م وقامت هذه الدول بالتوجه إلى غيرها من الدول المجاورة بغرض الحصول على أسواق تجارية جديدة، وقد تطور هذا الإتحاد فيما بعد ليصبح وحدة إقتصادية مع إنضمام بولندا، ويعتبر هذا الإتحاد أول تجربة للتكامل الإقتصادي وخاصة بعد أنْ أصبحت هذه الدول وحدة إقتصادية في عام 1958م، وقد جاء في إطار هذه الإتفاقية الإتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية بين دول الإتحاد الثلاثة كما تم الإتفاق على تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية، وهكذا بالنسبة للسماح بدخول الواردات بين دول الإتحاد بشروط معينة (شرط تحديد قائمة الواردات)، هذه التجربة شجعت على دفع جهود الدول الأوروبية من أجل تحقيق التكامل الإقتصادي مستقبلاً.

[84] - عزت قناوى، نيرة سليمان، ***مرجع سبق ذكره***، ص:202-238.

2-المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي "": في مؤتمر بباريس عام 1948م تم إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي بقيادة مارجولين لمساعدة خطة مارشال التي رفضها الاتحاد السوفياتي والتي تضم في عضوية 17 دولة في بدايتها وفي عام 2021 تضم 38 دولة، وبلغت ميزانيتها الاجمالية 386 مليون يورو عام 2019م، وقد كان الهدف الأساسي من هذه الإتفاقية تحديد المشروعات القومية الأساسية التي يركز عليها الإنعاش الأوروبي وكذلك كيفية إستخدام المساعدات الأمريكية الإستخدام الأمثل، وقد حققت هذه المنظمة نجاحاً في المجالات الإقتصادية بعد إنضمام كندا وبريطاني إليها، وفي سنة 1961م سميت بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

3-الإتحاد الأوروبي للمدفوعات "SEPA": مع قيام المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي كانت هناك حاجة ماسة لوجود هيئة تقوم بتسوية المدفوعات بين هذه الدول، لذا نشأ الإتحاد عام 1950م هو الطريق الصحيح لتحقيق الهدف بالإضافة إلى المساعدة في تقديم المساعدات اللازمة لدول الاعضاء من أجل التغلب على مواجهة العجز في موازيين المدفوعات دوا الإتحاد، وقد ساعد الولايات المتحدة الأمريكية في رأسمال هذا الإتحاد من خلال برنامج المساعدات الأمريكية لأوروبا، كما أنَّ هذا الإتحاد ساهم في تفعيل التبادل التجاري بين دول الأعضاء على أساس متعدد الأطراف بدلاً من الأساس الثنائي مما أدى إلى زيادة حجم التجارة بينهم، ولكن هذا العمل لم يستمر طويلاً بسبب إتجاه الدول الأوروبية إلى تحرير عملاتها فيما بعد وإحلال نظام وحدة النقد الأوروبية للقيام بمهمة هذا الإتحاد وفي عام 1958م كانت بعض الدول الأوروبية حققت قوة إقتصادية ساعدتها على إمكانية وقابلية تحويل عملاتها لغير المقيمين وهو الأمر الذي تطلب ضرورة إعادة النظر مرة أخرى في قيام هذه الإتفاقية بأهداف أخرى.

4-منطقة التجارة الحرة الأوروبية: تم تشكيل هذا التكتل الإقليمي عام 1960م وفقاً لمعاهدة استكهولم عام 1950م والتي يطلق عليها إختصاراً (الأفتا)، ويضم سبعة دول هي المملكة المتحدة والسويد والنرويج، الدنمارك وسويسرا والنمسا، البرتغال، وقد انضمت ايرلندا عام 1970م وكان قيامه رداً على إنشاء الجماعة الإقتصادية الأوروبية من جانب بعض الدول الأوروبية، وترجع الروابط بين الدول السبعة الاعضاء منطقة التجارة الحرة إلى المصالح التجارية المشتركة بينهما فضلاً عن العلاقات التاريخية القديمة، إلاَّ أنَّ منطقة التجارة الحرة الأوروبية لا تصل إلى مستوى الوحدة الإقتصادية الأوروبية كما أنَّها لم تبلغ في مقام التكتل والمنافسة الجماعية ما بلغته الجماعة الإقتصادية الأوروبية من أهمية وجذب للإهتمام حيث لا يرى الكثيرون في منطقة التجارة الحرة أكثر من إتفاق يشكل نوعاً من الإتحاد الجمركي.

5-الجماعة الأوروبية للفحم والصلب: تم تأسيس هذه الجماعة بين كلاً من دول البنيلوكس وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا عام 1951م، وقد بدأت نشاطها عام 1952م وأصبحت بمثابة هدفاً مشتركاً لهذه الدول التي تمثل تكاملاً إقتصاديا وإستثماراً لمناجم الفحم والصلب والحديد وأسواقه

في ظل الإشراف المشترك لهذه الدول، ومع قيام هذه المجموعة تحقق نتائج منها زيادة التبادل التجاري في الفحم والصلب وإلغاء الحواجز الجمركية والإلغاء التدريجي لنظام الحصص والقيود الأخرى بين دول الأعضاء، وتصفية الوحدات الإنتاجية ذات التكاليف المرتفعة، ومراعاة الفروق السعرية بين المنتجات مما يؤدي إلى المنافسة المحلية والأجنبية، ورغم ما تمثله هذه الجماعة من نجاح إلاَّ أنَّها كانت تعتبر تكتل جزئي نظراً لإرتباطها بقطاعين فقط (الفحم والصلب)، ولكن تعتبر بمثابة إضافة جديدة للتكامل الإقتصادي في المستقبل.

6-مجلس المعونة الإقتصادية المتبادلة "COMECON": تم إنشاء هذا المجلس بين دول شرق أوروبا عام 1949م وكان من نشاطه ضرورة العمل على ربط إقتصاديات الدول الأعضاء بحيث تصبح قوة إقتصادية متناسقة في مواجهة التكتلات الأخرى، ومن أهم أعضائه الإتحاد السوفياتي، بلغاريا ألمانيا الشرقية، المجر ورومانيا وبولندا، تشيكوسلوفاكيا ثم ألبانيا التي كانت عضواً به ثم إنسحبت مؤخراً، وأثر هذا المجلس في بداية الأمر محدوداً إلاَّ أنَّ نجاح السوق الأوروبية المشتركة قد دفع الإتحاد السوفياتي إلى ضرورة العمل على تفعيل نشاط هذا المجلس ومساندته في عام 1960م من خلال العمل على دفع عجلة التكامل الإقتصادي بين الدول الشيوعية في ضوء مبدأ تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج إستناداً على المزايا النسبية والمطلقة التي تتمتع بها كل دول المجلس، حيث يمكن من خلال هذا التخصص ضرورة العمل على تحقيق زيادة في الإنتاجية وتخفيض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة المنافسة مع باقي التكتلات الإقتصادية الأخرى.

7-الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية: وفقاً لمعاهدة روما في 20 مارس 1957م تم إنشاء هذه المنظمة والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1958م حيث تهدف إلى إجراء العديد من البحوث الفنية في مجال تطوير وتمويل الطاقة الذرية وكذلك سد حاجة الدول الأعضاء من الكهرباء وقد تطلب الامر ذلك ضرورة تدريب العاملين في هذا المجال وكذلك التنسيق والتخطيط من أجل تحقيق مزيد من الإستثمارات المشتركة التي تساعد على إحياء الروح الأوروبية بعد الدمار الذي أحل بها عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية، لذا قامت الجماعة الذرية الأوروبية في عام 1958م بدراسة كيفية إنشاء سوقاً مشتركة للمواد النووية كما تعهدت هذه الدول بحصول كل عضو منها على هذه المواد دون تفرقة بجانب ذلك إستهدفت هذه الجماعة كيفية إستخدام الطاقة الذرية في المجالات السلمية المتعددة والتي تهدف إلى تحقيق نوع من الإستقرار في القطاعات الإقتصادية التي تتطلب ذلك مثل الصناعة والكهرباء وغيرها.

8-مجلس الدول الأوروبية الشمالية: وقد تم تأسيس هذا المجلس في 16 مارس 1952م بين كلاً من فنلندا والدنمارك والسويد والنرويج وإيسلندا، وكذلك بهدف دفع عمليات التعاون الإقليمي في المجالات الإقتصادية والبيئية بين دول أعضاء المجلي، حيث تقوم كل دولة بإتخاذ خطوات كافية في المجالات البيئية من خلال الحفاظ على البيئة وعدم التلوث سواء في المجال الصناعي أو غيره وضرورة إيجاد وسيلة فعالة للتخلص من المخلفات البيئية بصورة جيدة، أما في المجال الإقتصادي فقد تم إتخاذ إجراءات بشأن الحواجز الجمركية وزيادة التبادل التجاري بين دول الأعضاء وكذلك

ضرورة المساعدات المالية للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تحقيق نوع من المنافسة بين المنتجات الدول الأعضاء وباقي التكتلات الأخرى.

9-السوق الأوروبية المشتركة: تعتبر السوق من أهم التجارب التكتلات الإقتصادية الأوروبية كما تعتبر خطوة تكميلية للإجراءات السابقة في مجالات التكامل الإقتصادي الأوروبي ويطلق عليها المجتمع الإقتصادي الأوروبي وذلك لأهميتها بالنسبة لأوروبا ككل.

10- الإتحاد الأوروبي: ترجع فكرة توحيد القارة الأوروبية - ومن خلال التعاون والمساواة في العضوية- إلى المفكر والأديب الفرنسي (فيكتور هيوجو) عام (1851) الذي دعا إلى التوحد السلمي لدول أوروبا، إلاَّ أنَّ الفكرة لم تأخذ الفرصة الجادة في التطبيق، بل إزداد وضع أوروبا أكثر إنقساماً نتيجة الصراع الكارثي، حيث وقعت حربان عالميتان في العقد الثاني والعقد الرابع من القرن العشرين، ومع هذا ظهرت حاجة الشراكة المدفوعة بالحاجة إلى إعادة بناء أوروبا ومواجهة أي إحتمال لوقوع حرب شاملة أخرى، مما إستدعى عدد من الدول الأوروبية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام (1951) التي تألفت من ست دول آنذاك وهي (ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ). وكانت بهذا أول وحدة جمركية عرفت دولياً باسم المؤسسة الإقتصادية الأوروبية، وبالسوق المشتركة بعد اتفاقية روما عام (1957)، وإستمرت الفكرة بالتوسع حتى الوصول إلى إتفاق من تبادل تجاري إلى شراكة إقتصادية وسياسية تجمع حتى الآن غالبية قارة أوروبا وبمسمى جديد (الإتحاد الأوروبي) وكان ذلك في الأول من تشرين أول عام 1993 حينما دخلت معاهدة (ماسترخت) حيز التنفيذ، والتي أرست دعائم التعاون الأوروبي من خلال كل من التعاون الإقتصادي بين الدول الأوروبية، ودعم توحيد الرؤى في القضايا السياسية الدولية ضمن سياسة خارجية وأمنية مشتركة، والتعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية، وبهدف إرساء دعائم التعاون بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بينت المعاهدة أن القرارات تؤخذ بأغلبية الأصوات بناءً على أنَّ ممثلي حكومات الدول الأعضاء هم أعضاء مجلس الإتحاد، وبحيث تعمل الدول معاً للتوصل إلى تفاهم مشترك يؤدي إلى الإجماع، أما العوامل التي أسهمت في عملية إندماج البلدان الأوروبية في تشكيل الإتحاد تتمثل بالتالية:[85]

- **العامل الجغرافي:** حيث أسهم عامل الجوار الجغرافي في عملية الاندماج بين الدول الأوروبية، خاصة وأن موقع أوروبا عبر التاريخ يعتبر إستراتيجياً من مختلف النواحي، وهو كذلك يوفر ظروف طبيعية ملائمة على الصعيد الجيوبولتكي.
- **العامل التاريخي**: منذ قرون عديدة كان للدول الأوروبية ظروف تاريخية مشتركة انتهت بالصراع ومن ثم التعاون في مواجهة الصراع خاصة في الحربين العالميتين في القرن العشرين، وهذا بدوره أسهم في إيجاد ثقافة فكرية وعملية لإيجاد منظمة أمنية متكاملة لتحقق مصالح الدول والشعوب الأوروبية.

[85] - محمد المقداد، صايل السرحان، "***الإتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي***"، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 2، 2013، ص:15-16.

- **العامل الإقتصادي**: أسهم النظام الرأسمالي الذي ارتبط بنهج الدول الرئيسية في الدول الأوروبية بإيجاد توافقات ذات ركائز أساسية أدت إلى سهولة تقارب وسائل التعاون بين الدول للدخول في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة كان لها دور إيجابي في تعزيز وتقوية وجهات النظر في توسعة العضوية والرؤية لإيجاد اتحاد مشترك يخدم الدول الأوروبية، كما كان لإنهيار المنظومة الإشتراكية بانهيار الإتحاد السوفييتي عام (1991)، أن جعلت من دول أوروبا الشرقية الرغبة المباشرة في الإنضمام لمنظومة التعاون الأوروبي الرأسمالية.
- **العامل السياسي**: تعتبر جميع الدول الأوروبية التي أسست المنظومة الأوروبية متشابهة إلى حد كبير في شكل نظام الحكم الذي يأخذ بدولة القانون والمؤسسات، ويأخذ بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الإعلام والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وهذا بدوره سهل عملية التجاوب بين الحكومات والشعوب الأوروبية في تشكيل رؤى الإنسجام والتوافق نحو إيجاد إتحاد أوروبي يلبي تطلعات الشعوب على المدى البعيد.

- **أهداف الإتحاد الأوروبي**: يمكن توضيح أهداف قيام الإتحاد الأوروبي - على ضوء المراحل التأسيسية والبنائية التي مرّ بها منذ العقد الخامس من القرن العشرين وحتى ما تمخضت عنه معاهدة لشبونة عام (2007)- على النحو الآتي:

- التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على أساس النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية؛
- إيجاد إتحاد إقتصادي قوي يخدم أبعاد السوق الإجتماعي، وليكون ذات قدرة تنافسية عالية مما يمكن من توفير العمالة الكاملة التي تعزز بالتالي كافة مجالات التقدم الإجتماعي؛
- إيجاد سوق حرة واحدة تلبي احتياجات المستهلكين الأوروبيين، وتعزز من قدرتهم الشرائية، وتقوي من الميزان التجاري لكافة دول الإتحاد؛
- العمل على تعزيز السلام والرفاه لمواطني الإتحاد الأوروبي، وتعزيز الجوانب الأمنية الداخلية ومن كافة التحديات الخارجية، ومحاربة الإقصاء الإجتماعي والتمييز، وتعزيز العدالة الإجتماعية؛
- دعم برامج التعليم وتعزيز الثقافة الإنسانية والحفاظ على الميراث الحضاري الإنساني، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية لمنطقة الإتحاد الأوروبي، وحيازة الإحتياطات النقدية الأجنبية الكافية، وتقديم البيانات المالية للنظام النقدي الإتحادي من خلال البنك المركزي الأوروبي الموحد وعرض ذلك على البرلمان الأوروبي بطريقة دورية.

رابعاً: التكتلات الإقتصادية الأسيوية

في ظل تزايد معدلات نمو الإقتصادي في جنوب شرق أسيا وإزدياد مساهماتها في التجارة الدولية، تعرف التكتلات في هذه القارة تطوراً وتغيراً مستمراً وإهتماماً كبيراً سواء من جانب اليابان أو جانب النمور الأسيوية الصاعدة أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة، ويهدف هذا الإتجاه في إقامة وتفضيل هذه التكتلات إلى رغبة الدول الأسيوية من حماية نفسها من التكتلات الأخرى وخاصة من التكتلات الأمريكية والأوروبية ومن التغيرات في النظام الإقتصادي العالمي الجديد، والملاحظ هو أنَّ إمكانيات هذه القارة قادرة على خلق تكتل إقتصادي يكن على قدم المساواة مع التكتل الإقتصادي الأوروبي والتكتل الإقتصادي الأمريكي بل وإذا نظرنا إلى القوة الإقتصادية المتنامية للصين، ويبدو أنَّ المسألة تتوقف برمتها على تصحيح العلاقات وتصفية الخلافات التاريخية بين اليابان ودول جنوب شرق أسيا، وهو ما أدى إلى إعلان ما يسمى بمبدأ "Kaifu Doctrine" ويعني هذا المبدأ التأكيد على عدم رغبة اليابان في السيطرة الإقتصادية والسياسية على هذه المنطقة ورغبتها في إجراء مصالحات شاملة مع الإيديولوجيات السابقة وخاصة كوريا الشمالية والفيتنام وتحسين البيئة النفسية في المنطقة عموماً، وفي هذا الإطار يمكن ان نجد أنَّ هناك محمورين للتكتل الإقتصادي في منطقة شرق أسيا وغرب الباسيفيك: المحور الاول يتمثل في قيام رابطة جنوب شرق أسيا المعروفة بإسم "ASEAN" والمحور الثاني نجده في جماعة التعاون الإقتصادي في أسيا الباسفيكية والمعروفة إختصاراً بإسم "APEC" والذي أصبح حالياً تكتلاً عابراً للإقليم بحيث إنضمت إليه دول من خارج أسيا

1- **رابطة جنوب شرق أسيا "ASEAN":** ويتكون تكتل الأسيان من سبعة دول تيلاندا وسنغافورا وماليزيا وبروتاي وأندونيسا والفلبين والفيتنام، فرغم الوزن النسبي لهذا التكتل في التأثير على الإتجاهات النظام الإقتصادي العالمي الجديد ولقد أرسى خطة هامة عن طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة ضد الولايات المتحدة الامريكية في جنوب شرق أسيا على الرغم من ان النمو في التعاون الإقتصادي وتكامل أسواق دول التكتل ظل محدوداً إلاَّ أنَّه من الملاحظ أنَّ دول هذه الرابطة الأسيوية تتجه إلى تعميق مجالات التعاون

الإقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري، بل ومحاولة إتخاذ منهجية لتحسين الروابط الإقتصادية مع الأعداء الأيديولوجيين في المنطقة، بدليل إنضمام الفيتنام إلى رابطة جنوب شرق أسيا في 28-07-1995 مع الملاحظة أنَّ تكتل رابطة جنوب شرق أسيا يتزايد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد، بدليل أنَّه بعد أنْ كانت صادرته تمثل حوالي 3.1 بالمئة من إجمالي الصادرات في العالم عام 1987 وحوالي (11.3%) من إجمالي صادرات الدول النامية، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5.2%من إجمالي الصادرات في العالم وحوالي 16.8% من إجمالي صادرات الدول النامية، بالإضافة إلى أنَّ رابطة جنوب شرق أسيا كان لها وضع مميز في مفاوضات الجات زادتها قدرة على المساومة الجماعية والتفاوض، إضافة إلى هذه التكتلات الكبرى التي تقودها الدول القوية شهدت إفريقيا وأمريكا اللاتينية عدداً من التجمعات والتكتلات الإقتصادية الإقليمية ذات الأوزان الضعيفة الأثر في الإقتصاد العالمي لأنها كانت تشكل من الدول الضعيفة التقدم الإقتصادي والتكنولوجي ومساهمتها في التجارة الدولية لا تمثل وزناً كبيراً ويلاحظ أن التكتلات تمثل أهم أدوات النظام الإقتصادي العالمي الجديد للزيادة في حجم التجارة الدولية وتعميق الإعتماد المتبادل الآثار المصاحبة لها في زيادة الإستثمارات الاجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة، فأهمية هذه التكتلات في النظام الإقتصادي العالمي الجديد جعلت الدول الكبيرة والعملاقة إقتصادياً بحث عن أشكال جديدة للتعاون والشراكة الإقتصادية للإستفادة من الأسواق أوسع وأكبر.[86]

خامساً: التكتلات الإقتصادية العربية

لقد نمت في الواقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الإقتصادية بين البلاد العربية، والإستفادة من مزايا تكثيف التعاون الإقليمي، وذلك بهدف حل مشكلات تلك المنطقة الإقتصادية والإجتماعية، وسجل الوطن العربي المشترك حافل بجوانبه المختلفة العديد من صيغ التعاون والتكامل، وخاصة في الحقل الإقتصادي، وقد تضمنت مسيرة العمل العربي المشترك محاولات عديدة من أجل تحرير التجارة العربية، وإقامة سوق مشتركة بدأً من برتوكول الإسكندرية عام 1944م وتلاه عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون عام 1950م، ثم إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953م، وكان عقد إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية عام 1957م علامة بارزة عن طريق العمل المشترك، وقد أسفرت هذه الإتفاقية عن تكوين مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، الذي أصدر قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964م، وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى

[86] - محمد شاهين، ***مرجع سبق ذكره***، ص:117-118.

هذه الإتفاقية سبع دول غير أنَّها لم تدخل حيز التنفيذ، وفي السبعينات أقيم العديد من المشروعات العربية المشتركة، والإتحادات الصناعية العربية، وأعدت دراسات عن الخطط الإقتصادية في الدول العربية، ثم عقد مؤتمر قمة عربي عام 1980م، ناقش قضية العمل الإقتصادي العربي المشترك، وفي عام 1981م عقدت إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ولكن لم يبدأ العمل بها إلاَّ بعد صدور البروتوكول التنفيذي لها عام 1987م، والذي إستهدف إقامة منظمة تجارة عربية بعد عشر سنوات، وقد شهد عقد الثمانينات إقامة ثلاثة تجمعات فرعية هي: مجلس التعاون الخليجي عام 1981م، ثم إتحاد المغرب العربي والمجلس التعاون العربي، اللذان قاما في عام 1989م، وفي إطار تعرفنا على محاولات التكتل الإقتصادي العربي سوف نتناول بعض هذه المحاولات منها: [87]

1-معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي وإتفاقية تسهيل التبادل التجاري: نشأت السيرة الجماعية للتكامل الإقتصادي العربي تلك سنة 1950م بعد إتفاقية أولى بعنوان "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي" بين دول الجامعة العربية، ومن الناحية الإقتصادية يهمنا من هذه المعاهدة نقطتان، الأولى أنَّها كررت من جديد المبدأ الذي تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية وهو تعاون الدول الأعضاء في المجالات الإقتصادية، وأما النقطة الثانية أنَّها نصَّت في المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس إقتصادي يتكون من وزراء الأقطار المتعاقدة المختصين بالشؤون الإقتصادي أو من يمثلونهم، ليقترح على حكومات البلدان العربية ما يراه كفيلاً بتحقيق أهداف هذا التعاون الإقتصادي العربي، وكان هدف هذه الإتفاقية من الناحية الإقتصادية هو دعم التعاون من أجل بناء إقتصاديات عربية عتيدة عن طريق الإستثمارات المشتركة وتبادل المنتجات الوطنية الزراعية والصناعية، كما تجسم هذا التعاون سنة 1953م في إبرام "إتفاقية لتسهيل التبادل التجاري والترانزيت" بين دول جامعة الدول العربية، وهم الأردن وسوريا والعراق والسعودية ولبنان وليبيا واليمن، وتشمل هذه الإتفاقية جملة من الإعفاءات من الرسوم الجمركية تستهدف إنشاء منظمة تجارية عربية حرة كمدخل لقيام فضاء إقتصادي عربي متكامل ومتضامن، وتعد هذه الإتفاقية هي أولى الإتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية بل إنَّها أيضاً أول إتفاقية في سلسلة الإتفاقيات الجماعية التي توالت في ظل الجامعة العربية، التي وضعت أسس التجمع العربي وأحكامه، وقد بينت الإتفاقية في ديباجتها أنَّ الهدف من إبرامها هو تحقيق "تعاون وثيق" في المجالات الإقتصادية بين البلدان العربية، بما ي ذلك تسهيل التبادل التجاري بينها طبقاً لما يقرره ميثاق الجماعة العربية.

2-مشروع الوحدة الإقتصادية العربية "The Council of Arab Economic Unity": لعبت الإعتبارات السياسية الدور الأساسي وراء إعداد مشروع الوحدة الإقتصادية العربية عام 1956م،

[87] - إكرام عبد الرحيم، ***"التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي –العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة-"***، عربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص:82-89.

حيث إتخذت اللجنة السياسية لجماعة الدول العربية مبادرة تعبر عن الطموح السياسي فقد اتخذت اللجنة قرارها بتاريخ 1956/05/22م في دمشق توصي بموجبه بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الإقتصادية والخطوات التي يجب أنْ تتبع من أجل تحقيقها، وعلى الرغم من أنَّ مشروع إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية تم الإنتهاء من إعداده في يونيو 1957م إلاَّ أنَّه مما يدل على عدَّم الجدية والحماس لترجمة هذا المشروع إلى واقع فعال أمران هامان:

- **أولهما**: إنَّه من خلال الدورة السابعة والعشرون لمجلس الجامعة العربية بتاريخ 1957/09/04م عند النظر في مشروع إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية أقر المجلس توصية اللجنة السياسية التي ترى أنَّ هذا الموضوع من إختصاصها وبذلك يمكن أنْ نستنتج أنَّ الإدارة السياسية العربية لم تكن متوافرة لهذا المشروع الطموح عند بدايته؛
- **ثانيتها**: إنَّ الموافقة على إتفاقية الوحدة الإقتصادية التي تم إعدادها في يونيو 1957م تمت من جانب عدد محدود من الدول العربية بعد مرور خمس سنوات على الأقل، فقد وافقت كل من مصر والمغرب والكويت في 1962/06م والعراق وسوريا في 1962/12/09م واليمن في 1963/12/08م، ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 1964/04/03م.

وقد كانت القصة من وراء هذه الإتفاقية هو تحقيق (وحدة إقتصادية كاملة) بين البلدان الأعضاء في الجامعة العربية بصورة تدريجية ولكن بالسرعة التي تتطلبها مصلحة الشعب العربي، وتنص المادة الأولى من هذه الإتفاقية على حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، حرية الإقامة والعمل والإستخدام وممارسة النشاط الإقتصادي، حرية النقل والترانزيت، وللوصول إلى تحقيق الوحدة الكاملة تقضي المادة الثانية بأنْ تعمل الدول الأعضاء على جعل بلادهم منطقة جمركية واحدة، توحيد أنظمة التجارة الخارجية والنقل والترانزيت، وعقد الإتفاقات التجارية والمدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة، تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية، وتوحيد التشريعات الإقتصادية والإجتماعية (قوانين العمل والضمان الإجتماعي)، توحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية، إتخاذ أيْ إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الإقتصادية، وتبدو هذه الإتفاقية في غاية الطموح إذا ما قورنت بإتفاق 1953 وفي الواقع لم يكن من السهل تطبيق هذه الإتفاقية بعد الإنتهاء من توقيعها، ذلك أنَّ كثيراً من العراقيل كانت تقف في طريق الوحدة، وأهم هذه العراقيل تعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الإقتصادية (الإشتراكية المصرية، الليبرالية اللبنانية والأردنية، النظام المختلط في العراق والسعودية)، تفاوت الدخول، ففي مقابل البلدان النفطية الغنية كالسعودية والعراق والكويت تتواجد بلدان فقيرة كمصر والأردن وبلاد وسيطة كسوريا، تنوع البنيات الإقتصادية، وإختلاف البنيات النقدية، ذلك أنَّ المنطقة كانت ترتبط بمناطق نقدية مختلفة فبعض العملات ارتبطت بالدولار وأخرى بالجنيه الإسترليني وهكذا، وعلى الرغم من تماسك برنامج الإندماج الذي نصت عليه هذه الإتفاقية وبرغم أهدافها الحميدة، فقد تخلت الدول الأعضاء عنها في عام 1964م وإتجهت إلى طريق آخر هو السوق المشتركة.

3-السوق العربية المشتركة: لقد تم توقيع القرار الذي تمخضت عنه السوق العربية المشتركة في 1964/08/13م في القاهرة، ويشكل هذا القرار طريقاً وسطاً بين الإتفاق العربي حول التجارة والمرور لعام 1953م، ويبدوا أنَّه يكمله، وبين إتفاقية الوحدة الإقتصادية حيث يظهر وكأنَّه مرحلة من مراحلها، والحقيقة قيام السوق العربية المشتركة تعتبر خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الإقتصادية الطموح طالما أنَّه يقتصر على إنشاء منطقة تبادل حرة، ومحاولة تكوين منطقة جمركية، لذلك تبدو السوق العربية المشتركة مجرد مرحلة نحو الوحدة الإقتصادية، وفي سبيل هدف السوق رسمت الناحية التنظيمية للسوق العربية إطاراً يحدد نمط السياسات التجارية بين أطرافها، ويركز هذا الإطار على إلغاء القيود التعريفية التي يتم فرضها على السلع عند إنسيابها من دولة إلى اخرى داخل حدود السوق، وتعمل سياسات السوق أيضاً على إزالة القيود الغير التعريفية على واردات الدول العضو من الدول الأخرى داخل السوق، وكذلك النظر إلى كل الإجراءات التي ينتج هنها نفس الأثر الناتج عن التعريفة الجمركية، ولم يهدد القرار 18 في الواقع سوى إلى تكوين منطقة تبادل حرة والتوجه نحو إتحاد جمركي أمَّا القرار رقم 19 فقلد كان الهدف منه العمل على توحيد الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ككل والعالم الخارجي، وتعتبر السوق العربية المشتركة من أهم المنجزات التي تحقق لمجلس الوحدة الإقتصادية، حيث جاء قرار إنشاء السوق للتعبير عن رغبة المجلس في تحقيق التكامل الإقتصادي بين دول، وأيضاً للعمل على تحقيق مزيد من التقدم ورفع مستوى وتحسين ظروف العمل، وما من شك أنَّ الأهداف الكبيرة والآمال العريضة، التي كانت وراء قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، لم يتحقق منها الكثير إلى الآن، حيث لم يوقع على مشروع (السوق المشتركة) سوى أربع دول من بين الدول الأعضاء في إتفاقية الوحدة الإقتصادية، فهذه المحاولة ولدت ميتة حيث لم تعرف سوى الجمود والتردد إلى الآن.

4-إتفاقية تيسير التجارة ومنطقة التجارة الحرة: وإعتباراً لما أفرزته محاولات التكتل الإقليمي السابق من شعور بالخيبة والإحباط برزت توجهات جديدة في المسار التكاملي العربي تتسم بنصيب آخر من المعقولية والواقعية والحكمة، ففي سنة 1981م أعدت إتفاقية تجارية جديدة بإسم "إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربي"، تم التوقيع عليها من قبل 21 دولة عربية، وتهدف هذه الإتفاقية إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقاً لقوائم تحدد لاحقاً ضمن مفاوضات جماعية، ونصت الإتفاقية الجديدة كذلك على عدم جواز قيام دولة عربية بمنح ميزة تفصيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف، ومن جهة أخرى أبرمت سنة 1982م إتفاقية موحدة للإستثمار رؤوس الأموال العربية، ووقع عليها 21 دولة، وإحتوت أحكام هذه الإتفاقية على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بإمتيازات أخرى عن طريق إتفاقيات ثنائية، لكنه وبالرغم من هذا الإجماع العربي لم يحط أيْ من هذين المشروعين بنجاح يذكر، إذْ حالت العراقيل التجارية والسياسية وغرها دون تنفيذ الإتفاقيتين المشار إليهما كما كان مأمولاً، ولكن جهود إقامة تكتل إقتصادي عربي مازالت قائمة حيث تم في القاهرة في يونيو 1996م توقيع إتفاقية لإزالة الحواجز التجارية بين الدول الإثنى عشر أعضاء الجامعة العربية وتم تحديد أول يناير 1998م للبدء في تنفيذ الإتفاق، الذي تحددت لتنفيذه فترة عشر سنوات من خلال التحرير التدريجي للرسوم الجمركية بتخفيضها بنسبة 10% سنوياً على السلع المصنعة محلياً حتى تصل إلى الإعفاء التام بنهاية المهلة المحددة، وخوفاً من أنْ تلقي هذه الإتفاقية نفس المصير الذي لقيته الإتفاقية المعطلة لعام 1981م للتجارة الحرة، تم تشكيل لجنة وزارية لمتابعة التنفيذ، وبدأ تنفيذ إجراءات التوصل إلى منطقة التجارة الحرة العربية بالفعل في أول يناير عام 1998م، يتم إكتمالها خلال عشر سنوات، وتبدأ بالتخفيض المتدرج للرسوم الجمركية والرسوم الضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10% سنوياً على التعريفة المطبقة في الدول العربية في 1998/12/31، وتضم 18 دولة عربية يصل نصيبها في التجارة العربية البينية إلى حوالي 92% ونصيبها في التجارة العربية البينية يزيد عن 98%، وسوف تلتحق قريباً الدول العربية المتبقية إلى منطقة التجارة الحرة العربية، حيث عبرت عن إتصالاتها المباشرة مع الجامعة العربية عن رغبتها في الإنضمام قريباً وهذه الدول الأربعة هي: الجزائر وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر، وتوجد عدة أسباب هيكلية وموضوعية تساعد على نجاح تنفيذ هذه المنطقة تشمل وجود إرادة سياسية تم التعبير عنها في مؤتمر القمة في يونيو 1996م بالقاهرة، حيث إتخذ رؤساء الدول العربية لأول مرة قراراً بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية، بجانب وجود سند قانوني لإقامة هذه المنطقة وهو إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري التي تضم 18 دولة عربية بعد إنضمام مصر وسلطنة عمان إليها والدول العربية خارج الإتفاقية هي موريتانيا وجيبوتي والجزائر وجزر القمر، وبالتالي تشكل دول الأعضاء في الإتفاقية حوالي 95% من التجارة العربية، وبالنسبة للإطار المؤسسي توجد في الجامعة العربية الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية لتوحيد الإنتاج والنظم الإقتصادية وسياسة التحرير الإقتصادي داخل الدول العربية بجانب زيادة نسبة تجارة بعض الدول

العربية مع الأسواق العربية عن 20% كما أنَّ 30% من الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية يتجه أيضاً للأسواق العربية، كما توجد بعض الدول العربية التي تصل صادراتها لدول عربية أخرى إلى 40% كل هذه الحقائق تساعد على نجاح تنفيذ منطقة التجارة العربية التي بدأت أول يناير سنة 1998.

ملاحظة: رغم فشل معظم المحاولات العربية في تحقيق التكتل الإقتصادي لا يعني الحكم مسبقاً على الجهود الجديدة، لأن الظروف تغيرت خاصة من جانب أسس نظريات التجارة الدولية واساليب تطبيقها.

سادساً: التكتلات الإقتصادية الأمريكية

نتيجة التغيرات التي شهدها العالم الإقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، أدت بالكثير من الدول إلى إقامة تكتلات إقتصادية في بينها، هذا التكتل عرف أيضا في دول القارة الأمريكية نذكر منها:

1- منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "NAFTA": دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة إتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنَّها منذ الثمانينيات من القرن الماضي بدأت تفكر في إنتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، أي أنَّها تحاول إنتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم، أيْ من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق، وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك إتفاقية تقضي بإقامة وأنشاء منطقة تجارة حرة، وسبقتها مفاوضات لمدة 14 شهراً بين الدول الثلاث، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989، وقد صاحب ميلاد هذه الإتفاقية قدراً ملموساً من الجدل الشعبي إضافة إلى الإنفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الإتفاقية، والتي بدأت جهود إبرامها في عهد الرئيس الامريكي "بيل كلينتون"، وإمتدت معركة إبرام النافتا من 14 سبتمبر 1993 حتى 17 نوفمبر 1993 حتى وقع على الإتفاقية في 17 ديسمبر 1993، وضمت الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكاني قدره 378 مليون نسمة، ودخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 1994، بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول. وجاءت هذه الإتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوروبا الموحدة يناقش سنة 1992، كما كانت تخشى أمريكا من إتجاه أوروبا إلى المذهب الحمائي، هذ ما أدى بها الإسراع في عقد إتفاقية النافتا.[88]

[88] - رميدي عبد الوهاب، منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "NAFTA" وآثارها على الدول الأعضاء، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 2، المجلد 10، 2006، ص 163-165.

- **مبادئ النافتا:** إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير من أجل تنشيط التجارة الإقليمية بينهما، فوضعوا الخطوط العريضة للإتفاقية وكانت ما يلي:

- تحسين سياسات الإستثمار في السلع والخدمات، وتخفيض الرسوم الجمركية على مدى 15 عام تدريجيا حتى تلغى تماماً بين الدول الثلاث، وتحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل، وتحرير إنتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الإستثمارات في القطاعات المختلفة بإستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعات الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والإتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- العمل على وجوب إحترام إتفاقيات الملكية، ويمكن لأية دولة الإنسحاب من الإتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الإنسحاب من الإتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر، والسماح بإنضمام أعضاء آخرين، والعودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية للدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق، واللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم؛
- إستفادة الهجرة أو حرية الحركة للأفراد بإستثناء بعض النوعيات من العمال، وتحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات خاصة وبالذات في مجال المنشأة، والإغراق والنواحي البيئية، إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الموارد التي تعمل كسقف على الواردات مع إتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة.

- **أهداف النافتا:** تهدف منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة مثل قيام الولايات المتحدة بإستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلاً من أمريكا اللاتينية وخاصة البرازيل؛

- زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات أنَّه من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 05% من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0.3% في الولايات المتحدة، و 0.87% في كندا، وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات؛
- علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين في ذلك، وإتباع أساليب فعالة لتنفيذ الإتفاقية وحل المنازعات، وتقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم.

➢ **أسئلة متعلقة بالمحور الخامس:**

- ماهي آليات وهيكل مبادرة "النيباد"، وماهي جهود قمة الثماني الصناعية في المبادرة، وأين تكمن مهام المبادرة ورؤية الدول المؤسسة حولها؟